الجملة الاسمية

تأليف

الدكتور علي أبو المكارم

عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقًا»
رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقًا»
أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة
المختار
للنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب
رفع أ. علاء الدين شوقي أسكنه الله الفردوس

الجملة الاسمية

الجُمْلَةُ الاسْمِيَّة

تأليف

الدكتور علي أبو المكارم

عميد كلية دار العلوم - جامعة القاهرة «سابقاً»

رئيس قسم النحو والصرف والعروض بالكلية «سابقاً»

أستاذ النحو والصرف والعروض بالكلية

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع - القاهرة

اسم الكتاب : الجملة الأسمية

اسم المؤلف : الدكتور على أبو المكارم

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

رقم الإيداع : ٢٠٠٤٤ / ٢٠٠٦.

الترقيم الدولى: 977-382-110-2

مؤسسة المختار

للنشر والتوزيع

القاهرة: ٦٥ شارع النزهة — مصر الجديدة

تليفون: ٢٩٠١٥٨٣

E-mail:mokhtar_est@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذين يقرءون، ويفهمون،

ويعون، ويستوعبون.

عسى أن يكون هذا العمل سبيلاً

إلى استيعاب العناصر المتألقة

فى تراث عظيم

المقدمة

لفظ الجملة قديم فى العربية، يدل على ذلك كثير من النصوص المنسوبة إلى عصورها المختلفة، ولكنه لم يدخل النحو العربى مصطلحًا إلا فى فترة متأخرة نسبيًا، ولعل أقدم نص بين أيدينا يشير إلى شىء من ذلك ما ذكره المبرد: محمد بن يزيد، المتوفى سنة ٢٧٥ هجرية من أن "الأفعال مع فاعليها جمل" وقوله: "ومن الجمل قولك: "مررت برجل أبوه منطلق" معقبًا على هذه العبارة بما يعنى أن الجملة فى هذا الموضع صفة، ولو أنك أبدلت كلمة "رجل" النكرة ووضعت مكانها كلمة "الرجل" المعرفة لأصبحت الجملة حالا لا وصفًا، وهو بذلك يؤسس للمقولة النحوية الشائعة: "الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات". وبهذا يكون مفهوم الجملة عنده دالا على التركيب الإسنادى سواء كان المسند فيه فعلاً أو اسمًا. ومن قبله أشار سيبويه إلى مسألة الإسناد وهذه دون أن يستخدم لفظ "الجملة"، فذكر تحت عنوان: "هذا باب المسند والمسند إليه" قوله: "وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجب المتكلم منه بدا، فمن ذلك: الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر فى الابتداء"(١).

لكن لفظ الجملة حين استخدم مصطلحًا واجه مشكلة تحديد مفهومه وبيان دلالته وما يتناوله من النماذج النمطية فى العربية. وإذا تجاوزنا الخلافات الكثيرة التى يحتشد بها التراث النحوى واستخلصنا محاوره الأساسية، تبينا أن ثمة اتجاهات ثلاثة فى تحديد مفهوم الجملة، يرى أولها أن الجملة تدل على "التركيب المفيد" بغض النظر عن مسألة الإسناد، ويذهب ثانيها إلى أنها تدل على "التركيب الإسنادى" بغض النظر عن مسألة

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٣..

الإفادة، ويحاول ثالثها الجمع بين الاتجاهين، فيقرر أن الجملة تتحقق لغويًا بتكامل الإسناد والفائدة.

وقد ترتب على هذا الاختلاف اختلاف فى الاعتداد بعدد من النماذج النمطية فى العربية، أهمها:

- تركيب النداء وما ألحق به.
- تركيب فعل الشرط وحده دون الجواب.
- تركيب جواب الشرط وحده دون الفعل.
- تركيب فعل القسم دون المقسم به.
- التركيب الإسنادى الواقع خبرًا للمبتدأ، أو ما كان أصله المبتدأ.
- التركيب الإسنادى الواقع حالاً دون صاحبه.
- التركيب الإسنادى الواقع صفة دون صاحبه.
- التركيب الإسنادى الواقع مضافًا إليه.

ومرد هذا الخلاف إلى أن من هذه التراكيب ما يتوافر فيه عنصر الفائدة، كالنداء. لكن لا يتحقق فيه فى الظاهر عنصر الإسناد. ومن بينها ما يتوافر فيه عنصر الإسناد لكن لا تكتمل فيه الفائدة كما فى باقى المواضع. أما الذين يذهبون إلى الاعتداد بالإسناد وحده فإنهم يقولون بجملية هذه المواضع، ويؤولون أسلوب النداء بحيث يتضمن إسنادًا مقدرًا. وأما الذين يعتدون بالفائدة فإنهم يذهبون إلى أن النداء وما كان ملحقًا به يعد جملة دون حاجة إلى تأويل أو تقدير، وأما باقى المواضع فإنهم لا يعتدون بجمليتها برغم ما شاع فى التراث النحوى فيها. وقد حاولت فى بحث سابق تحديد المقومات الأساسية للجملة العربية، ومن خلال تطبيق هذه المقومات انتهيت إلى تأييد هذا الفريق الأخير، أخذا بالاعتبارات الموضوعية التى لا مجال هنا لتفصيل القول فيها[1]. وتوصلنا من ذلك إلى وجود أنواع خمسة من الجمل فى العربية، يتميز كل نوع منها بمكوناته وخصائصه ودلالاته، وهذا الأنواع هى:

- الجملة الفعلية.

---

(١) انظر كتابنا: المدخل إلى دراسة النحوالعربى. الجزء الثانى، الفصل الأول، الطبعة الأولى.

- الجملة الاسمية.

- الجملة الظرفية.

- الجملة الوصفية.

- الجملة الشرطية.

وأرجو أن يعود القارئ الكريم إلى ما كتبناه مفصلاً عن هذه الأنواع فى كتابنا الذى أشرنا إليه.

* * *

فى ضوء هذا الإدراك يتناول هذا الكتاب "الجملة الاسمية" متجنبًا ما اختلط بها فى التراث النحوى من جمل آخر، على أن يعرض لهذه الجمل وأنواعها وأنماطها فى كتاب آخر. وقد ضمت الجملة الاسمية فى هذا التناول قسمين بارزين، أطلقت على أولهما الجملة الاسمية المطلقة، وأطلقت على الثانى الجملة الاسمية المقيدة، وهذا الإطلاق يحرر الجملة من المصطلحات القديمة من ناحية، ويحدد أشكالها التركيبية النمطية من ناحية أخرى، أما تحريرها من المصطلحات القديمة، فلأنها كانت تدور مع "النسخ" وجودًا وعدما. فهناك جملة غير منسوخة، وأخرى منسوخة، ولفظ "النسخ" عندى غير مقبول، لأنه يتضمن معنى الإزالة، والإزالة فى الجملة الاسمية المنسوخة مقصورة على بعض جوانب الحالة الإعرابية، وبعض الملامح الدلالية، وما عداهما من الإسناد والفائدة والصلاحية للامتداد وغيرها من خصائص الجملة الاسمية لا إزالة فيه، ومن ثم كان المصطلح عندى غير معبر بدقة عن حالة الجملة، فضلاً عن أن نفى النسخ عن الجملة الاسمية التى لا نسخ فيها - وهى التى أطلقنا عليها مصطلح: "الجملة المطلقة" - يوحى بأن الأصل هو النسخ، طبقًا للقاعدة الأصولية التى تقرر: "أن النفى فرع عن الإثبات" فى حين أن مصطلح الإطلاق يبدأ من ذلك.

كما أن اقترحنا بشأن الأخذ بمصطلحى الإطلاق والتقييد يوضح منذ اللحظة الأولى بصورة إجمالية شيئًا من الأشكال النمطية لهذين الفرعين من الجملة الاسمية، فالإطلاق

دال على المكونات الأساسية للجملة دون زيادة عليها، والتقييد يتضمن احتواء الجملة على عناصر زائدة من مكوناتها الأساسية بقصد بيان ما تتضمنه من قيود.

* * *

يتيح التقنين المحكم الذى قدمه النحويون للمتمكن من اللغة أن يبتكر ما لا حصر له من التراكيب فى نطاق الجملة الاسمية وغيرها من الجمل فى العربية، ومرد هذه القدرة على الابتكار إلى أن فى الأشكال النمطية قدرًا كبيرًا من التعدد، وفى استعمالاتها قدر كبير من المرونة، الأمر الذى يتيح توظيفها لأداء ما يريده المتمكن مهما كان هذا الذى يريده، إذ فى إطار الاحتمالات غير المحصورة التى قدمتها اللغة وقررها النحو ما يستطيع به أن يصوغ كل ما يريد من أفكار ومعان وأن يصور جميع ما يستشعره من رؤى وأحاسيس، ومن ثم فإن المقدرة الحقيقية تتجلى فى ابتكار الأساليب فى إطار لا يتعارض والقوالب شديدة التنوع التى يقدمها النحو العربى. ومن ثم فإن السادة الذين يدعون إلى رفض النحو وتغيير اللغة والخروج من إطار ما هو موروث فيهما لا يدلون بذلك على إيمان حقيقى بالابتكار، لأن الابتكار ليس خلقا من عدم، فكلها قدرة الخالق الأوحد جل علاه، والابتكار فى مجال اللغة يعتمد على تحليل الموروث وإعادة تركيبه على نحو لا يفقد فيه مقوماته الأساسية، واللغة فى هذا المجال شبيهة بالشعر، فالشاعر الحق هو الذى يستخدم الإيقاعات الشعرية ليوظفها جماليًا على نحو يعبر عن مشاعره وأحاسيسه ورؤيته للبناء الفنى، أما أولئك الذين يهرفون بما له يعرفون ويتصورون أن الشعر. ينبذ الإيقاع فإنهم لا يدلون على جهالة فحسب، بل على عجز كامل عن فهم الشعر فضلاً عن أن يضيفوا إليه.

* * *

ليس صحيحًا ما يزعمه البعض من أن النحو العربى قد نضج حتى احترق، مشيرين بذلك إلى أنه لم يعد صالحًا لبحث جديد فيه بعد أن استنفدت موضوعاته ومسائله وقضاياه جهودًا متواصلة استمرت نحو ثلاثة عشر قرنًا، فأى جديد عندهم يمكن أن يضاف إليه وما قدمه النحويون طوال تاريخهم الطويل لم يترك منه شاردة ولا واردة إلا عرض لها بالبحث والتفسير والتقنين والتأصيل وهذا الكلام فى مجمله لا يخلو من

صواب، بيد أنه لا يسلم إلى تلك النتيجة القائلة بأنه قد ذهب وانتهى عصر البحث فى النحو العربى وآن لنا أن ننطلق من إسار التفكير فيه لارتياد آفاق جديدة فى الدراسات اللغوية والنحوية، وأنا من الذين يرون أن النحو العربى ما زالت فيه مجالات جديدة تحتاج إلى توافر الجهود عليها لاكتشاف خصائصها وأبعادها، بدلاً من الهروب من مواجهتها واللجوء إلى العربية المعاصرة حتى تكون مجالا لبحث لا يقدم شيئًا يعتد به، أو اللجوء إلى ما يتوهم البعض أنه دراسات تطبيقية هى فى جوهرها اختيارات عشوائية بدلاً من الاستقراء العلمى الموضوعى للظواهر. ولعل أبرز مجالات البحث النحوى عندى التى أحسب أن على الأجيال الجديدة أن تمعن النظر فيها ما يتصل بأمرين يتسمان فى تقديرى بالأهمية البالغة، أولهما تضافر الجهود من أجل تحديد نصوص اللغة الفصحى، وهى عندى اللغة المشتركة فى عصر الاستشهاد، واستخلاصها من هذا الركام الكبير الذى تداخلت فيه هذه النصوص مع نصوص اللهجات القبلية. ولو أتيح لنا ذلك لخطا البحث النحوى خطوة كبيرة نحو تصفية الكثير من الخلط والاضطراب وما ترتب عليهما من اختلاف فى الآراء وتباين فى الاتجاهات وتعدد فى المواقف، ومن عجب أن من الهيئات المعنية بالعربية الفصحى لا تجد حرجًا من إعادة النظر فى بعض قواعدها اعتمادًا على بعض نصوص قبلية، وأحسب أن مثل هذا الموقف فى حاجة ماسة وجادة إلى تقويم، قد يكون من الممكن حظر بعض القواعد التى تسبب الاضطراب بما تسلم إليه من تعدد الاحتمالات، وذلك ضرورى لتحقيق الاتساق والاطراد فى اللغة، أما أن نجيز شيئًا من ذلك أخذا بنصوص قبلية محدودة فهذا من قبيل الخلط الذى لا مجال لقبوله بحال.

الأمر الثانى الذى يحتاج إلى بحث وتأمل وتدبر واستقصاء وتحليل وتحديد وتحقيق، وقل ما شئت من أمثال هذه المصطلحات، يتمثل فى ضرورة تحديد الدلالات الكمية للقبول والرفض عند النحويين، فالتداخل فيها واضح لا يحتاج إلى بيان، ومن ثم اضطربت الأحكام النحوية المبنية عليها، فالقلة والشذوذ والندرة من باب واحد، وكذلك الأمر فى الكثرة والاطراد وما شاكلها، وليس وراء أى منها تحديد كى يمكن الركون إليه والاعتداد به، ومرد ذلك عندى إلى أن كل هذا التحديد يحتاج إلى استقراء كامل ودقيق ومفصل لما ورد منها فى كتب النحو، واكتشاف دلالاتها الكمية وقيمتها

العددية، وتحديد النسب التى بينها وعلاقاتها، ولكن كثيرًا من الباحثين المعاصرين يعدلون عن هذا كله إلى ما هو أهون وأيسر تحت دعوى تحديث البحث النحوى، وهو عندى ضرب من الهرب والتقاعس عن حمل أمانة البحث النحوى فى وقت يجب أن تسهم جميع الجهود فيه، لأنه عند المنصفين من الباحثين المحور الأساسى للتكوين الفكرى والثقافى للشخصية العربية .

هذا، وبالله التوفيق

على أبو المكارم

الفصل الأول
الجملة الاسمية المطلقة

إضاءة:

يستخدم مصطلح "الجملة الاسمية" فى التراث النحوى للإشارة إلى أنواع متعددة من الجملة العربية، تجتمع معًا فى أنه يتصدرها الاسم مع وقوعه ركنًا إسناديًّا فيها، ومقتضى هذا التصور الذى يشيع بين النحاة أنه لا عبرة فى التصدر بالعناصر غير الإسنادية التى لا تقع ركناً من أركان الجملة، سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا.

ومما يصدق عليه هذا التحديد قول الله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ [1] ، وقوله سبحانه: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [2]، وقوله: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ ﴾ [3]، وقوله: ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾ [4]. ففى جميع هذه الآيات تقدم اسم، وقد وقع مسنداً إليه فى الجملة، ولم يمنع من اعتباره متقدما سبق (إن) أو (كان) – كما فى الآية الأخيرة – وهكذا تعد هذه الجمل عند النحاة اسمية.

من ناحية أخرى يمكن أن يتقدم الاسم فى الجملة دون أن تعد اسمية عند النحاة، وذلك إذا لم يقع الاسم طرفا إسناديا فيها، فالجمل فى نحو قول الله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾ [5]، وقوله: ﴿ فَأَىَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [6]، وقوله: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ

---

(١) من الآية (٦) من سورة الأحزاب.

(٢) من الآية (١١) من سورة الروم.

(٣) من الآية (١٠٩) من سورة الصافات.

(٤) من الآية (٤١) من سورة العنكبوت.

(٥) من الآية (٧) من سورة القمر.

(٦) من الآية (٨١) من سورة غافر.

وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[1]، وقوله: ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَّتِ ٱلسَّمَآءُ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴾[3] ليست اسمية برغم تصدر الأسماء فيها، إذ التصدر هنا ظاهرى لا يعتد به، فإن التصدر الحقيقى مشروط بوقوع المتصدر طرفا إسناديا فى الجملة.

وتتكون الجملة الاسمية عند النحاة من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النحاه إطاراً يضم فى حقيقته أنماطاً متنوعة الصياغة والمكونات، مختلفة الروابط والعلاقات، على النحو الآتى:

أولا – جملة مكونة من مبتدأ وخبر:

١ – مبتدأ + خبر مفرد[4] جامد.

٢ – مبتدأ + خبر مفرد مشتق.

٣ – مبتدأ + خبر (جملة) أى تركيب إسنادى.

٤ – مبتدأ + خبر (شبه جملة) أى ظرف أو جار ومجرور.

٥ – خبر مفرد جامد + مبتدأ.

٦ – خبر مفرد مشتق + مبتدأ.

٧ – خبر (جملة) + مبتدأ.

٨ – خبر (شبه جملة) + مبتدأ.

ثانياً: جملة مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر:

١ – أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد[5] + فاعل مثنى أو جمع.

٢ – أداة نفى أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد[6] + فاعل مثنى أو جمع.

---

(١) من الآية (٨٧) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٧) من سورة القمر.

(٣) من الآية (١) من سورة الليل.

(٤) يقصد النحويون بالمفرد هنا ما ليس "جملة" ولا "شبه جملة".

(٥) المقصود بالمفرد هنا ما ليس مثنى أو جمعا.

(٦) المقصود بشبيه المشتق هنا المنسوب.

٣- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل مثنى او جمع.

ثالثاً – جملة مكونة مما كان أصله المبتدأ والخبر:

١- أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ + ما كان أصله الخبر.

٢- أداة نسخ + ما كان أصله الخبر + ما كان أصله المبتدأ.

٣- ما كان أصله الخبر + أداة نسخ + ما كان أصله المبتدأ.

٤- ما كان أصله المبتدأ + أداة نسخ + ما كان أصله الخبر.

رابعاً: جملة متعددة الاحتمالات:

يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ وخبر، كما يجوز اعتبارها مكونة من مبتدأ ومرفوع سد مسد الخبر.

١- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

٢- أداة نفى أو شبهه + وصف شبيه بالمشتق مفرد + فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

٣- أداة نفى أو شبهه + وصف مشتق مفرد + نائب فاعل (أو مبتدأ) مفرد.

ولقد كان هذا التنوع فى الأشكال النمطية المكونة للجملة الاسمية واختلاف العلاقات القائمة بين عناصرها وأطرافها سبباً فى قيام النحاة بمحاولة إعادة تصنيف هذه الأشكال بغية تحقيق قدر من التماثل بين المجموعات المتميزة فيها، فقالوا بعدد من التقسيمات الضرورية لتوحيد النسق فى الأقسام واطراد العلاقات الرابطة بين مكوناتها ومن ثم قسموها باعتبار المبتدأ إلى: ما له خبر، وما ليس له خبر، وما يصلح لكيهما. وبحسب الخبر إلى ما كان مفرداً، وما كان جملة، وما ألحق بأحدهما. ومن حيث المرفوع الذى يسد مسد الخبر إلى ما وقع فاعلا، وما وقع نائبا عن الفاعل. ثم من جهة العلاقات السياقية إلى جملة أصلية أى مطلقة لم يلحقها النسخ، وأخرى محولة أو مقيدة أى منسوخة. وكذلك من منطلق ما يتصل بالتطابق بين أطرافها إلى جملة وأجبة التطابق، وأخرى ممتنعة، وثالثة جائزة الوجهين. وأخيراً من ناحية الترتيب بين هذه الأطراف إلى جملة واجبة الترتيب وأخرى جائزته.

والتحليل العلمى يؤكد وجود نوع متميز من الجملة العربية يمكن أن يصطلح عليه بالفعل بالجملة الاسمية، ولكنه – من ناحية أخرى – يفرض ضرورة تحديد مدلول هذا المصطلح على نحو مغاير نسبيا لما شاع الأخذ به فى التراث النحوى، أخذاً بمعطيات مجموعة الأسس والاعتبارات الواجب مراعاتها، تلك التى سبق تفصيلها(١)، وذلك حتى يمكن أن يتصف تحديد أنواع الجملة بالصفات الضرورية اللازمة لصحتها وهى(٢):

١- وحدة النسق فى التقسيم.

٢- الاتساق بين عناصر كل قسيم.

٣- تقابل الأقسام وعدم تداخلها فيما بينها.

٤- التكامل بين الأقسام فى التعبير عن الواقع اللغوى.

ووفقاً لذلك فإنه يجب أن نمضى فى التمييز بين الجملة لمكونة من مبتدأ وخبر وتلك التى تتكون من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر إلى غايته، كما يجب أن نأخذ بمقتضى التفرقة القائمة بين الخبر المفرد أو (الجملة) من ناحية والخبر شبه الجملة من ناحية أخرى من حيث ضرورة التطابق العددى والنوعى فى أولهما وانعدام هذا التطابق فى ثانيهما، ومن ثم نضع الجملة الأولى المكونة من مبتدأ ومرفوع يسد مسد الخبر فى نطاق نوع مستقل من الجملة العربية، يمكن أن يصطلح عليه – كما أشرنا من قبل – "بالجملة الوصفية". كما نضع الجملة الثانية التى يكون خبرها ظرفا أو جارا أو مجرورا فى إطار نوع مستقل أيضاً من أنواع الجملة العربية، هى "الجملة الظرفية". وهكذا نقصر مدلول "الجملة الاسمية، على ما كان المسند فيها واحداً من ثلاثة:

١- الاسم الجامد غير المشتق.

٢- الاسم المشتق الذى لا يصح كونه رافعا للمسند إليه.

٣- التركيب الإسنادى، أو ما يصطلح عليه فى التراث النحوى "بالجملة".

وتتكون الجملة الاسمية من طرفين أساسيين – شأنها شأن سائر الجمل فى العربية على

---

(١) ص ١٣٨ – المدخل إلى دراسة النحو العربى – ط١.

(٢) انظر: الجملة الفعلية ص ٤٢.

نحو ما ذكرنا من قبل – هما: المسند إليه، والمسند، أما المسند إليه فهو المحكوم عليه والمتحدث عنه، وأما المسند فهو المحكوم به.

وقد لاحظ النحاة أن من أهم سمات لجملة الاسمية صلاحيتها للنسخ. ومن ثم قسموها إلى قسمين: جملة غير منسوخة، وأخرى دخلها النسخ، ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى "بالجملة المطلقة"، للإشارة إلى أن العملية الإسنادية فيها تؤدى وظيفتها دون قيود عليها، كما يمكن أن يصطلح على الثانية "بالجملة المقيدة" للدلالة على أن ثمة قيداً قد أحدث تأثيراً لفظيا ومعنويا فى العلاقة الإسنادية، فليس النسخ فى جوهره سوى تعبير بالتحديد، أى التقييد، لبعض العلاقات والروابط القائمة بين أطرافها. وسنخص كلا منهما بمبحث خاص نعرض فيه لأهم القواعد المنظمة له فى التراث النحوى.

الجملة الاسمية المطلقة

اصطلح النحويون منذ عصر مبكر على تحديد طرفى الجملة الاسمية المطلقة بالمبتدأ والخبر، فأطلقوا لفظ "المبتدأ" على المسند إليه فيها، وأطلقوا لفظ "الخبر" على المسند. وسنعرض هنا لتعريف كل منهما، وما ورد له من أحكام، ثم تنتقل بعد ذلك إلى الأحكام المشتركة بينهما.

تعريف المبتدأ:

نلحظ منذ البداية أن مصطلح "المبتدأ" لا يستخدم فى نطاق الجملة الاسمية وحدها، بل يستعمل أيضاً فى الجملتين: "الظرفية" و"الوصفية" للدلالة على أحد ركنى الإسناد فيهما أيضاً، بيد أنه يستخدم فى الظرفية – كما فى الاسمية – للدلالة على "المسند إليه"، ولكنه يستعمل فى الوصفية مقصوداً به "المسند". ولقد تأثرت تعريفات المبتدأ فى التراث النحوى بهذا التعدد فى مدلوله، إذ حاول بعض النحاة تقديم تعريف له يجمع كل أنماطه. وفطن آخرون إلى ما فى هذه المحاولة من تعسف لما فيها من الجمع بين "ما هيتين مختلفتين" فرأوا ضرورة الفصل بينهما والاقتصاد على الشائع منهما. ولقد ترك هذان الاتجاهان أثرهما فى تعريفات المبتدأ فى التراث النحوى.

ولعل أقدم تعريف بين أيدينا للمبتدأ ما ذكره أبو بكر بن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ فى كتابة "الأصول فى النحو" ذلك أن سيبويه – برغم استعماله مصطلح المبتدأ، وإطلاقه على المسند إليه عنده – لم يقدم تعريفاً له مكتفياً بذكر نماذج منه[1]، وكذلك فعل المبرد فى المقتضب[2]، أما ابن السراج فقد حاول تعريف المبتدأ فقال: "المبتدأ ما جردته من عوامل

---

(١) انظر:كتاب سيبويه ١/ ١٣ – ٢٤ ، ٢/ ٧٨.

(٢) انظر:المقتضب ٤/ ١٦٢.

الأسماء ومن الأفعال والحروف، وكان القصد فيه أن تجعله أولا لثان مبتدأ به دون الفعل يكون ثانيه خبره، ولا يستغنى واحد منهما عن صاحبه، وهما مرفوعان أبدا فالمبتدأ رفع بالابتداء، والخبر رفع بهما، نحو قولك: الله ربنا، ومحمد نبينا، والمبتدأ لا يكون كلاما تاما إلا بخبره، وهو معرض لما يعمل فى لأسماء"[1].

فالمبتدأ عنده اسم – إذ لا يتأثر بعوامل الأسماء إلا الأسماء – مبتدأ به، أى محكوم عليه، مجرد من العوامل اللفظية مطلقاً: سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا، مرفوع بعامل معنوى هو الابتداء، يكون مع الخبر كلاما تاما لا استغناء فيه عن أحدهما.

- وقريب منه ما ذكره الزبيدى: أبو بكر محمد بن الحسن، المتوفى ٣٧٩، إذ ذكر فى الواضح أنك "إذا ابتدأت باسم لتخبر عنه ولم توقع عليه عاملا، فارفع ذلك الاسم بالابتداء. فإن أخبرت عنه بشىءٍ من أسمائه أو نعوته فارفعه؛ لأنه خبر الابتداء[2] فهو يستوحى – كما ترى – المأثور عن ابن السراج دون ذكر لعبارته. أما ابن جنى ، أبو الفتح عثمان، المتوفى ٣٩٢هـ فيؤثر أن يذكر نص ابن السراج مع قدر من التغيير يسير، حين يقول فى "اللمع": "المبتدأ كل اسم ابتدأته، وعريته[3] من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولا لثان يكون الثانى خبراً عن الأول، ومسنداً إليه، وهو مرفوع بالاتبداء".
- ولا يضيف ابن برهان: أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر، المتوفى سنة ٤٥٦هـ إلى ما ذكره ابن جنى كثيراً، مكتفيا بشرح عناصر تعريف ابن جنى والتمثيل لها، يقول: "المبتدأ هو الاسم الذى تجرد من العوامل اللفظية وتعرض لها وجعل أولا لثان، نحو قولنا: زيد قائم، فزيد قد تجرد من كان وهى رافعة، وإن وظننت وهى ناصبة، ومن الباء وهى جارة، وتعرضه لها؛ لأن العرب تلحق المبتدأ جميع هذه العوامل... جعل (زيد) أولا لثان، وهو قولك: (قائم)؛ لأن المبتدأ إنما يذكر ليخبر عنه بالقيام، ولم يذكره لأمر مقصور عليه وحده"[4].

---

(١) الأصول فى النحو، لابن السراج ١/ ٦٢ – ٦٣.
(٢) الواضح فى العربية، للزبيدى ٣٠.
(٣) اللمع، لابن جنى ١٠٩.
(٤) اللمع، لابن برهان، ورقة ١٥ – أ.

- أما الزمخشرى: أبو القاسم محمود بن عمر، المتوفى سنة ٥٣٨هـ فإنه يقتصر على بعض عناصر ما أثر من تعريفات دون أن يستوعبها جميعا حين يقول: "المبتدأ والخبر هما الأسمان المجردان للإسناد، نحو قولك: زيد منطلق، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى (كان) و (إن) و(حسبت) وأخواتها؛ لأنهما إذا لم يخلوا منها تعلقت بهما وغصبتهما القرار على الرفع، وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينطق بها غير معربة، لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب، وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما"[١]. فهو يهمل – كما ترى – كون المبتدأ أولا لثان – أى مبتدأ به – أى محكوما عليه مكتفيا بكونه اسمًا مجرداً عن العوامل اللفظية، مرفوعًا بعامل معنوى، وقع أحد ركنى الإسناد. وليس من شك فى أن الزمخشرى لم يهمل ما أهمل عن غفلة؛ فإن وجود هذا العنصر ضمن المأثورات النحوية التى وقف عليها أمر لا ريب فيه، ومن ثم فإننا نميل إلى أنه قد عدل عن ذكر هذا العنصر لكى يسع التعريف المدلول الثانى المبتدأ، وهو إمكان وقوعه مسنداً إذا وقع وصفا مشتقا رافعًا لمكتفى به.

- وهى الغاية التى هدف إليها بعد نحو قرن[٢] ابن الحاجب: جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، المتوفى ٦٥٦ هـ، حين جعل تعريفه شاملا – بصورة صريحة – لنوعى المبتدأ: ما كان منه مسندا إليه فى الجملة الاسمية، وما كان منه مسندا فى الجملة الوصفية، يقول: "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية، مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: زيد قائم، وما قائم الزيدان، وأقائم الزيدان"[٣] فالتعريف كما ترى يتضمن حقيقتين مختلفتين، لكل منهما مقوماتها،

---

(١) المفصل، للزمخشرى ١/ ٨٢.

(٢) لا نكاد نجد فى هذه الفترة جديدا يضاف، وحسبك أن ترجع مثلا إلى ما ذكره الأنبارى: كمال الدين أبو البركات المتوفى سنة ٥٧٧هـ، وابن معطى: زين الدين أبو الحسين يحيى بن عبد المعطى، المتوفى ٦٢٨هـ، وابن يعيش: موفق الدين يعيش، المتوفى سنة ٦٤٣هـ فتأكد من أن تعريف المبتدأ عند هؤلاء النحاة يدور فى إطار المحاولة التراثية التى تقصد إلى تحديده باعتباره "مسندًا إليه" انظر:أسرار العربية ٢٩، و:الفصول الخمسون ١٩٨، وشرح المفصل ١/ ٨٥.

(٣) كتاب الكافية فى النحو، لابن الحاجب ١/ ٨٥.

الأمر الذى يمكن معه تقسيم التعريف بالفعل إلى تعريفين متميزين يعرض كل منهما لإحداهما دون غيرها، وقد فطن إلى ذلك رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذى، المتوفى سنة ٦٨٦هـ حين رأى أن "المبتدأ اسم مشترك بين ما هيتين فلا يمكن جمعها فى حد؛ لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها، فإذا اختلف الشيئان فى الماهية لم يجتمعا فى حد، فأفرد المصنف – أى ابن الحاجب – لكل منهما حداً"[(١)].

ومما يؤكد هذا الفهم لنص الزمخشرى أنه يتفق والتفسير الذى قدمه ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف المتوفى سنة ٧٦١هـ لاستخدام هذا المصطلح فى التعريف حين قال فى شرحه لقطر الندى، ودخل تحت قولنا للإسناد ما إذا كان المبتدأ مسنداً إليه ما بعده نحو: زيد قائم، وما إذا كان مسندا إلى ما بعده نحو: أقائم الزيدان؟"[(٢)].

فى مقرب ابن عصفور على بن مؤمن، المتوفى ٦٦٩هـ إضافة جديدة فى تعريف المبتدأ، برغم اقتصاره فى تعريفه على ما كان منه مسندا إليه لامسندا، يقول: "الابتداء هو جعلك الاسم أو ما هو فى تقديره أول الكلام لفظا أو تقديرا، معرى من العوامل اللفظية غير الزائدة، لتخبر عنه. والمبتدأ هو الاسم أو ما هو فى تقديره المجهول أول الكلام لفظا أو نية على الوصف المتقدم"[(٣)]، فهو ينص على أن المبتدأ ليس أسما فقط بل "ما هو فى تقدير الاسم" أيضاً، كما ينص على أن تجرده من العوامل اللفظية مشروط بكون هذه العوامل "غير زائدة". ولقد كان لهذه الإضافة تأثيرها فى التعريفات النحوية من بعد، كما كان لما ذكره صراحة ابن الحاجب – من الجمع بين حقيقتى المبتدأ – تأثيره أيضا. فابتداء من ابن مالك: أبى عبد الله جمال الدين محمد بن مالك، المتوفى سنة ٦٧٢هـ نجد تعريفات النحاة تلتزم – بصورة او بأخرى – بهاتين الإضافتين، إذ تحرص على تقديم تعريف شامل يتناول المبتدأ بحقيقتيه: ما كان مسندا إليه، وما كان منه مسندا ، كما تشير صراحة إلى جواز كون الاسم ليس صريحا، بل مؤولا بالصريح، وجواز دخول بعض العوامل اللفظية على المبتدأ

(١) شرح الكافية للرضى ١/ ٨٦.
(٢) شرح قطر الندى.
(٣) المقرب لابن عصفور ١/ ٨٢.

إذا كانت زائدة. يقول ابن مالك فى تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: "المبتدأ ما عدم حقيقة أو حكما عاملا لفظيا، من مخبر عنه، أو وصف رافع ما انفصل وأغنى"[١].

ويقول ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، المتوفى ٧٦١هـ، فى أوضح المسالك: "المبتدأ اسم أو بمنزلته، مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته، مخبر عنه، أو وصف رافع لمكتفى به"[٢]

ويقول الأشمونى: على بن محمد، المتوفى نحو سنة ٩٠٠هـ، فى شرح الألفية: "المبتدأ هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لمستغنى به، فـ (الاسم) يشمل الصريح والمؤول، نحو: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾[٣]، و: تسمع بالمعيدى خير من أن تراه، و(العارى عن العوامل اللفظية) مخرج لنحو الفاعل واسم كان، و(غير الزائدة) لإدخال نحو: بحسبك درهم، وهل من خالق غير الله.... و(أو) فى التعريف للتنويع لا للتردد، أى المبتدأ نوعان: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له مرفوع أغنى عن الخبر"[٤].

ويقرد الشيخ خالد عبد الله الأزهرى، المتوفى سنة ٩٠٥هـ ما قاله ابن هشام فى توضيحه دون أن يغير فيه أو يزيد عليه غير التمثيل[٥]

ويلتزم الفاكى: أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد، المتوفى فى سنة ٩٧٢هـ فى تعريفه العناصر ذاته فيقول: "المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لفظا أو حكما، مخبرا عنه، أو وصفا رافعا لما انفضل وأغنى عن الخبر"[٦].

وهكذا يستقر لدى النحاة المتأخرين رعاية هذه الاعتبارات فى تحديدهم لعناصر التعريف دون إضافة ما، بل يكتفى هؤلاء بالقيام بدور الشرح والتمثيل فحسب، يستوى

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك ٤٤.

(٢) أوضح المالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ٩١ – ٩٢.

(٣) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٤) شرح الأشمونى على الألفية ١/ ١٨٩.

(٥) شرح التصريح، للشيخ خالد ١/ ١٥٤ – ١٥٥.

(٦) شرح الفاكهى على قطر الندى ١/ ٢٣١ – ٢٣٢.

فى ذلك الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى، المتوفى سنة ١٠٦١هـ[١]، وأحمد بن أحمد بن محمد السجاعى، المتوفى سنة ١١٩٧[٢]، ومحمد بن على الصبان، المتوفى سنة ١٢٠٦هـ[٣] والشيخ حسن العطار، المنوفى سنة ١٢٥٠هـ[٤] ومحمد بن مصطفى الخضرى المتوفى سنة ١٢٨٧هـ[٥]، لا نستثنى من هؤلاء النحاة إلا الإمام السيوطى: جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر، المتوفى سنة ٩١١هـ، الذى يتحفظ فى قبول هذا النمط من التعريفات لأمرين: "أحدهما: أن عامل المبتدأ عنده الخبر... وهو لفظى، والآخر: أنه شامل المفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم"[٦] وفى تحفظه نظر: فإن الاختلاف فى (عامل) الرفع فى المبتدأ لا يمثل فى الحقيقة مساساً بجوهر التعريف؛ إذ الثابت أن المبتدأ مرفوع، وأنه لم يدخل على الجملة عامل لفظى زائد على طرفى الإسناد – وفى مبناها – ليحدث هذا الرفع فيه، وهكذا يستوى أن تقدر عامل الرفع شيئاً فى مبنى الجملة – وهو الخبر – أولا علاقة له بالمبنى – كالابتداء – أو أمرًا مشتركا بينهما على نحو ما سنشير إليه فى حديثنا عن عامل الرفع فيه. ومن ثم يكون تحفظ السيوطى من هذه الناحية أقرب إلى الجدل العقلى منه إلى التحديد الذهنى أو الوصف العملى. ثم إن تصور أن التعريف يشمل المضارع المجرد من الناصب والجازم قائم على غير أساس عندنا؛ لأن العنصر الأول فى التعريف كونه أسماً، ولا سبيل قط للخلط شكليا أو وظيفيا أو دلاليا بين الأسماء والأفعال، وإن أمكن العثور على (مشابه) بينهما أحياناً وهكذا تظل العناصر الأساسية فى التعريف دون مساس عند المتأخرين.

ولكن استقرار هذه العناصر فى التعريف لا يسلم بالضرورة إلى الأخذ بها، فإنها نتاج محاولة لتقديم تعريف شامل يتناول حقيقتى المبتدأ فى الجملة العربية، وهى محاولة تتسم – كما رأينا – بقدر من التعسف لإغفالها تنوع طبيعة المعرف وخصائصه فى التعريف. ومن

(١) انظر: حاشيته على شرح الفاكهى على القطر ١/ ٢٣١ – ٢٣٣.
(٢) انظر: حاشيته على شرح القطر، وحاشيته على شرح ابن عقيل.
(٣) انظر: حاشيته على شرح الأشمونى ١/ ١٨٨ – ١٨٩.
(٤) انظر: حاشية على الأزهرية.
(٥) انظر: حاشيته على شرح ابن عقيل ١/ ٨٨.
(٦) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٣.

ثم فإننا نؤثر أن نقصد بتعريفنا إلى ما قصد إليه النحاة الأقدمون، من الاقتصار على تحديد المبتدأ بوصفه مسندا إليه فحسب، وهكذا نرى أن المبتدأ - بهذا الاعتبار - "اسم، معين الدلالة، مرفوع، مجرد عن العوامل اللفظية، غير الزائدة وشبهها، وقع مسندا إليه، يكون مع خبره جملة".

"فالتعبير بالاسم يشمل ما كان منه صريحا نحو قول الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ (١)، وقوله: ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٢) ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ﴾ (٣). وما كان منه مؤولا نحو قوله سبحانه: ﴿ وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ (٤)، وقوله: ﴿ وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (٥).

كذلك يشمل أنواع الاسم الصريح سواء أكان جامدا: ضميرا، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴾ (٦)، أو اسم إشارة نحو قوله: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ﴾ (٧)، أو اسم موصول نحو: ﴿ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٨) أم وصفا مشتقا نحو: ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ۝١٠ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴾ (٩).

كما يتناول الاسم الحقيقى - كما فى الأمثلة السابقة - والحكمى، ويعنى به النحاة ما قصد لفظه من غير الأسماء، فإنه بقصد لفظه يصبح دالا عليه دلالة الاسم على مسماه، كما لو قلت: الباء حرف جر، وقام فعل ماض.

فإن كلمة الباء وقعت هنا اسما، وكذلك كلمة (قام) فى هذا الموضع.

---

(١) من الآية (٢٥٥) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٢) من سورة الفاتحة.
(٣) من الآية (٧) من سورة التوبة.
(٤) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (٢٣٧) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٢٧) من سورة النازعات.
(٧) من الآية (١٢) من سورة البقرة.
(٨) من الآية (١٢) من سورة الأنعام.
(٩) الآيتان ١٠ - ١١ من سورة الواقعة.

كذلك يضم الاسم أيضا ما كان معرفة – كما فى الأمثلة السابقة – وما كان نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَأَمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ ﴾ [1]، وقوله: ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ ﴾ [2].

* و(معين الدلالة) أى محدد المدلول، بمعنى أن الأسماء المبهمة، أو غير المحددة، لا يصح وقوعها مبتدأ؛ وذلك لأن المبتدأ محكوم عليه، لابد أن يكون معلوما حتى يفيد الحكم؛ إذ كان الحكم على المجهول لا يفيد.

ويكون الاسم مختص الدلالة إما يكون معرفة، أو نكرة مخصوصة. يقول ابن السراج: "وحق المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة، فأما المعرفة فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات فنحو قولك: رجل من تميم جاءنى، وخير منك يقينى، وصاحب لزيد جاءنى، وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلم به. ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم لم يكن فى هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون فى الناس رجل قائما أو عالما"[3]. وليس اختصاص النكرة بالوصف فقط على نحو ما ذكر ومثل، فإن مسوغات الابتداء بالنكرة كثيرة ستشير إلى أهمها عند بيان ما سنعرض له من الأحكام.

* (ومرفوع) قيد لإخراج ما توافر فيه الشروط مما ليس بمرفوع، كمنصوب (إن) و(ظن) وأخواتها، فإنه لا يصطلح عليه عند النحاة بالمبتدأ – إشارة إلى دخول الناسخ عليه – وإنما يطلق عليه اصطلاحًا يلائم نوع الناسخ.

* والنص على كونه (مجرداً من العوامل اللفظية) لإخراج ما كان رفعه بسبب دخول بعض هذه العوامل، لفظا ككان أو إحدى أخواتها، أو تقديرا كما فى نحو: زيد، جواباً لمن قال: من قام؟: إذ التقدير الذى يفرضه السياق هو: قام زيد، فزيد وإن كان مجرداً من العوامل اللفظية لفظاً فليس مجرداً منها تقديراً.

---

(١) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.
(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة.
(٣) انظر: الأصول فى النحو ١/ ٦٣.

والسيوطى تحفظ على هذا النص كما ذكرنا، نظراً لأخذه بفكرة العامل اللفظى فى المبتدأ، وهو ما سنناقشة فى الحديث عن عامل الرفع فيه.

* وتقييد العوامل اللفظية بكونها (غير زائدة وشبهها) لإخراج ما دخل عليه حرف زائد أو شبه زائد منها، وكل منهما يؤثر فى لفظ المبتدأ[1] ومثال ما دخل عليه حرف زائد قوله تعالى: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [2]، وقولهم: بحسبك درهم فإن النحاة يرون أن (من) زائدة فى الآية، ولفظ (خالق) مبتدأ جر لفظاً بمن، وأن الباء زائدة فى المثال، وحسب مبتدأ مجرور لفظاً بحرف الجر الزائد ومثال شبيه الزائد قول كعب بن سعد الغنوى[3]:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعل أبى الغوار منك قريب

ونحو قولك: رب رجل صالح لقيته "فمجرور (لعل) و(رب) فى موضع رفع بالابتداء؛ لأن لعل ورب أشبها الحرف الزائد فى كونهما لا يتعلقان بشيء."[4].

* وذكرنا كونه (مسنداً إليه) احترازاً من الجملة التى يقع المبتدأ فيها مسنداً، وهى التى اصطلح عليها المحدثون بالجملة الوصفية فإن المسند إليه فى تلك الجملة – على نحو ما تقرر فى التراث النحوى، ونرجو أن نفصله من بعد – هو الفاعل أو نائبة.

* وأما (يكون مع خبره جملة) فيمكن أن يعد قيدًا فى التعريف كما يمكن أن يعد وصفاً كاشفاً المعرف، وهو يعد قيدًا إذا أخرج به الفاعل ونحوه من المرفوعات عند من

---

(١) كل من الحرف الأصلى والزائد، وشبه الزائد يؤثر تأثيراً لفظيا إذ يجر ما بعده، ولكنها تختلف بعد ذلك:
- فحرف الجر الأصلى يفيد معنى خاصا به، كالتبعيض فى (من) والغاية فى (حتى)، ويحتاج مع مجروره إلى متعلق.
- والحرف الزائد لا يفيد معنى خاصا بل يؤكد المعنى العام ويقويه – ولا يحتاج مع مجروره إلى متعلق.
- والحرف شبيه الزائد يفيد معنى خاصا كحرف الجر الأصلى، ولكنه لا يحتاج مع مجروره. إلى متعلق كالحرف الزائد.

(٢) من الآية (٣) من سورة فاطر.

(٣) انظر: همع الهوامع ٢/ ٣٣، والدرر اللوامع ٢/ ٣٣.

(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ١٥٦.

يذهب إلى أن عامل الرفع فيها معنوى هو الفاعلية(١)، ويعد وصفاً كاشفاً لحقيقة المعرف إذا أخذنا بالاتجاه الشائع فى عامل الفاعل ونحوه فى التراث النحوى، وهو أنه لفظى لا معنوى.

أحكام المبتدأ:

وتأمل هذا التعريف للمبتدأ يبين أحكامه عند النحاة، وأهم هذه الأحكام – كما رأينا – الاسمية، والرفع، وتعيين الدلالة، والإسناد إليه. وسنخص كل حكم منها بشىء من البيان:

أولا – الاسمية:

لا يكون المبتدأ إلا أسما حقيقة أو حكما، صريحاً أو مؤولا، ظاهراً أو ضميراً، مشتقاً أو جامداً فلا يكون فعلا، ولا حرفاً، ولاخالفة(٢) – وهى التى يطلق عليه النحويون اسم الفعل – كذلك لا يكون مركباً فعلياً(٣) ولا مركباً حرفياً(٤) ولا جاراً ومجروراً، كما لا يكون ظرفاً إذا ظل باقياً على ظرفيته، وهو ما يصطلح عليه بالظرف غير المتصرف، وذلك إذا لزوم النصب على الظرفية أو الجر بمن. وأما الظرف المتصرف الذى يمكن أن يفارق النصب على الظرفية والجر بمن إلى حالة لا تشبهها كالفاعلية والمفعولية والإضافة فإن من الممكن أن يقع مبتدأ(٥).

ثانياً – الرفع:

حق المبتدأ أن يكون مرفوعاً دائما، ومن ثم إذا جاء غير مرفوع لفظا بسبب دخول حرف جر زائد أو شبهه وجب أن يكون مرفوعاً محلا.

---

(١) انظر: الحذف والتقدير فى النحو العربى.

(٢) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ١٨٦ – ١٨٩، ٣١٦.

(٣) انظر: الجملة الفعلية ٢٣٥ – ٢٣٩، ٢٤٤ – ١٥٣.

(٤) انظر: المدخل إلى دراسة النحو العربى ١/ ٣٦٧.

(٥) المدخل ١/ ٣١٢ – ٣٧٠.

وقد اختلف النحويون فى عامل الرفع فيه، ويمكن أن نميز فى هذا المجال اتجاهين أساسيين فى التراث النحوى[1]:

الاتجاه الأول: وأصحابه هم البصريون - يرى أن عامل الرفع فى المبتدأ معنوى هو الابتداء، وقد اختلفوا فى تحديد معناه:

١ - فمنهم من يرى أنه "التعرى من العوامل اللفظية" وقد رد هذا التفسير بأن التعرى لا يصلح أن يكون سببا؛ ذلك أن العوامل توجب عملا والعدم لا يوجب عملا، إذا لابد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك، ونسبة العدم إلى الأشياء كلها نسبة واحدة.

"فإن قيل: إن العوامل فى هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيراً حسياً كالإحراق للنار والبرد والبل للماء، وإنما هى أمرات ودلالات، والأمارة والدلالة قد تكون بعدم الشىء كما تكون بوجوده.. رد ذلك بأنه ليس الغرض من قولهم إن التعرى عامل أنه معرف للعوامل، إذ لو زعم أنه معرف لكان اعترافا بأن العامل غير التعرى".

٢- ومنهم من يذهب إلى أن الابتداء "ليس التعرى عن العوامل اللفظية فحسب، بل التعرى وإسناد الخبر".

ورد هذا القول بما رد به سابقه من أن التعرى تجرد، فهو أمر عدمى، والعدمى لا يصلح أن يكون جزءاً من سبب كما لم يصلح أن يكون سببا.

٣- ومنهم من يفسر الابتداء بأنه "ما فى نفس المتكلم، يعنى من الإخبار عنه؛ لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدأ".

٤- ومنهم من يتجه إلى أن الابتداء "اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أولا لثان كان خبراً عنه، والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان غيره متعلقا به، وكانت رتبته مقدمة على غيره".

---

(١) انظر: شرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ١٩٣، وهمع الهوامع ١/ ٩٥، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣٧، وشرح المفصل ١/ ٨٤، والإنصاف فى مسائل الخلاف ٣٣، وكتاب سيبويه ٢/ ١٢٦، والحذف والتقدير فى النحو العربى ٨٩ - ٩٦.

وخطىء هذا الرأى من وجهين:

الأول: أن الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى عنه؛ إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام فعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى الابتداء تخليط.

الثانى: أن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل، لا الكلمة، الابتداء وصف لها لا له.

والاتجاه الثانى – وإليه ذهب الكوفيون – برفض أن يكون عامل الرفع فى المبتدأ الابتداء "إذ الابتداء لا يخلو أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شىء، فإن كان شيئا فلا يخلو أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعانى. فإن كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه، وكذلك ما قبله إلى ما لا غاية له، وذلك محال، وإن كان فعلا فينبغى أن يقال: زيد قائما. كما يقال: حضر زيد قائما. وإن كان أداة من الأدوات لا ترفع الاسماء على هذا الحد، وإن كان غير شىء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى قدمناها فهو معدوم غير معروف".

وإذا لم يكن الابتداء عامل الرفع فى المبتدأ، فقد وجب أن يكون العامل أمراً غيره، وقد ذهبوا إلى أن العامل أمر لفظى هو الخبر "فالمبتدأ والخبر ترافعا". إذ المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لابد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر، ويقتضى صاحبه اقتضاء واحداً عمل كل واحد منهما فى صحابه مثل ما عمل صاحبه فيه".

وقد رد البصريون بدورهم هذا الاتجاه محاولين تأكيد كون العامل فى المبتدأ معنويا لا لفظيا، والحق أن هذا الخلاف كله – كما قال الأشمونى تعليقا عليه – لفظى[1] ولا تترتب عليه فائدة، وهو نتيجة ضرورية لنظرية العامل التى تفترض تلازم الأطراف الثلاثة فى كل حركة إعرابية ظاهرة أو مقدرة: العامل الذى يحدثها، والمعمول الذى يحملها، والأثر الأعرابى الظاهر أو المقدر. وحسبنا أن نحدد سمات الظاهرة اللغوية وخصائصها، وهى

---

(١) شرح الأشمونى ١/ ١٩٣.

أن المبتأ مرفوع دائما إلا فى مواضع بعينها يجر لفظا فيها، بأن فى ذلك غنى عن البحث عما وراء الظاهرة من علل وأسباب.

ثالثاً - تعيين الدلالة:

يقتضى الإسناد إلى المبتدأ - أى نسبة الحكم إليه - أن يكون أمراً معينا محددا معروفا بين المتكلم - أو الكاتب - والمتلقى، ذلك أنه إذا كان مجهولا لم يفد التركيب شيئا ذا بال، لذلك يوجب النحويون كون المبتدأ معرفة، ولا يجيزون وقوعه نكرة إلا بمسوغ من المسوغات التى تدور كلها حول تحقق الإفادة من التعبير بالنكرة؛ إما لأنها قد تحددت نوعا ما من التحديد، أو لأنه قد قصد منها العموم. وقد فصل النحويون المتأخرون المواضع التى يجوز فيها الابتداء بالنكرة فبلغت نيفا وثلاثين موضعا. كان أهمها وأكثرها شيوعا المواضع الآتية[1]:

١- أن تكون النكرة موصوفة، سواء أكانت الصفة مذكورة نحو قوله تعالى: ﴿ **وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ** ﴾[2]، أم محذوفة نحو: ﴿ **وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ** ﴾[3]، أى: طائفة من غيركم. أو حذف الموصوف وحلت الصفة محله نحو قول النبى صلوات الله عليه: سوداء ولود خير من حسناء عقيم، أى أمرأة سوداء.

٢- أن تكون النكرة مصغرة اللفظ؛ لأن التصغير يتضمن وصفاً بالصغر، كما لو قلت: كتيب قرأة خالد.

٣- أن تقع النكرة مضافة، نحو قول النبى صلوات الله عليه: خمس صلوات كتبهن الله على العباد فى اليوم والليلة.

٤- أن يتعلق بالنكرة جار ومجرور، نحو قوله: أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥ - ٨٧، وهمع الهوامع ١/ ١٠١، وشرح الكافية ١/ ٨٨ - ٩٩، وشرح قطر الندى ١/ ٢٣٤ - ٢٣٦، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٤ - ٢٠٨، وشرح التصريح ١/ ١٦٨ - ١٧٠، والمقرب ١/ ٨٢، والأصول لابن السراج ١/ ٦٣، ٧١ وما بعدها.

(٢) من الآية (٢٢١) من سورة البقرة.

(٣) من الآية (١٥٤) من سورة آل عمران.

٥- أن يكون الخبر تركيبًا إسناديًّا مختصا تقدم على المبتدأ، وإلى ذلك ذهب ابن مالك[١]، نحو: استقبلك مندوبه رئيس.

٦- أن تكون النكرة معطوفة أو معطوفاً عليها، شريطة أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾[٢]، وقوله: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾[٣]، أي: أمثل من غيرهما.

٧- أن تقع النكرة بعد الواو الحالية، نحو قول الشاعر:

سرينا ونجم قد أضاء فمنذ بدا　　　عليك أخفى ضوؤه كل شارق

٨- أن يكون الخبر غريبا نحو: بقرة متكلمة.

٩- أن يراد بالجملة الدعاء، نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾[٤]، وقوله: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[٥].

١٠- أن يراد بها التعجب، نحو: عجب لزيد.

١١- أن يراد بها بيان الحقيقة والماهية دون اعتبار لفرد بعينه من أفرادها، نحو: علم خير من جهل.

١٢- أن تفيد النكرة التنويع، نحو قول أمرئ القيس[٦]:

فأقبلت زحفاً على الركبتين　　　فثوب لبست وثوب أجر

١٣- أن تقع النكرة بعد (أما) نحو: أما مال فليس عندى، وأما عمل فعندى طاقة عليه.

١٤- أن تفيد النكرة العموم، ويطرد ذلك فى مواضع:

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠١.
(٢) من الآية (٢٦٣) من سورة البقرة.
(٣) من الآية (٢١) من سورة محمد.
(٤) من الآية (١٣٠) من سورة الصافات.
(٥) من الآية (١) من سورة المطففين.
(٦) البيت فى ديوانه.

(أ) إذا كان لفظ النكرة يدل على العموم، نحو قوله تعالى: ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[1]، ونحو: من مسافر الليلة؟.

(ب) إذا وقعت فى سياق النفى، نحو: ما طالب مهمل، وما أحد يستغله القريبون منه مثل ما يفعل القريبون من هذا الرجل.

(ج) إذا وقعت فى سياق الاستفهام، نحو: هل طالب موجود؟، و:أرجل سرق اللصوص منزله أم امرأة؟.

وبالإضافة إلى هذه المواضع التى يجيز النحاة الابتداء بالنكرة فيها ثمة مواضع أخر سنعرض لها فى مكانها من الجملتين: الظرفية والشرطية.

وهذه المواضع جميعًا من قبيل تفصيل ما أجملناه فى تعيين الدلالة" فإن لهذا التعيين طريقين: أولهما: تخصيص لفظ النكرة، بحيث يتحدد نوعا ما من التحديد، والثانى قصد التعمم، إذ إن التعميم – فى جوهره – نمط من أنماط تخصيص الحكم، وذلك لتناوله كل ما تحت الكلمة من مفردات.

ولا يفوتنا أن نؤكد ثانية أن محور الجواز فى كافة هذه المواضع ليس توافر الشروط فيها وإنما تحقق الفائدة منها، فإذا توافرت الشروط دون أن تتحقق الفائدة لم يجز الابتداء بالنكرة، كما لو قيل: هل امرأة موجودة فى الدنيا؟ وما حمار ناطق. ونحوهما مما لا جدوى منه ولا فائدة فيه[2].

رابعاً الإسناد إليه:

معنى كون المبتدأ مسنداً إليه أنه محكوم عليه وليس محكوما به، أى الشخص أو الشىء أو الذات – المادية أو المعنوية – التى يناط بها الحكم، والحكم فى الجملة الاسمية وتشاركها الظرفية دائماً والشرطية أحيانًا – يكون بالخبر، وهو بذلك يختلف عن المبتدأ فى الجملة الوصفية، فإنه فيها المحكوم به على ما بعده من مرفوع سواء أكان فاعلا أم نائبه،

(١) من الآية (١١٦) من سورة البقرة.
(٢) انظر: حاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ١/ ٢٣٦.

وبذلك يكون لفظ "المبتدأ" من قبيل المشترك اللفظى المتعدد الدلالة، الذى لابد من تحديد دلالته فى كل موضع تستعمله فيه.

* * *

تعريف الخبر:

يقصد بالخبر هنا الطرف الإسنادى المكمل الجملة المقابل المبتدأ فيها" وهو بذلك يختلف عن مفهوم الخبر الذى يقال فى مقابل" الإنشاء" وتوصف به الأساليب، فالأسلوب الخبرى – أو الخبر حينئذ – الذى يقبل التصديق والتكذيب. وبهذا يتضح أن لفظ "الخبر" من قبيل المشترك اللفظى.

ولعل تعريف الخبر هنا أقل إثارة للخلاف من تعريف المبتدأ، فالخبر عند النحاة "ذلك الجزء الذى تحدث به مع المبتدأ الفائدة المتحصلة بالإسناد، شريطة أن لا يكون المبتدأ وصفاً مشتقا مكتفيا بمرفوعه"[1]، ولا يكون الخبر إلا مسنداً، وبهذا التحديد يخرج النحاة الفاعل ونائبه سواء أكانا مع الفعل أم مع الوصف. وبهذا التحديد أيضا نستبعد ما يكمل الفائدة مما يصطلح عليه بالفضلة أيضا، كالوصف، والظرف، ونحوهما من مكملات الجملة، وقد ذهب بعض النحاة إلى دخولها فيه قال الصبان مثلا: "لا يصدق الحد إلا بالفضة، والمراد: المتم الفائدة ولو براوسطة شيء يتعلق به، فدخل نحو:

﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾"[2]، وليس ذلك بصحيح؛ فإن الفائدة التى يقدمها الخبر هى التى تتحصل بالإسناد، وقد تكون تامة إذا لم يحتو تركيب الجملة على علاقة من العلاقات الثانوية إسنادية كانت أو غير إسنادية، نحو: محمد قائم. أما إذا ضم التركيب شيئا من العلاقات الثانوية – كالعطف أو الوصف أو الإضافة ونحوها – فإن من المؤكد أن الفائدة التى يقدمها الخبر فى مبنى الجملة حيئذ لا تتصف بالتمام إذ تمام الفائدة رهن بيقية العلاقات المحتواة فى الجملة.

---

(١) فى تعريف الخبر انظر: الفاهكى على قطر الندى ١/ ٢٣٣، شرح المفصل ١/ ٨٧، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٨٦، والأصول لابن السراج ١/ ٦٧، وشرح التصريح ١/ ١٥٩، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٥٠، واللمع لابن جنى ١١٠، حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤.

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤، والآية من سورة النمل رقم ٥٥.

ولو نظرنا إلى الآية التى استشهد بها الصبان لتبين لنا صحة ما نذهب إليه، فإن طرفى الإسناد فى (الجملة) هما (أنتم) التى وقعت مبتدأ، و(قوم) التى وقعت خبراً. ولو أخذنا بوجهة نظر الصبان لما صح جعل قوم وحدها خبراً، ولأصبح من الضرورى أن يكون الخبر (قوم تجهلون) كلها لأقوم وحدها.

وتشير بعض المصادر النحوية إلى بعض التحفظات على التعريفات المأثورة للخبر[1]، ومن ذلك أنك إذا قلت: زيد أبوه قائم، وأعربت كلمة (قائم) خبرًا للمبتدأ (أبوه)، وعددت بذلك تركيب (أبوه قائم) جملة، فإن هذه الجملة لم تفد معنى تاماً؛ لأنها فى حاجة إلى مرجع الضمير. وهذا الاعتراض صحيح إذا أخذنا بوجهة النظر الشائعة فى التراث النحوى التى تجعل هذا التركيب جملة، لكن إذا أخذنا بما سبق أن اقترحناه من اعتباره مجرد (تركيب إسنادى) لم يعد للاعتراض وجه.

ومن ذلك أيضاً أنك لو قلت: زيد يضرب أبوه عدوه، فإن كلمة (يضرب) يمكن أن تكون من المبتدأ فائدة، مع أنها ليست فى الحقيقة الخبر بل جزء منه. وليس لهذا الاعتراض وجه أيضا فإن المعنى فى الجملتين مختلف، فإن معنى (زيد يضرب) غير معنى (زيد يضرب أبوه)، واستخدام (أل) فى لفظ (الفائدة) إشارة إلى أن المقصود منها تلك التى تحملها الجملة بأسرها، وليس أى فائدة يمكن أن تؤخذ من بعض كلماتها.

* * *

أحكام الخبر:

يرى النحاة أن أهم أحكام الخبر أربعة أحكام، هى: الرفع، والإفادة، والإسناد إلى المبتدأ، وعدم الاستغناء عنه. وسنخص كلا منها بيان. وجزء.

أولا – الرفع:

الأصل فى الخبر أن يكون مرفوعاً، فإذا لم يكن مرفوعا لفظا وجب أن يكون مرفوعا محلا، وقد اختلف النحاة فى عامل الرفع فيه. ويمكن نميز فى هذا المجال أربعة أقوال:

(١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ١٩٤.

١- أن عامل الرفع فى الخبر هو الابتداء، وهو اتجاه، جمهور البصريين[١]. وقد استدلوا على ذلك بأن الابتداء قد اقتضى كلا من المبتدأ والخبر، أى استلزمهما، لأن الابتداء يستلزم مبتدأ وهو يستلزم خبراً، فالابتداء معنى يتناولهما معا لا واحداً[٢] وقد ضعف هذا الرأى.

٢- أن عامل الرفع فى الخبر هو المبتدأ، وهو مذهب سيبويه والكوفيين، يقول سيبوية: "وأما الذى بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء"[٣]، وقد ضعف ابن يعيش هذا الرأى؛ لأن المبتدأ اسم كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه فى العمل فيه؛ "لأن كل واحد منهما يقتضى صاحبه"[٤].

٣- وذهب المبرد إلى أن عامل الرفع فى الخبر هو الابتداء والمبتدأ معا؛ "لأن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ والابتداء فوجب أن يعملا فيه".

وقد رده النحاة من وجوه[٥].

٤- وذهب بعض النحاة إلى أن العامل فى الخبر ليس الابتداء وحده كما ذكر ذلك الأخفش ومن معه من البصريين، وليس المبتدأ وحده كما رأى سيبويه ومن وافقه، وليس الابتداء والمبتدأ معا كما قال المبرد، وإنما هو "الابتداء بواسطة المبتدأ، فهو يعمل عند وجود المبتدأ وإن لم يكن للمبتدأ أثر فى العمل، فالمبتدأ على هذا كالشرط فى عمله "مثله فى هذا مثل قدرة ملئت ماء ووضعت على النار فإن النار تسخن الماء، والتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها، فكذلك هنا"[٦] وقد رد هذا القول أيضا.

وليس من شك فى أن هذا الجدل يكشف عن مقدرة النحاة العقلية دون أن تكون له نتائج عملية.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥.
(٢) الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤.
(٣) كتاب سيبوية ٢/ ١٦٢.
(٤) شرح المفصل ١/ ٨٥، حاشية الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٤.
(٦) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥، والإنصاف ٣٣ - ٣٤، والأشباه والنظائر ١ ٢٦٤

ثانيا – الإفادة:

الخبر مناط الفائدة، ومعنى هذا أنه لابد أن يضيف ما من شأنه أن يكون مجهولا، وهو بذلك عكس المبتدأ، فإذا كان المبتدأ لابد أن يكون معلوماً – أو محدداً – بحكم كونه محكوماً عليه، والحكم على غير معين لا يفيد. فإن الأصل فى الخبر أن يكون مجهولا؛ لأن القصد من الكلام إعلام السامع ما يحتمل أن يجهله، إذ لو كان الخبر معلوماً – كالأحكام العامة الشائعة، ونحوها من التراكيب اللغوية التى من قبيل: الماء سائل" والثلج بارد، والليل مظلم، والنهار مضيء – لكان ذكره من قبيل تحصيل الحاصل.

وهكذا يكون الأصل الجهل بالخبر، لا لأنه مجهول فى ذاته، بل لأنه قد جهلت نسبته إلى المبتدأ بعينه، إذ لو كان مجهولا فى ذاته لما أفاد شيئاً، إذ الحكم بالمجهول – كالحكم على مجهول – لا يفيد شيئاً.

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن مقتضى كون الخبر مجهول العلاقة – أى النسبة – بالمبتدأ أن يكون الأصل فيه التنكير[1]، إذ إن النكرة هى التى تتسم بعدم التعيين، لكون مدلولها مفرداً شائعا فى نطاق جنسه. ورتبوا على ذلك أن وقوع الخبر معرفة من قبيل مخالفة الأصل، وذلك لا يجوز إلا فى مواضع بعينها، لابد فيها جميعاً من كون المبتدأ معرفة. وهكذا إذا اجتمع معرفة ونكرة وجب عند جمهور النحاة كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً، لم يستثن من ذلك إلا صورتان عند سيبويه:

الأولى – نحو: كم مالك؟ فإن (كم) مبتدأ وهى نكرة، وما بعدها معرفة وقعت خبراً؛ وذلك لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام من قبيل النكرات. ويتعين فى تلك الحالات أن تعرب (كم) مبتدأ. ومن ثم ينبغى طرد الباب على وتيرة واحدة.

والثانية – أفعل التفضيل، نحو: خير منك زيد، فإن (خير) تعرب مبتدأ، و(زيد) خبراً، وتوجيهه هو التوجيه الذى قيل فى (كم) أيضا.

أما غير سيبويه فيرفض هذا الاستثناء، ويجعل المعرفة – فى الموضعين – مبتدأ جريا على القاعدة.

---

(١) انظر: الأصول فى النحو، لابن السراج ١/ ٧١ – ٧٢، وهمع الهوامع ١/ ١٠٠.

ثالثا: الإسناد إلى المبتدأ:

الخبر مسند إلى المبتدأ، أى محكوم به عليه، ويقتضى ذلك صلاحيته فى ذاته وبصيغته لإسناده إليه. وترتبط صلاحية الخبر الذاتية للإسناد بالمعنى الذى ينبغى أن يكون صالحا للإخبار به عن المبتدأ، فنحو: الحق باطل، والظلام نور، والعقل جنون، والتاريخ آت، إلى غير ذلك من التراكيب عبث باللغة فضلا عن كونه لا فائدة فيه. وأما صلاحية الخبر بصيغته فمردها إلى اللفظ الذى يجب أن يكون موائماً للمبتدأ، ومتسقاً معه، ومتطابقا وإياه سواء من حيث العدد، أو من حيث النوع، على نحو ما سنفصل فى أنواع الخبر.

رابعاً: عدم الاستغناء عن الخبر(١):

القصد من الخبر تحقيق الفائدة، وقد وردت بعض التراكيب اللغوية التى تحققت من الخبر تحقيق الفائدة، فيها دون احتوائها على الخبر لفظا، لوجود ما يغنى عنه بها، ومن ثم رأى النحاة إمكان الاستغناء عن الخبر فيها، ومن ذلك إذا أغنى عنه المصدر، أو المفعول به، أو الحال.

- ومثال إغناء المصدر عنه نحو: زيد سيراً.
- ومثال إغناء المفعول به: إنما العامرى عمامته، أى: متعهد عمامته.
- ومثال إغناء الحال عنه نحو: زيد قائما، أى ثبت قائما، ومنه قراءة ﴿ وَنَحْنُ عُصْبَةً ﴾(٢) بالنصب.

والحق أن الخبر لا يستغنى عنه فى الجملة، لكونه طرفا إسناديا فيها من ناحية، ولأنه مناط الفائدة بها من ناحية أخرى، والمواضع التى ذكرها النحاة فى هذا المجال للاستدلال على جواز الاستغناء عنه ليست مسلمة التخريج، فإن إهمال الخبر فيها جملة أمر يرفضه المعنى وقواعد الإعراب معاً.

***

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠٠.

(٢) من الآية (٨) من سورة يوسف.

أنواع الخبر:

يمكن أن نجد للخبر الأنواع الآتية:

١- الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق.

٢- الخبر الجامد المؤول بالمشتق.

٣- الخبر المشتق الجارى مجرى الجامد.

٤- الخبر المشتق غير الجارى مجرى الجامد.

ويجمع النحاة هذه الأنواع الأربعة فى قسم واحد هو "الخبر المفرد" ويعنون به ما كان كلمة واحدة صالحة لفظيا للتأثر بالمؤثرات الإعرابية.

٥- الخبر التركيب الإسنادى، وهو الذى يشيع الاصطلاح عليه فى التراث النحوى (بالجملة).

ويضيف إلى ذلك النحويون الخبر الذى يقع ظرفا أو جارا ومجرورا، وقد جعلنا هما فى نطاق "الجملة الظرفية".

وسنخص كل نوع من هذه الأنواع الخمسة ببيان موجز.

١ـ الخبر الجامد غير المؤول بالمشتق:

المراد بالجامد هنا ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، نحو: أب، وأخ، وحم، ورجل، وزيد، وأسد، وثعلب. وتقييد الجامد بعدم تأويله بالمشتق لإخراج ما يقبل التأويل بالمشتق منه، وذلك فى الأسماء الجامدة التى عرف مسماها بمعنى ملازم لها، نحو: أسد فى الدلالة على القوة والشجاعة، وثعلب فى الدلالة على الحيلة والدهاء، ونحو: ذو مال أى صاحب مال، والمنسوب كما فى : مصرى، إن هو بمعنى: المنسوب إلى مصر.

وقد ذهب النحاة – ما عدا الكسائى – إلى أن الخبر الجامدة غير المؤول بالمشتق نحو : أب ورجل وزيد، لا يتحمل ضميرا لربطه بالمبتدأ، ويكفى فى هذا الربط كونه صادقا على ما صدق عليه المبتدأ، ومطابقا له عدداً ونوعا على نحو ما سنذكر فى المطابقة.

ورأى الكسائى أن هذا النوع من الخبر يتحمل ضميرا أيضا، وهو رأى لا سندله، وقد أول شواهده ابن مالك، ورده بقية النحاة.

٢- الخبر الجامد المؤول بالمشتق:

ذكرنا أن الجامد هو ما ليس صفة تتضمن معنى الفعل وحروفه، وأن التأويل بالمشتق رهن بكون الاسم قد عرف مسماه معنى يلازمه ولا ينفك عنه، كملازمة الشجاحة والإقدام للأسد. وعلى ذلك إذا قلت: محمد أسد، أى شجاع، فهل يتحمل الخبر ضميرا ليربطه بالمبتدأ أولا؟ من النحويين من ذهب إلى أنه لا يتحمل ضميرا اكتفاء بالتطابق مع المبتدأ، ومنهم من رأى أن الجامد متى أول بالمشتق تحمل ضميرا ومن ثم يجوز العطف عليه مؤكدا، تقول مثلا: محمد أسد هو وخالد، وهو رأى جمهور النحويين ونقل الصبان الاتفاق عليه[١].

٣- الخبر المشتق الجارى مجرى الجامد:

المقصود بالمشتق ما تضمن معنى الفعل وحروفه من الصفات، ويعرفه جمهور النحويين والصرفيين بأنه ما أخذ من المصدر للدلالة على حدث وصاحبه، وذلك أخذا بالاتجاه الشائع عندهم من أن المصدر أصل المشتقات كلها، ومن المشتقات ما يجرى مجرى الأسماء الجامدة كما لو قلت مثلا: هذه البطحاء، فإن كلمة البطحاء - برغم كونها مشتقة - جارية مجرى الأسماء الجامدة. كما أن منها ما لا يجرى مجرى الجامدة من الأسماء، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والتفضيل والزمان والمكان والآلة ونحوها، وقد ذهب جمهور النحويين إلى أن الخبر المشتق الجارى مجرى الجامدة لا يتحمل ضميراً يربطه بالمبتدأ، اكتفاء بالتطابق معه عدداً ونوعا، ويطرد فى هذا النوع من الأخبار اسم الزمان والمكان والآلة.

٤- الخبر المشتق غير الجارى مجرى الجامد:

المقصود بالمشتق غير الجارى مجرى الجامد الأوصاف المشتقة الدالة على حدث وصاحبها كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ويستبعدون منه أسم الزمان والمكان والآلة. ويرى بعض النحويين أن هذا النوع يتحمل ضميرا يربطه بالمبتدأ، وإنما تحمل الضمير لأنه بمنزلة الفعل فى المعنى فلابد له من مرفوع به، فاعل أو نائب فاعل.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى ١/ ١٩٧.

وإنما يتحمل هنا النوع ضميرا إذا لم يرفع اسمًا ظاهراً لفظا أو محلا أو ضميراً بارزاً.

ومثال رفعه للاسم الظاهر لفظا: الزيدان قائم أبواهما. فأبواهما فاعل لقائم.

ومثال رفعه محلا: الكافر مغضوب عليه. فإن الجار والمجرور فى محل رفع نائب فاعل لمغضوب.

ومثال رفعه ضميراً بارزاً: زيد ما قائم إلا هو.

ويرى النحاة استتار هذا الضمير إذا جرى الوصف على من هو له، أى إذا كان الخبر وصفاً للمبتدأ فى المعنى لعدم الحاجة إلى إبرازه، نحو: زيد هند ضاربته، أى هى، فلا داعى لإظهار الضمير حينئذ لوضوع الربط بين الخبر والمبتدأ.

أما إذا جرى الوصف الواقع خيراً على غير من أو ما هو له، أى وقع وصفا فى المعنى لغير المبتدأ الذى وقع خبراً له، فقد رأى جمهور النحويين وجوب إظهار الضمير، سواء أكان ثمة لبس أم لم يكن لبس، نحو: زيد عمرو ضاربه هو، و: زيد هند ضاربها هو. وقد أجاز الكوفيون استتار الضمير عند أمن اللبس، مستدلين بنحو قول الشاعر:

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت ... بكنه ذلك عدنان وقحطان

"وجه التمسك به أن (قومى) مبتدأ أول و(ذرا) مبتدأ ثان، و(بانوها) خبر (ذرا المجد)، و(ذرا المجد) وخبره خبر قومى، والهاء عائدة على ذرا المجد، والضمير العائد على قومى مستتر فى (بانوها)، فقد جرى الوصف وهو (بانوها) على ذرا المجد وهو فى المعنى لقومى لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر فى (بانوها)؛ لأن اللبس مأمون؛ فإن الذرا مبنية لا بانية"[1]

- **الخبر التركيب الإسنادى**[1]:

ويطلق عليه النحويون مصطلح "الخبر الجملة"، وقد آثرنا العدول من لفظ الجملة لما

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٦٢، والدرر اللوامع ١/ ٧٢.

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٦٨، وأسرار العربية لابن الانبارى ٣١ – ٣٢، واللمع لابن برهان ١٧ – أ، والصبان على الأشمونى ١/ ١٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٩٥، وحاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ١/ ٢٣٨، وشرح الكافية ١/ ٩١، وكتاب سيبويه ١/ ١٣٨، ٣/ ٥٠٤.

أخذنا به من ضرورة توافر عنصرى: الإسناد والفائدة التامة فيها، بما يستلزمه ذلك من استقلال المعنى. وبما أنه لا يتحقق فى التركيب الواقع خبراً إلا الإسناد فقط دون تمام الفائدة فضلنا أن نصطلح عليها بالتركيب الإسنادى.

ويصح فى التركيب الواقع خبراً أن يكون أسلوبا خبريا نحو: زيد قدم أبوه، وزيد أبوه قادم، وزيد ما أبوه قادم، وزيد إن أباه قادم، كما يصح أن يقع أسلوبا إنشائيا طلبيا[١] أمراً، نحو: زيد أكرمه، أو نهيا نحو: زيد لاتهنه، أو رجاء نحو زيد ليته يجئ، أو غيرها من أنواع الطلب، أو شرطا نحو: زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيهم يضرب اضربه، أو قسما على غير الراجح عند النحاة[٢]. نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾[٣]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٤].

ولا يكاد يستثنى من التراكيب اللغوية الصالحة للإخبار بها إلا عدد جد محدود منها، فى طليعتها: تركيب النداء، وما كان معطوفا ببل، أو لكن، أو حتى من التراكيب الإسنادية.

ويجب كون الخبر تركيباً إسنادياً فى مواضع عديدة. أوصلها بعضهم إلى نحو ثمانية عشر موضعاً، منها[٥]:

١- خبر ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٦].

٢- المخصوص بالمدح أو الذم إذا تقدم، نحو: المحمدى نعم الصديق، واليهودى بئس الرفيق.

(١، ٢) منع ابن الأنبارى وقوع الطلب – وبقية أنواع الإنشاء – خبرا، بدعوى أنها لا تحتمل الصدق والكذب، وقد رد ذلك بأن الخبر يقع مفردا مشتقا أو جامدا، وهو لا يحتمل الصدق والكذب.
وقد ذهب بعض النحاة إلى أن التركيب الإنشائى لا يقع خبرا عن المبتدأ باعتبار نفس معناه لقيام الطلب بالمنشئ لا بالمبتدأ، وإنما باعتبار تعلق معناه بالمبتدأ "فإذا قلت مثلا: زيد اضربه، فإن طلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد إلا باعتبار تعلقه به. وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه. فكأنه قيل: زيد مطلوب ضربه، أو مستحق لأن يطلب ضربه".
انظر: مغنى اللبيب ٢/ ١٨٤، وحاشية على شرح الفاكهى ١/ ٢٢٨.

(٣) من الآية (٦٩) من سورة العنكبوت.

(٤) من الآية (٩) من سورة العنكبوت.

(٥) شرح التصريح ١/ ١٦٠.

(٦) من الآية (١) من سورة الإخلاص.

٣-المنصوب على الاختصاص فإنه يجب أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ، والمنصوب على الاختصاص معمول لأخص و(الجملة) خبر عن ذلك الاسم.

٤- خبر ما فى التعجب، نحو: ما أعظم البطولة.

٥- خبر المبتدأ الواقع بعد إذ، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾(١).

٦- خبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُواْ﴾(٢).

والتركيب الإسنادى الواقع خبراً قد يكون نفس المبتدأ فى المعنى فلا يحتاج إلى رابط يربطه بالمبتدأ كما فى نحو قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، وقول النبى صلى الله عليه وسلم: أفضل ما قلته أنا و النبيون من قبلى لا إله إلا الله. وقولى محمد على صواب، وشهادتى الأخ غير مذنب، ونطقى الله حسبى، ونصيحتى تؤدى ما عليك. فإن الأخبار فى هذه التراكيب كلها تؤدى المعنى الذى يؤديه المبتدأ فى كل منها، ولذلك لم يحتج التركيب فيها إلى رابط.

وقد لا يكون التركيب الواقع خبرا نفس المبتدأ فى المعنى – أى يؤدى معنى مغايراً لمعنى المبتدأ – ويحتاج فى هذه الحالة إلى رابط لربطه بالمبتدأ، وقد فصل النحويون القول فى هذه الروابط، وأوصلها بعضهم إلى نحو عشر روابط(٣)، أهمها:

١- ضمير يعود على المبتدأ من (جملة) الخبر، نحو: الظلم عاقبته وخيمة، والنصر ظهرت بشائره، وقد يكون الضمير مذكوراً كما فى المثالين. كما قد يكون مقدرا نحو قراءة ابن عامر: ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٤) أى: وعده الله، وقد ذهب بعض النحويين إلى اختصاص ذلك بكون المبتدأ اسم استفهام، أو لفظ (كل) أو (كلا) أو (كلتا)(٥).

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة التوبة.

(٢) من الآية (٥) من سورة الحجرات.

(٣) انظر: مغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٨٤ – ١٩٩ ، وهمع الهوامع ١/ ٩١، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٨.

(٤) من الآية (٩٥) من سورة النساء.

(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٧.

٢- الإشارة إلى المبتدأ، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[١]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ﴾[٢]، وذهب بعض النحاة إلى اختصاص ذلك بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والخبر إشارة للبعيد، فيمتنع نحو: زيد قام هذا، وزيد قام ذاك.

٣- تكرار المبتدأ فى الخبر بلفظه ومعناه، نحو: زيد نجح زيد، وهند قدم أبو هند، ومنه قول الله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[٣]، و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[٤]، ﴿وَأَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَـٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾[٥]، وقد ذهب سيبويه إلى قصر ذلك على موضعين: أحدهما إذا قصد التهويل والتعظيم والتفخم كما فى الآيات. والثانى بعد (أما) المشددة كما فى نحو: أما المال فذو مال[٦].

٤- إعادة المبتدأ بمعناه فى الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَـٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ قد (الذين) مبتدأ، و(يمسكون بالكتاب) صلته، و(أقاموا الصلاة) معطوفة على الصلة، و(وإنا لا نضيع أجر المصلحين) خبر المبتدأ، والرابط "إعادة المبتدأ بمعناه؛ فإن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب فى المعنى"[٧]، ونحو لو قلت: على سافر أبو الحسن، إذا كان أبو الحسن كنية له.

٥- العموم فى لفظ الخبر بحيث يشمل المبتدا، نحو: محمد نعم الصديق، وجعل منه بعض النحاة قول الرماح بن ميادة:

ألا ليت شعرى هل إلى أم معمر ... سبيل فأما الصبر عنها فلا صبرا

وقول الآخر:

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا فى عراض المواكب

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة الأعراف.
(٢) من الآية (٣٦) من سورة الأعراف.
(٣) الآيتان (١-٢) من سورة الحاقة.
(٤) من الآية (٢٧) من سورة الواقعة.
(٥) من الآية (٨) من سورة الواقعة.
(٦) المصدر السابق.
(٧) المصدر نفسه.

فـ (الصبر) مبتدأ، و(صبرا) اسمها مبنى معها على الفتح، والخبر محذوف تقديره (لى)، وجملة: (لا صبر لى) خبر المبتدأ، والرابط بينهما العموم الذى فى اسم (لا)؛ لأن النكرة المنفية تفيد العموم، ونحوه فى البيت الثانى (القتال) الذى وقع مبتدأ، و(لا قتال لديكم) الواقع خبرا له، والرابط بينهما ما فى الخبر من عموم نظرا لوقوعه فى سياق النفى. وقد رفض الاعتداد بهذا الرابط بعض النحويين، وخرجوا (أل) فى المثال على أنها للعهد لا للجنس. وجعلوا الرابط فى البيتين إعادة المبتدأ بلفظه ومعناه فى الخبر وليس العموم فيه[1]

٦- عطف تركيب إسنادى يحتوى على ضمير يعود على المبتدأ على التركيب الإسنادى الخالى من الرابط الواقع خبرا، نحو قول ذى الرمة[2]:

وإنسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو، وتارات يجم فيغرق

ففى (يبدو) ضمير عائد على (إنسان) الواقع مبتدأ، وهى معطوفة على (يحسر الماء) الواقع خبرا، وقد خلا الخبر المعطوف عليه كما ترى من الرابط اكتفاء بالضمير الموجود فى المعطوف.

وقد يكون العطف بالفاء كما فى البيت، كما قد يكون بالواو عند هشام نحو: زيد ماتت هند وورثها، اعتمادا على أن الواو للجمع فى (الجمل) أيضا ورفض العطف بالواو فى هذا الموضع بعض النحاة[3].

ولابد فى غير الربط بالضمير من مراعاة صحة المعنى واستقامته، إذ القصد من الربط اليقين بتوجيه الخبر المبتدأ والقطع بصحة هذه العلاقة لفظاً ومعنى. وهكذا لو توافر رباط لفظى دون اتساق معنوى لم يصح الربط فسد التركيب.

فلو قيل مثلا: زيد قام هذا، وخالد نعم الرجال، لما صحت الجملة برغم الإشارة فى المثال الأول والعموم فى الثانى.

***

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ٩٨، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٦، حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ١٦٥، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه.

(٢) الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٩٨، وهمع الهوامع ١/ ٩٨ والدرر اللوامع ١/ ٧٤- ٧٥.

(٣) الصبان على الأشمونى ١/ ١٩٧، ومغنى اللبيب ٢/ وهمع الهوامع ١/ ٩٨.

التطابق فى الجملة الاسمية:

نغنى بالتطابق العلاقة التى تربط طرفى الإسناد فى الجملة – وهما هنا المبتدأ والخبر – من حيث الجنس: تذكيرا وتأنيثاً، ومن حيث العدد: إفرادا وتثنية وجمعاً[1].

ويكون المبتدأ مذكرا كما يكون مؤنثا. ويكون مفردا – أى دالا على شىء أو شخص واحد – كما يكون مثنى، أو جمعا.

والخبر يتنوع، إذ يجوز أن يكون كلمة واحدة – جامدة أو مشتقة – كما يمكن أن يكون تركيبا إسناديا هو نفس المبتدأ فى المعنى أو غير المبتدأ فى المعنى.

ويرى النحويون أن الأصل الذى يجب الالتزام به تحقيق التطابق باطراد – جنسا ونوعا – بين المبتدأ والخبر، أى يجب أن يوافق الخبر مبتدأه: تذكيرا، وتأنيثا إفرادا، وتثنية، وجمعا.

ويتخذ هذا التطابق بين الخبر والمبتدأ صورتين متميزتين:

الأولى: التطابق المباشر، ويكون بإفراد الخبر او تثنيته أو جمعه، وتذكيره أو تأنيثة – لموافقة المبتدأ مفردا أو مثنى أو جمعا، مذكرا أو مؤنثا.

وتتحقق هذه الصورة إذا كان الخبر كلمة جامدة أو مشتقة، أى ما لم يكن الخبر تركيبا إسناديا. تقول: هذا رجل عظيم، وهذان رجلان عظيمان، وهؤلاء رجال عظام. وهذه امرأة فضلى، وهاتان امرتان فضليان، وهؤلاء نسوة فضليات.

والثانية: التطابق غير المباشر – ويكون – فى الأصل – باحتواء الخبر على رابط يربطه بالمبتدأ، مطابق له جنسا وعددا. أى موافق له تذكيرا وتأنيثا، إفرادا وتثنية وجمعا.

ويكون التطابق غير المباشر إذا كان الخبر تركيبا إسناديا مغايراً للمبتدأ فى المعنى تقول: الطالب قدم أبوه، والطالبان قدم أبو هما، والطلاب قدم أبوهم. والطالبة أبوها مسافر، والطالبتان أبوهما مسافر، والطالبات أبوهن مسافر.

أما التركيب الإسنادى الذى يؤدى نفس معنى المبتدأ فليس فى حاجة إلى رابط كما سبق أن ذكرنا.

---

(١) انظر: الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.

والأصل فى الرابط أن يكون ضميرا – على نحو مامثلنا – وقد تكون ثمة روابط أخر تنوب عن الضمير وتؤدى وظيفته؛ وهذه الروابط نوعان: نوع يظهر فيها التطابق؛ كالإشارة، وتكرار لفظ المبتدأ؛ وعطف ما يحتوى على الضمير على لفظ الخبر، ونوع لا يظهر التطابق فيه ولكن يتضمنه، كالعموم فى لفظ الخبر بحيث يشمل المبتدأ.

وقد استثنى النحاة من وجوب التطابق بين المبتدأ والخبر حالات خالف فيها الخبر المبتدأ، جنسا أو عددا، وقد حصروا هذه الحالات فى مواضع تشير إلى أهمها فيما يأتى:[1]

أولا: المخالفة النوعية:

أحاز النحويون وقوع المخالفة بين المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنيثا فى مواضع؛ أهمها:

١- إذا كان المبتدأ هو الخبر من حيث المعنى، نحو: الاسم كلمة، وهذا فاطمة، إذا كان اسم المشار إليه فاطمة.

٢- إذا كان التأنيث غير حقيقى بل مجازى، كما فى قول الشاعر:

والعيــن بالإثمــد الجــادى مكحــول

أى عضو مكحول

٣- قصد الدلالة على التعظيم أو التكبير، كما لو قيل: هذه المرأة رجل.

٤- قصد الدلالة على التقليل أو التحقير، كما لو قيل: هذا الرجل امرأة.

ثانياً: المخالفة العددية:[2]

أجاز النحاة أيضاً وقوع المخالفة بين المبتدأ وخبره فى الإفراد والتثنية والجمع فى مواضع، أهمها:

١- إذا كان المبتدأ ذا أجزاء، نحو: هذا الثوب أخلاق، وهذه البرمة أعشار.

٢- إذا قصد بالجمع الحكم على أفراده فرداً فرداً، نحو: الرجال صديق، أى: كل واحد من الرجال صديق.

---

(١) انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ١/ ١٦١.
(٢) المصدر السابق.

٣- إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر اسم مشتق، نحو: الجيش منتصر.

٤- إذا كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر اسم جامد جازت المطابقة والمخالفة لسبب بلاغى، نحو: الجيش رجل واحد، والجيش رجال أشداء، وهؤلاء جيش عظيم، وهؤلاء جيوش لا تقهر.

٥- إذا كان المبتدأ مجموع اللفظ مفرد المعنى والخبر اسم مشتق، نحو: السحب عالية. والطرق سيئة.

٦- إذا كان المبتدأ جمعا والخبر اسم تفضيل كان فيه تفصيل:

(أ) فإذا كان اسم التفضيل مقترناً بمن فالتطابق فى مجرور من نحو: هؤلاء أفضل من غيرهم.

(ب) وإذا كان اسم التفضيل مضافا إلى اسم جامد وجب أن يكون اسم جمع، نحو: هؤلاء أول حزب، وهم أفضل جمع، أو جمعا مطابقاً للمبتدأ نحو: هم أعظم الرجال.

(ج) وإذا كان اسم التفضيل مضافاً إلى اسم مشتق وجب أن يطاق المشتق المبتدأ، نحو: هؤلاء أفضل المقاتلين.

وتأمل مواضع المخالفة النوعية والعددية يكشف عن أن المخالفة فيها صورية أكثر منها حقيقة، وأن مفردها إلى رعاية بعض الخصائص التى تميز اللفظ، أو المعنى، أو السياق.

فمراعاة البنية اللفظية للمبتدأ، أو الخبر ملحوظة فى الموضع الأول من مواضع المخالفة النوعية.

واعتبار الدلالة المعنوية واضح فى الموضع الثانى منها.

وأثر الموقف والسياق فى الأسباب البلاغية جلى فى الموضعين الأخيرين.

والأمر قريب من هذا فى مواضع المخالفة العددية، التى ينبغى استثناء الموضع الثالث منها؛ لأنه لا مخالفة فيه، وأما بقية المواضع، فهى – بدورها – نتاج اعتبار الخصائص اللفظية أو المعنوية أو السياقية.

وهكذا يسلم لنا القول بأن المطابقة النوعية والعددية واجبة الرعاية فى الجملة الاسمية سواء بصورتها المباشرة أو غير المباشرة.

***

الترتيب فى الجملة الاسمية:

يرى النحويون أن الأصل فى الجملة الاسمية تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك حتى يتسنى تعقل المحكوم عليه وتحصيل صورته فى الذهن قبل الحكم، بيد أنه قد تجد بعض الأسباب التى تجعل هذا الأصل واجب الالتزام لايصح العدول عنه، كما قد توجد أسباب توجب عكس ذلك وتفرض ذكر المحكوم به أى الخبر قبل المحكوم عليه، أى المبتدأ. ومن ثم يرى جمهور النحاة أن للعلاقة بين المبتدأ والخبر من حيث الترتيب ثلاث حالات هى:

الأولى: وجوب تقدم المبتدأ على الخبر.

الثانية: وجوب تأخر المبتدأ عن الخبر.

الثالثة: جواز الأمرين.

وسنلم هنا - بإيجاز - بمواضع كل منها:

أولا - حالات تقدم المبتدأ على الخبر وجوبا:

يوجب النحويون تقدم المبتدأ وتأخير الخبر فى مواضع، أهمها: [1]

١ - **إذا كان المبتدأ له الصدارة**، أى واجب التقدم فى صدر الجملة. سواء كان واجب الصدارة بنفسه، أو باتصاله بما تجب له الصدارة، نحو: من مسافر؟ فإن (من) قد وقعت مبتدأ، وهو اسم استفهام لذلك يجب تقدمها على الخبر، ونحو: لمحمد ناجح، فإن (محمد) قد وقع مبتدأ، وقد اتصل بأداة لها حق التصدر وهى لام الابتداء ولذلك يجب تقديم

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٢٧، والمقتضب ٤/ ١٢٨، والأصول ١/ ٦٤، وشرح المفصل، وشرح التصريح ١/ ١٧١، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٠٩، وشرح الفاكهى لقطر الندى ١/ ٢٥٢، وتسهيل الفوائد ٤٦، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠، والمقرب ١/ ٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٩، ومعنى اللبيب ٢/ ١٣١ - ١٣٢،واللمع لابن برهان ٥ : صـ١٦وشرح الرضى على الكافية ١/ ٩٧.

ومن الثابت نحويا أن القول بإمكان تقدم الخبر على المبتدأ رأى جمهرة البصريين، أما الكوفيون ومن معهم فقد رأوا وجوب التزام الترتيب بين المبتدأ والخبر، أى تقدم المبتدأ فى كل الأحول.

المبتدأ وتأخير الخبر، وقد شذ تأخير المبتدأ المتصل بهذه اللام فى بعض المأثورات المروية، ومنها قول الراجز:

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وقول الشاعر:

خالى لأنت، ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

وقد حاول بعض النحويين تخريج البيتين: إما بدعوى أن اللام ليست للابتداء وإنما زائدة، أو أنها دخلت على مبتدأ محذوف. وذلك حتى يسلم ما قرروه من أن المتصل بأداة لها الصدارة يجب له بدوره الصدارة.

وقد حاول بعض النحاة حصر ما يجب له الصدارة فذكر أنها ثمانية، وهى[1]:

١ - (ما) التعجبية.

٢ - (من) الاستفهامية.

٣ - (من) الشرطية.

٤ - (كم) الخبرية.

٥ - ضمير الشأن.

٦ - المقترن بلام الابتداء.

٧ - الموصول الذى فى خبره الفاء.

٨ - المضاف إلى ماله حق الصدارة.

فإذا وقع أى منها مبتدأ وجب تقدمه وتأخير الخبر.

٢ - إذا كان المبتدأ محصورا فى الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾[2] فقد حصر المخاطب - وهو الرسول عليه السلام - فى كونه نذيراً، ولو تقدم الخبر لا نعكس المعنى، ونحو قوله سبحانه: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[3] فقد حصر صلوات الله عليه فى الرسالة، ولو تقدم الخبر لا نقلب المعنى المقصود.

---

(١) انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٧٤.

(٢) من الآية (١٢) من سورة هود.

(٣) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

ووجوب تقدم المبتدأ فى هذا الموضع إذا كانت أداة الحصر (إنما) محور اتفاق بين النحويين، أما إذا كانت أداة الحصر (ما) و(إلا) فوجوب التقدم مذهب جمهور النحاة. وقد أجاز بعض النحاة تقدم الخبر إذا اقترن بـ(إلا) لوجود دليل يدل على الحصر فى الخبر، وهو وقوعه بعد (إلا) مستشهدا بقول الكميت بن زيد:(١)

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول

فقد تأخر المبتدأ وتقدم عليه الخبر مقترناً بإلا فى صدر البيت وعجزه معاً. ورد ذلك الجمهور وجعله من قبيل الضرورة.

٣- **أن يخاف التباس المبتدأ بالخبر**، وذلك إذا حدث تساو فى درجة كل من المبتدأ والخبر تعريفا وتنكيرا، وليس ثمة ما يميز المبتدأ من الخبر، إذ لا سبيل إلى معرفة كل منهما فى هذه الحالة إلا بالتزام الترتيب. وذلك كما لو قيل: محمد صديقى، وصديقى محمد، فإن المبتدأ فى كل من المثالين هو المتقدم والخبر هو المتأخر، والمعنى مختلف بالطبع بين الجملتين، فإننى حين أقول: محمد صديقى يكون (محمد) معروفا عند السامع، ولكن صداقته لى غير معروفة عنده، أما حين أقول: صديقى محمد فإن المعروف هنا هو الصديق، لكن غير المعروف هو أنه محمد.

أما إذا كان ثمة علامة تبين المبتدأ من الخبر فإنه لا يجب الترتيب بينهما، ويجوز تقدم الخبر وتأخره، يستوى فى ذلك كون العلامة لفظية، نحو: رجل صالح حاضر، فإن ذكر الصفة دليل على أن (رجل) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ثم يجوز أن أقول: حاضر رجل صالح: أو كون العلامة معنوية، كما يقال: أبو يوسف أبو حنيفة، فإن القصد هو الحكم على أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبى حنيفة النعمان وتلميذه بأنه – علميا – كأبى حنيفة أستاذه، ولا مجال لتصور العكس، ومن ثم كان (أبو يوسف) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومنه قول الشاعر:(٢)

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

---

(١) ديوانه.

(٢) انظر: الأشمونى وحاشية لصبان عليه ١/ ٢١٠ المقتضب ٤/ ١٢٨ – ١٢٩.

فإن القصد هو الحكم على أبناء الأبناء بأنهم فى معزة الأبناء، وليس العكس،وهكذا تكون (بنونا) هى الخبر تقدمت – كما فى البيت – أو تأخرت.

٤- إذا كان المبتدأ ضمير متكلم أو مخاطب مخبراً عنه بالذى وفروعه، أو بنكرة، أو معرفة بالألف واللام، وقد عاد الضمير إلى المبتدأ مطابقا له، نحو: أنا الذى أقرر ما يجب عمله، ونحن الذين نقوم بواجبنا، وأنت الذى تأسو الجراح، وأنت التى تفعلين ما يجب فعله. ونحو: أنا رجل أقول ما أعتقد، ونحن قوم نعمل ما نؤمن به، وأنت إنسان تفعل الخير، وأنتما رجلان تجاهدان ضد الباطل، وأنتما امرأتان تحترمان أنفسكما، وأنتم رجال تصونون الأرض، وأنتن نساء تحفظن العرض.

٥- إذا كان المبتدأ مفصولا من الخبر بضمير الفصل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1] ونحو: خالد هو الرجل، والله هو الرقيب.

٦- إذا كان المبتدأ دالا على الدعاء، نحو: نصر ترفرف أعلامه فوق ربوعكم، وويل تحرق ناره قلوب أعدائكم.

٧- إذا كان الخبر متعدداً – على نحو ما سنشرح فيما بعد – نحو: الرمان حلو حامض، وهند طالبة موظفة.

٨- عند خشية التباس المبتدأ بالتأكيد، نحو: أنا قمت، وأنت تقوم.

ويشيع بين جمهور النحويين أن يضيفوا إلى المواضع السابقة موضعاً آخر يجب فيه تقدم المبتدأ على الخبر، وذلك إذا خيف التباس المبتدأ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر، نحو: زيد قام، أو يقوم. فلو قدم والحالة هذه وقيل: قام – أو يقوم – زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل.[2] وهكذا تختلط الجملة المكونة من فعل وفاعل بالجملة المكونة من مبتدأ رخبر.

وواضح أن تأخير الخبر فى هذا الموضع يرتد إلى أن النحويين لا يفرقون بين كل من الجملتين: الاسمية والفعلية إلا بالكلمة المتصدرة فيهما، فإذا تقدم الاسم كانت الجملة

(١) من الآية (٥) من سورة البقرة.
(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ١٧٣.

اسمية، وإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية. وهذه التفرقة بين الجملتين لا ترعى بقية الأسس الموضوعية، ولا تأخذ، كافة الاعتبارات الضرورية، فإن التقدم والتأخر لا يغير – ولا ينبغي أن يغير – من نوع الجملة وإنما يمتد عن رعاية الظروف المصاحبة للموقف اللغوى المحيط بها[1]، ولذلك عدلنا عن هذه التفرقة جاعلين الجملة التى يقع المسند فيها فعلا فعلية تقدم الفعل أو تأخر. ومن ثم لا نجد مساغًا لبقاء هذا الموضع ضمن مواضع تقديم المبتدأ على الخبر.

ثانياً – حالات تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً[2]:

يوجب النحويون تقديم الخبر وتأخير المبتدأ فى مواضع، أهمها:

١- **إذا كان الخبر له الصدارة**، أى واجب التقدم فى صدر الجملة، سواء كان واجب التصدر بنفسه أو باتصاله بما تجب صدارته. مثال الأول: أين الكتاب؟ وكيف حالك؟ وكم درهم مالك؟ ومثال الثانى: لمقروء كتابك، وصبيحة أى يوم سفرك؟ وصاحب كم كتاب أنت؟ فـ (أين) ومثلها: (كيف) اسم استفهام وقع خبراً مقدماً وجوباً على المبتدأ، لأن له الصدارة بنفسه ومثلها: (كم) أيضاً. و(مقروء) وقع خبراً مقدماً وجوباً لاتصاله بلام الابتداء التى يجب لما يتصل بها الصدارة، ونحوها (صبيحة) لأنها أضيفت إلى ماله الصدارة أيضاً، وهو (أى) كذلك (صاحب) إذا اضيفت إلى كم الخبرية التى بمعنى كثير، وهى مستحقة الصدارة أيضاً.

٢- **إذا كان الخبر محصوراً فى المبتدأ:**

بإنما باتفاق النحويين،نحو: إنما صديق محمد، فقد حصرت الصداقة فى محمد، ولو تقدم المبتدأ لا نعكس المعنى. وبما وإلا عند جمهور النحويين، نحو: ما مجاهد إلا خالد، فقد حصر الجهاد فى خالد، ولو تقدم لانعكس المعنى.

٣- **إذا اتصل بالمبتدأ ضمير يعود على شىء فى الخبر**، نحو قول الشاعر:

---

(١) انظر: الجملة الفعلية.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٢٨، المقتضب، وشرح الكافية ١/ ٩٨، وشرح المفصل ١/ ٩٢، وشرح التصريح ١/ ١٧٤، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢١٣، وشرح الفاكهى لقطر الندى، وهمع الهوامع ١/ ١٠٢، والمقرب ١/ ٨٥، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ١٣٢، واللمع لابن برهان.

أهابــك إجــلالا ومــا بــك قــدرة علــى ولكــن مــلء عــين حبيــبها

فملء عين مقدم وجوباً، وحبيبها مبتدأ مؤخر لاشتماله على الضمير العائد على كلمة فى الخبر المتقدم. ولو أخر الخبر هنا فسد التركيب لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظاً ورتبة فى غير المواضع التى أجيز فيها ذلك.

ويشيع فى التراث النحوى أن تضاف إلى المواضع السابقة مواضع أخر. يقع الخبر فيها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، منها:(١):

١- إذا كان تقديم الخبر مصححا للابتداء بالنكرة، وذلك إذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرف أو جار ومجرور، ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقدم الخبر عليه، نحو: عندى كتاب، وفى بيتنا رجل. أما إذا كان ثمة مسوغ للابتداء بالنكرة فى هذا الموضع فإنه لا يجب تقديم الخبر، بل يجوز تقديمه وتأخيره، نحو: عندى كتاب قيم، وكتاب قيم عندى.

٢- إذا كان الخبر ظرفاً يفيد الإشارة، نحو: ثم زيد، وهنا عمرو؛ قياساً على سائر الإشارات إذ تقول: هذا زيد، ولا تقول زيد هذا.

٣- إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر مالا يفهم منه مع التأخير، نحو: لله درك. إذ يفيد تقديم الخبر فى هذا الموضع التعجب، ولو تأخر ما أفاد هذا المعنى.

٤- إذا استعمل فى مَثَلٍ، نحو: فى كل دار بنو سعد.

٥- إذا كان مسنداً إلى ما اقترن بفاء الجزاء، نحو: أما فى الدار فزيد.

والحق أن هذه المواضع ينبغى أن تدرس فى إطار "الجملة الظرفية" إذ الخبر فيها جميعا ظرف أو جار ومجرور.

ثالثاً- جواز التقدم والتأخر:

أجـاز النحـويون فى غير الحالات السابقة التى يجب فيها التزام الترتيب أن يتقدم المبتدأ على الخبر وأن يتـأخـر عنـه، مـع ملاحظة أن تقدم المبتدأ هو الأصل فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لسبب بلاغـى. ومـن الضـرورى أن نقرر أن المعنى المستفاد

(١) انظر: شرح الرضى ١/ ٩٣ - ٩٦، شرح التصريح ١/ ١٧٤ ، الأصول ١/ ٦٥، همع الهوامع ١/ ٢.

فى حالة تقدم الخبر يختلف عن المعنى الحاصل فى حالة تأخره، وقد درس البلاغيون أثر التقديم والتأخير فى المعانى[1]، ولعل أهم الفروق التى تلمسها عبد القاهر تتمثل فى أن تقديم المبتدأ يفيد نوعا من تأكيد الإسناد إليه أو يدل على معنى الحصر فيه، أما تقديم الخبر ففضلا عن خلوه من هذا التأكيد والحصر فإنه يشير إلى أهمية المسند.

* * *

الحذف والذكر فى الجملة الاسمية:

يرى جمهور النحويين أن الأصل أن يذكر طرفا الإسناد فى الجملة الاسمية، وهما: المبتدأ والخبر، لكن قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما أو بهما معا، ومن ثم يجوز حذف ما دلت عليه القرينة وأشارت إليه، وذلك "لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتى به ويكون مرادا حكما وتقديرا"[2]، ولا يقف الأمر عند حد الجواز فحسب، بل قد توجب بعض الاعتبارات هذا الحذف بحيث يصبح ذكر ما يجب حذفه سببا لفساد التركيب لمخالفته القواعد، وهكذا يفصل النحويون القول فى هذه المسألة فى النقاط الآتية:

أولا: الحذف الجوازى:

(أ) حذف المبتدأ.

(ب) حذف الخبر.

(ج) حذفهما معا.

ثانيا: الحذف الوجوبى:

(أ) حذف المبتدأ.

(ب) حذف الخبر.

وسنلقى نظرة على أهم ما ورد فى التراث النحوى فى هذه النقاط.

---

(١) انظر مثلا: دلائل الإعجاز ٩٤ وما بعدها.

(٢) شرح المفصل ١/ ٩٤.

أولا: الحذف الجوازى:

يرى النحويون أنه يجوز حذف كل من المبتدأ والخبر - كما يجوز حذفهما معاً - إذا دل على المحذوف دليل، كما فى نحو: محمد، إجابة لسؤال: من القادم؟ إذا المعنى: القادم محمد، أو محمد القادم، ونحو قول المستهل - أى مستطلع رؤية الهلال - الهلالُ والله. أى: هذا هو الهلال والله. وكذلك لو رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة ذلك الشخص، فإذا رأيته بعد قلت: عبد الله وربى كأنك قلت: ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، وكذلك لو حدثت عن شمائل رجل ووصف بصفات مثل: مررت برجل راحم المساكين، بار بوالديه. فعرف بتلك الأوصاف، فقلت. زيد والله. أى: هو زيد، أو: المذكور زيد"(١).

وقد ذكر النحاة مواضع يطرد فيها الحذف الجوازى على النحو الآتى:

أ- حذف المبتدأ جوازاً(٢):

يكثر حذف المبتدأ جوازاً فى مواضع أهمها:

١- **فى جواب الاستفهام**، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ۝ نَارُ ٱللَّهِ ٱلۡمُوقَدَةُ** ﴾(٣)، أى: هى نار الله وقوله: ﴿ **أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ۗ ٱلنَّارُ** ﴾(٤)، أى: هو النار.

٢- **بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط**، نحو قوله تعالى: ﴿ **مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفۡسِهِۦ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَا** ﴾(٥)، أى: فعله لنفسه، وإساءته عليها. وقوله: ﴿ **وَإِن تُخَالِطُوهُمۡ**

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ٩٤.

(٢) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٧٥، وشرح التصريح ١/ ١٧٦، وهمع الهوامع ١/ ١٠٣، والصبان على الأشمونى ١/ ٢١٤، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ٣٤٠، وكتاب سيبويه ١/ ١٤١، ٢٨٩، ٢/ ١٣٠، واللمع لا يزجنى ١١٤، والنحو الوافى ١/ ٥٠٧.

(٣) من الآية (٥) من سورة الهمزة.

(٤) من الآية (٧٢) من سورة الحج.

(٥) من الآية (٤٦) من سورة فصلت.

﴿ فَإِخْوَانُكُمْ ﴾[1]، أي: فهم إخوانكم، وقوله: ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾[2]، أي: فهو يؤوس.

٣- **بعد القول**، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوٓاْ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[3]، أي: هي أساطير الأولين، وقوله: ﴿ قَالُواْ سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾[4]، أي: هو ساحر أو هو مجنون، وقوله: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ ﴾[5]، أي: هم ثلاثة.

٤- **بعد شيء وقع الخبر صفة له في المعنى**، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلتَّـٰٓئِبُونَ ٱلْعَـٰبِدُونَ ﴾[6]، أي: المؤمنون التائبون، قوله: **(صم بكم عمى)** [7]، أي: الذين أشتروا الضلالة بالهدى صم بكم عمى.

كذلك يجوز حذف المبتدأ في غير هذه المواضع، وفي القرآن الكريم: ﴿ سُورَةٌ أَنزَلْنَـٰهَا وَفَرَضْنَـٰهَا ﴾[8]، أي هي سورة، وفيه: ﴿ بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ ﴾[9]، أي هذه براءة وفيه: (بلاغ للناس) أي: هذا بلاغ ومن ذلك مثلا قول العلماء: باب المبتدأ، والتقدير: هذا باب، وكلية دار العلوم، والتقدير: هذه كلية.

(ب) حذف الخبر جوازاً[10]

يكثر حذف الخبر أيضاً إذا دل عليه دليل، ومن ذلك:

---

(١) من الآية (٢٢٠) من سورة البقرة.

(٢) من الآية (٤٩) من سورة فصلت.

(٣) من الآية (١٥) من سورة الفرقان.

(٤) من الآية (٥٢) من سورة الذاريات.

(٥) من الآية (٢٢) من سورة الكهف.

(٦) من الآية (١١٢) من سورة التوبة.

(٧) من الآية (١٨) من سورة البقرة.

(٨) من الآية (١) من سورة النور.

(٩) من الآية (١) من سورة التوبة.

(١٠) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٧٥، وكتاب سيبويه ١/ ١٤١، ١٤٣، ١٣٣. ٢/ ٣٦، ومغنى اللبيب وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ؟ ، الصبان على الأشمونى ١/ ٢١٤، واللمع لابن جنى ١١٤، والنحو الوافى ١/ ٥٠٧.

١ - **إذا وقع فى جواب الاستفهام،** نحو: زيد، جوابا لسؤال: من قادم؟ ، والتقدير : زيد قادم.

٢- **بعد (إذا) الفجائية إذا جعلت حرفا،** نحو: خرجت فإذا السبع، والتقدير: فإذا السبع حاضر أو موجود(١).

٣- إذا اقتضاه السياق، نحو قوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾(٢)، أي : حـل لكـم. وقولـه: ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾(٣) أي: دائـم، ونحـو: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾(٤) أي: واللائى لم يحضن كذلك.

(ج) حذف المبتدأ والخبر جوازاً(٥):

يرى النحويون جواز حذف المبتدا والخبر معاً إذا دل عليهما دليل من الموقف أو

---

(١) إذا على ضربين:

زمانية، وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعلية، وإذا وقع بعدها اسم رأى النحويون تقدير الفعل قبله، نحو: (إذا السماء انشقت.. وإذا الأرض مدت) والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإنما وجب هذا التقدير عندهم لأن الشرط يقتضى الفعل.

وفجائية، وهو قسمان: اسمية وحرفية:

فالاسمية ظرف من ظروف الأمكنة.

والحرفية حرف من حروف المعانى الدالة على المفاجأة، فإذا قيل: خرجت فإذا السبع – وأريد به الظرفية لم يكن ثم حذف، وكان السمع مبتدأ وإذا وقعت خبرا مقدما. وعلى ذلك لو ذكر اسم آخر جاز فيه وجهان:

(أ) النصب على الحالية، ويكون العامل فى الحال هو الظرف، نحو: خرجت فإذا السبع عاديا.

(ب) الرقم على الخبرية، ويجعل الظرف من صلته.

وإذا اعتبرت حرفا كان الخبر محذوفا لا محالة، إذا المبتدأ لابد له من خبر، ولا خبر ههنا ظاهر فوجب أن يقدر عند النحاة.

انظر: شرح المفصل ١/ ٩٤ – ٩٥، وأيضاً : إعراب الأفعال.

(٢) من الآية (٥) من سورة المائدة.

(٣) من الآية (٣٥) من سورة الرعد.

(٤) من الآية (٤) من سورة الطلاق.

(٥) انظر: النحو الوافى ١/ ٥٠٨.

السياق. كما لو قيل: من يخلص فى واجبه فهو عظيم، ومن يدافع عن وطنه فهو عظيم، ومن ينفع الإنسانية. أى: فهو عظيم. فقد حذف المبتدأ والخبر معًا كما ترى لدلالة السياق عليهما، وحاجة الشرط إليهما.

ثانياً: الحذف الوجوبى(١):

(أ) حذف المبتدأ وجوبا:

يحذف المبتدأ وجوباً فى مواضع، أهمها:

١- **النعت المقطوع إلى الرفع**، للمدح أو الذم أو الترحم، نحو: رأيت الرجل الكريم، بالرفع فالكريم خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: هو. ونحو: رحم الله عبده المسكين، وأعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بالرفع فيهما؛ وذلك لأن القصد من النعت هنا إنشاء المدح أو الذى أو الترحم، ولو ظهر المبتدأ لأوهم الاخبار. ولذلك إذا كانت غاية النعت الإيضاح أو التخصيص لم يجب حذف المبتدأ فيه.

٢- **المخصوص بالمدح أو الذم**، نحو: نعم الكتاب كتاب الله، وبئس الزميل المنافق، فالممدوح وهو كتاب الله والمذموم وهو المنافق يعرب كل منهما خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هو، أى: الممدوح أو المذموم. وكأن سامعا سمع: نعم الكتاب وبئس الزميل، فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذى من هو؟ فقيل له: هو كتاب الله، أو هو المنافق.

٣- **أن يكون الخبر صريحا فى القسم**، نحو: فى ذمتى لأفعلن ما يجب أن يفعل، والتقدير: فى ذمتى يمين أو عهد، فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده.

٤- **أن يكون الخبر مصدراً يؤدى معنى فعله ويغنى عن التلفظ به**، نحو: صبر جميل، و: سمع وطاعة، فكل منها خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، ذلك أن الأصل الأصيل: أصبر صبراً جميلا، وأسمع سمعا وأطيع طاعة، فالمصدر مفعول مطلق للفعل، ثم حذف

---

(١) انظر: كتاب سيبوية ١/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ٢/ ٢٦، ١٢٨ - ١٢٩، ١٣٠، والمقتضب، وهمع الهوامع ١/ ١٠٤، وشرح التصريح ١/ ١٧٦، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ٢/ ٣٤٠، وشرح الكافية، وشرح المفصل ١/ ٩٤، والأصول لابن السراج، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٢٠.

الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذى يؤدى معناه، ثم ارتفع المصدر ليكون أوقع فى التعبير للدلالة على الثبوت والدوام. ومن ثم تعرب أخباراً لمبتدآت محذوفة وجوبا تقديرها: أمرى: صبر، وأخرى سمع... ومن ذلك قول الشاعر:

فقالت: حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فحنان خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: أمرى حنان.

٥- **بعد (لاسيما)** نحو: أحب الشعراء لا سيما أبو العلاء، فأبو العلاء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره هو.

٦- **بعد المصدر النائب عن فعل الأمر**، نحو: سقيا لك ورعيا لك.

ومنه قول الشاعر:

نبئت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيا ورعيا لذاك العاتب الزارى

فالجار والمجرور خبر لمبتدأ محذوف وجوبا، تقديره: الدعاء لك بمضمون المصدر.

٧- بعد بعض الألفاظ المسموعة، نحو: من أنت؟ محمد. فمحمد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: مذكورك. وهو أسلوب وردعن العرب لتحقير المخاطب وتعظيم المتحدث عنه، فأشبه الأمثال فى أدائه لمعنى محدد، ومن ثم أجرى مجرى الأمثال فلم يصح تغييره.

ونحو ذلك أيضا: لا سواء – عند الموازنة بين شيئين، فسواء خبر لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره: لا هما، أولا هذان سواء.

ومن النحاة من يرى أن الحذف فى هذا الموضع جائز لا واجب.

(ب) حذف الخبر وجوبا: (١)

يحذف الخبر وجوبا فى مواضع، أهمها:

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠٤. وشرح التصريح ١/ ١٧٨، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه، واللمع لابن برهان، والدرر اللوامع، وشرح المفصل ١/ ٩٥، وشرح الكافية ١/ ١٠٤ -١٠٨، والمقتضب ٢/ ٩٠، ابن عقيل، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢١٤.

١- **إذا وقع المبتدأ بعد (لولا)**، نحو: لولا الصديق لضاع الطريق، أى: لولا الصديق موجود، ويشذ ذكر الخبر فى هذا الموضع عند جمهور النحويين، وقد جعلوا من قبيل الشاذ قول أبى عطاء السند:

لولا أبوك ولولا قبله عمر ألقت إليك معد بالمقاليد

فقد ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا).

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن وجوب الحذف بعد لولا ليس مطلقاً، وإنما فيه تفصيل:

فإذا كان الخبر كونا عاما – أى مطلقا، أى يصح أن يحل محله كلمة (كائن) أو (موجود)، أو نحوهما – وجب الحذف وشذ الذكر، وعلى ذلك يجب أن يقال مثلا: لولا الصبر لضاق الصدر، أى: لولا الصبر موجود، ولا يصح أن يذكر الخبر فيقال: لولا الصبر موجود.

وإذا كان الخبر كونا خاصا – أى لا يفهم معناه بدون ذكره – فإنه لا يجوز حذفه بل يجب ذكره، إذ لا يدل عليه دليل. فإذا قيل مثلا: لولا التعليم ينحدر مستواه لتحسنت الأمور، وجب ذكر الخبر فى هذا الموضع، لأنه إذا حذف لم يوجد ما يدل عليه، ومن ذلك قوله صلوات الله عليه لعائشة: لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم.

ومنه أيضا قول أبى العلاء:

يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا

٢- **أن يكون المبتدأ نصاً فى القسم**، نحو: لعمرك لأبذلن جهدى، أو: أيمن الله لأجاهدن عدوى، فدمر مبتدأ محذوف خبره جوبا، وكذلك: ايمن، وتقرير الخبر فيهما: قسمى، أو: يمينى.

وأما إذا كان لفظ المبتدأ ليس نصا فى القسم، بأن جاز استعماله فى القسم وفى غيره، فإنه يتعين حذف أحد عنصرى الجملة، لكن لا يتحتم كونه الخبر، بل يجوز أن يكون المبتدأ. فلو قيل مثلا: يمين الله لأسافرن، جاز اعتبار المحذوف الخبر، وتقديره: يمين الله قسمى، كما جاز اعتباره المبتدأ، وتقديره: قسمى يمين الله.

٣- **إذا سد مسده واو المعية**، وذلك إذا وقع بعد المبتدأ (واو) نص فى المعية، نحو: كل إنسان وعمله، أى: كل إنسان وعمله مقترنان، فالخبر محذوف وجوبا فى هذا الموضع عند جمهور النحويين، وذهب بعض النحاة إلى أن المعنى لا يحتاج إلى خبر لإغناء الواو عنه، ويكون التقدير فى رأيهم: كل إنسان مع عمله.

فإذا لم تكن الواو نصاً فى المعية لم يجب الحذف، بل يجوز ذكر الخبر لعدم التنصيص على المعية، ومنه قول الفرزدق:(١)

تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى   وكل امرئ والموت يلتقيان

فآثر ذكر الخبر وهو: يلتيقان، لكون الواو ليست نصاً فى المعية.

٤- **إذا سد مسده الحال**، وذلك إذا كان المبتدأ مصدراً وقع بعده حال سدت – من حيث المعنى – مسد الخبر؛ وأغنت عنه، ولكنها لا تصلح لإعرابها خبراً، نحو: إكرامى الطالب متفوقاً، فإن المبتدأ هنا مصدر، وهو (إكرام)، وقع بعده حال (متفوقا) ولا يصح أن يكون هذا الحال خبراً عن المبتدأ، إذ لا يقال: إكرامى متفوق. وإن كان معنى الحال فى الجملة يشير إلى دلالة الخبر. والتقدير: إكرامى الطالب إذ كان متفوقا، أو إذا كان.

مسائل ختامية

أولا: تعدد الخبر:(٢)

يجيز النحويون تعدد الخبر للمبتدأ الواحد، ومن ثم يقسمون الخبر فى هذه الحالة إلى قسمين: (الخبر الواحد)، ويعنون به أن الجملة لا تضم إلا لفظا واحداً – أو تركيبا إسنادياً واحداً – هو الذى يصلح للإخبار به عن المبتدأ. و(الخبر المتعدد)، ويقصدون به وجود أكثر من لفظ أو تركيب إسنادى يصلح للإخبار به عن المبتدأ. والتعدد يمكن أن يكون فى

(١) ليس البيت فى ديوان الفرزدق، انظر قافية لنون ٢/ ٨٦٤ – ٨٨٥.
(٢) انظر: المقتضب ٤/٣٠٨، وشرح المفصل ١/ ٩٩، وشرح الكافية ١/ ١٠٠، وهمع الهوامع ١/ ؟، وشرح التصريح ٢/ ؟ ، وشرح المفصل ١/ ٩٩، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٢١.

اللفظ والمعنى معاً، كما لو قيل: هند طالبة موظفة، وخالد شاعر ناثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ﴾[1]. وقول رؤبة:[2]

من يك ذا بتٍ فهذا بتِّي   مقيظ مصيف مشتي

كما يمكن أن يكون فى اللفظ فقط دون المعنى؛ كما لو قيل: الرمان حلو حامض؛ لأنهما بمعنى خبر واحد، ومحور التفرقة بينهما أن المبتدأ إذا كان مشتملا على الخبرين – أو الأخبار – معاً كان التعدد فى اللفظ والمعنى، أما إذا كان مشتملا على طرف من كل منهما كان التعدد فى اللفظ فحسب. فالمز – كما ترى – ليس حلوا خالصاً، ولا حامضاً خالصاً، ولكن يجمع بين هذين الطعمين معاً فى آن واحد.

ويفرق النحويون بين الخبر المتعدد – لفظا ومعنى، أو لفظا فقط – للمبتدأ الواحد على نحو ما مثلنا، وبين تعدد الخبر لتعدد معنى المبتدأ، أى لاشتمال المبتدأ على عناصر أو أجزاء أو أفراد أو أشخاص يصلح كل منها للوصف بخبر من الأخبار، وفى هذه الحالة يجب استخدام أداة العطف مع الأخبار المتعددة، كما لو قيل: أولادك طبيب ومدرس ومهندس، فإن (أولاد) وإن كان متحد اللفظ فإنه متعدد الأفراد فى الحقيقة، ومثله قول الشاعر:[3]

يداك يد خيرها يرتجى   وأخرى لأعدائها غائظة

فإن (يداك) وإن كان متحد اللفظ فإنه مثنى المدلول، ولذلك عطف بالواو الخبر الثانى على الأول.

وتعدد معنى المبتدأ يكون بالتثنية أو الجمع على نحو ما مثلنا، كما يكون بصلاحية المبتدأ للتنوع وإن لم يكن مثنى أو جمعاً، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ﴾.[4]

والأصل أن التعدد فى الخبر جائز إذا اتحد نوع الخبار، أى كانت كلمات مفردة أو

(١) من الآية (١٤) من سورة البروج.
(٢) انظر: الدرر اللوامع ٢/ ٧٨.
(٣) انظر: شرح المفصل ١/ ٩٩، وشرح التصريح ١/ ١٨٢، وهمع الهوامع ١٠٨.
(٤) من الآية (٢٠) من سورة الحديد.

تراكيب إسنادية، ولكن بعض النحاة أجاز هذا التعدد وإن لم تتفق أنواعها كما لو قيل: الطالب قائم سافر أبوه، مستشهداً بقول الله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾[1]، على اعتبار أن كلا من (حية) و(تسعى) وقع خبرا عن المبتدأ دون اتحادهما. وقد رفض ذلك بعض النحويين وخرجوا الآية على أن التركيب الإسنادى (تسعى) قد وقع حالا، ومن ثم لا تنهض شاهداً. إذ قد تطرق إليها الاحتمال فسقط بها الاستدلال.

كذلك يجيز النحويون تعدد الأخبار لتعدد مبتدآتها، وقد عددوا الطرق التى قالوا بها للربط بين الأخبار المتعددة والمبتدآت المتعددة، ومثلوا لهذه الطرق بما لا نظير له فى المأثورات اللغوية. ونحسب أن أفضل ما يمكن ذكره فى هذا المقام – خلاصاً من الافتراضات الذهنية التى لا علاقة لها بالتراث اللغوى – أن نقرر أنه فى حالة تعدد المبتدأ وتعدد الأخباريبغى أن يربط كل مبتدأ بخبره كما لو كان تركيبا إسنادياً مستقلا، فمثلا حين يقال: زيد عمه خاله أخوه قائم، تعتبر (قائم) خبراً (أخوه)، و(أخوه قائم) خبراً لخاله، و(خاله أخوه قائم) خبرا لعمه، ثم عمه وخبره خبراً لزيد. وهكذا.

ثانياً: دخول الفاء فى الخبر: [2]

يرى النحويون أن الخبر لما كان مرتبطا بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف يربط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى شيء من ذلك ولذلك كان الأصل أن لا تدخل الفاء – أو غيرها من أدوات الربط – على شيء من خبر المبتدأ. لكن لوحظ أن بعض المبتدآت تشبه أدوات الشرط من حيث دلالتها على نوع من العموم وانصرافها إلى المستقبل عادة، الأمر الذى أجيز معه اقتران أخبارها بالفاء.

وقد رأى النحاة أن دخول الفاء على خبر المبتدأ على قسمين: واجب، وجائز.

أما الواجب فإذا وقع المبتدأ بعد (أما)، وذلك لتضمنها معنى الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ ﴾[3] وقوله: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة طه.

(٢) انظر: كتاب سيبوية ١/ ١٣٩، ١٤٠، ٣/ ١٠٢، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٢٣ – ٢٢٥، والتسهيل ٥١، وهمع الهوامع ١/ ١٠٩ – ١١٥، والدرر اللوامع ١/ ٢٩ – ٨٠، والمقتضب ٣/ ١٩٥، وشرح الرضى على الكافية ١/ ١٠٢.

(٣) من الآية (١٧) من سورة فصلت.

﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡيُسۡرَىٰ ۝٧ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلۡعُسۡرَىٰ﴾[1]. وقوله: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعۡلَمُونَ أَنَّهُ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّهِمۡ﴾[2].

ولا يجوز إسقاط هذه الفاء إلا فى موضعين:

الأول فى ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:[3]

فأمـــا القـــتال لا قـــتال لـــديكـم ... ولكــن ســيرا فــى عــراض المــواكب

والأصل: (فلا قتال). فحذفت الفاء للضرورة.

والثانى: إذا كان الخبر من مادة القول وقد أغنى عنه المقول، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ﴾[4]، أى: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم.

وأما الجائز ففى مواضع؛ أهمها:

١- إذا كان المبتدأ اسم موصول واقع موقع (من) أو (ما) الشرطيتين شريطة كون الصلة واحداً من ثلاثة[5]:

أ- تركيبا إسناديا فعليا صالحا لوقوعه شرطا – أى فعله غير ماضى المعنى وغير مصدر بحرف الشرط، أو الاستقبال، أو قد، أو بنفى بلن أو ما – نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾[6] ونحو: الذى يتفوق فله مكافأة.

ب- ظرفا، نحو: الذى عند خالد فمقدر، والذى مع سعد فمؤزر، ومنه قول الشاعر:

مـــا لـــدى الحـــازم اللبـــيب معـــاراً ... فمـــصون، ومالـــه قـــد يـــضيع

---

(١) من الآية (٥-١٠) من سورة النمل.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة البقرة.

(٣) الأشمونى ١/ ٢٤.

(٤) من الآية (١٠٦) من سورة آل عمران.

(٥) أجاز بعض النحاة، منهم ابن مالك وابن الحاج، الوصل بغير هذه الثلاثة ومن ذلك الوصل بالتركيب الإسنادى الاسمى، نحو: الذى هو يأتينى فله مكافأة والذى أبوه محسن فمكرم.
- المشتقات (وذلك فى صلة أل) نحو قوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، وقوله: (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة).
وقد رفض ذلك سيبوية وجمهور النحويين، وخرجوا الآيتين على حذف الخبر.

(٦) من الآية (٣٠) من سورة الشورى.

ج- جاراً ومجروراً نحو: الذى فى منزله فسالم، والذى فى عمله فغانم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾[1].

٢- إذا كان المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الأمور الثلاثة الجائز وقوعها صلة فى النقطة السابقة.

(أ) أى وقع الوصف تركيبا إسناديا فعليا صالحا لوقوعه شرطا؛ نحو: رجل يتقى الله فله أجر، ونفس تسعى فى تجارتها مع الله فلن تخيب.

(ب) أو وقع الوصف ظرفا نحو: رجل لديه أمل فهو سعيد، وإنسان عنده حزم فرشيد.

(ج) أو وقع الوصف جاراً ومجروراً، نحو: رجل فى الطريق فعرضة للضيق، وعبد الكريم المنان فما يضيع له جنان.

٣- إذا كان مضافاً إلى الموصول فى حالاته الثلاث، نحو قول زينب بنت الطثرية ترثى أخاها زيداً[2]:

يسرك مظلوما ويرضيك ظالماً ... فكل الذى حملته فهو حامله

ونحو: كل الذى عند خالد فمقدر، ونحو: كل الذى فى منزله فسالم.

٤- إذا كان مضافا إلى النكرة الموصوفة فى حالاتها الثلاث، نحو: كل شخص يتقى الله فغانم، ونحو قول الشاعر[3]:

نرجو فواضل رب سيبه حسن ... وكل خير لديه فهو مسئول

ونحو: كل إنسان فى الطريق فبالغ منه الضيق.

٥- إذا كان معرفة موصوفة بالموصول فى إحدى حالاته الثلاث، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَوَٰعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾[4].

ومنع جمهور النحويين دخول الفاء فى غير هذه المواضع، ومنهم من أجاز دخولها فى غيرها: وهؤلاء فريقان: منهم من ذهب إلى جواز دخولها بقلة فى موضعين:

---

(١) من الآية (٥٣) من سورة النحل.
(٢) انظر: الدرر اللوامع ٢/ ٧٩.
(٣) المصدر السابق.
(٤) من الآية (٦٠) من سورة النور.

١ - إذا كان المبتدأ كلمه (كل) مضافاً إلى غي موصوف، نحو: كل نعمة فمن الله.

٢- إذا كان المبتدأ مضافاً إلى نكرة موصوفة بغير الثلاثة المشار إليها (أى: التركيب الإسنادى الفعلى، والظرف والجار والمجرور) نحو قول الشاعر:

كـــل امـــر مـــباعد أو مـــدان فمـــنوط بحكمـــة المـــتعالى

وفريق آخر من النحاة أجاز دخول الفاء فى كل خبر للمبتدأ - وقد نسب هذا الرأى إلى الأخفش[١] - وهكذا يمكن أن يقال مثلا : زيد فقائم. مستشهدا بقول الشاعر:

وقائلـــة خـــولان فـــانكح فتـــتهم وأكـــرومة الحـــيين خلـــو كمـــا هـــيا

وقول عدى بن زيد:

أرواح مـــــودع أم بكـــــوراء أنـــت فانظـــر لأى ذاك تـــصير

وقد رد ذلك جمهور النحويين، لعدم استناده إلى نصوص كافية فى التراث اللغوى.

* * *

ثالثا: التمييز بين المبتدأ والخبر:

سبق أن ذكرنا أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، فإذا وردا كذلك لم يحدث خلط فيهما ولا لبس بينهما[٢]. ولكن من الممكن فى بعض الحالات أن يكونا معرفتين، أى أن يقع الخبر معرفة على غير الأصل، والمبتدأ معرفة على الأصل، كما أن من الممكن أن يقعا نكرتين. أى أن يكون المبتدأ نكرة على غير الأصل، والخبر نكرة على الأصل وقد درس النحاة أساليب التمييز بينهما فى هاتين الحالتين على النحو الآتى:

أولا - إذا كان معرفتين[٣]:

من الممكن أن يقع المبتدأ والخبر معاً معرفتين، نحو: الله إلهنا، ومحمد نبينا، ونحو: أنت أنت، أى أنت على ما عرفته عليه من السمات والصفات والمنزلة والسلوك، ومنه قول الشاعر:

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٠، والأشمونى ١/ ٢٢٥، وشرح المفصل ١/ ٩٨.
(٢) انظر: المقتضب ٣/ ٢٢٢.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٠٠ - ١٠١.

أنا أبو النجم وشعرى شعرى

ومعناه شعرى هو شعرى المعروف الموصوف المشهود له.

وقد تعددت آراء النحاة فى تمييز كل من المبتدأ والخبر إذا وقعا معرفتين ويمكن أن نميز فيها بين ستة اتجاهات:

١- أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول هو الخبر.

ويضعف هذا الاتجاه أنه يفرتض أن الإعراب يتوقف على السمع، مع أن بناء الجملة – وإن روعى فيه الموقف – عمل المنشىء أو المتكلم أو الكاتب لا المتلقى: أى القارئ أو السامع.

٢- أن الأعم هو الخبر، نحو: زيد صديقى، إذا كان له أصدقاء غيره.

وهو لا يسلم من ضعف أيضاً، لتوقف التوجيه النحوى على معرفة الموقف اللغوى، مع أن المفروض أن يكون مبنى الجملة معبرا عن هذا الموقف ومفصحاً عن خصائصه.

٣- أن المبتدأ يتحدد بحسب إدراك المتكلم لما يعلمه المخاطب، فإن علم المتكلم أن المخاطب يعرف أحد الطرفين: المبتدأ أو الخبر، كأن يسأل عن أحدهما بقوله مثلا: من القائم، فقيل فى الجواب: القائم زيد كان المجهول هو الخبر. وفى هذا الرأى ما فى الأول من مآخذ وزيادة.

٤- أن الاسم هو المبتدا والوصف هو الخبر.

وهو رأى يتسم بالقصور؛ إذ لا يحدد المقصود من الوصف، فهل هو الوصف المشتق لذى يتضمن حروف الفعل، نحو: الناجح والمحترم والوجيه والسفاح الخ. أو يتوسع فى ذلك بحيث يتناول الاسماء الجامدة أيضاً، كالرجل والبطل الخ، ومن ثم لا يصلح للتمييز بين ما سبق لتمييزه.

٥- أنك بالخيل بينهما، فما شئت منهما أجعله مبتدأ والثانى خبراً. وهو رأى أبى على الفارسى، وعليه ظاهر قول سيبوية.

وفى هذا الرأى أيضاً ضعف، لما يتضمنه من خلط بين المحكوم به والمحكوم عليه.

٦- أن الأعراف هو المبتدأ إذا اختلفت رتبة التعريف، فإذا لم تختلف الرتبة كان السابق هو المبتدأ والمتأخر الخبر.

وبهذا الرأى نأخذ، لسلامته من وجوه القصور والضعف التى تم الآراء السابقة.

ثانياً: إذا كانا نكرتين:

لا سبيل إلى وقوع النكرة مبتدأ إلا بمسوغ كما سبق أن ذكرنا، فإذا كانت إحدى النكرتين بمسوغ والأخرى بدونه كانت التى بمسوغ المبتدأ تقدمت أو تأخرت. نحو: طالب علم موجود، وموجود طالب علم. فطالب مبتدأ تقدم أو تأخر لإضافته.

أما إذا كان ثمة مسوغ فى النكرتين فإننا نأخذ بالرأى الذى يميز بينهما بالتزام الترتيب، أى أن النكرة المتقدمة هى المبتدأ. نحو: طالب علم موجود فى الكلية، فطالب هنا مبتدأ، ولو قلت: موجود فى الكلية طالب علم لوقعت خبراً.

الفصل الثانى

الجملة الاسمية المقيدة

الجملة الاسمية المقيدة

نبادر منذ الوهلة الأولى فنقرر أن مصطلح، "الجملة المقيدة" لا يعرفه التراث النحوى. بل الشائع فى هذا التراث استخدام مصطلح: "الجملة لمنسوخة" ولكننا عدلنا عن مصطلح النسخ لارتباطه فى تصور النحاة بالتغير الذى يصيب الحالة الإعرابية دون التفات إلى بقية صور التغيير التى تلحق الجملة الاسمية.ذلك أن التغير الإعرابى الذى يلحق أحد طرفى الإسناد أو هما معاً بعد دخول الناسخ ليس سوى الجانب الشكلى من التغيير الذى يحدثه الناسخ فى الجملة، وثمة جانب موضوعى آخر لعله أكثر أهمية وأعمق أثرا وإن لم يكن أشد ظهورا، وهو التغير الذى يتناول حالة الحكم المستفاده من العملية الإسنادية فى الجملة الاسمية.وهو تغير دلالى فى المقام الأول، ويتضمن نوعاً من تقيد الاسناد فيها، سواء أكان تقيدا بالسلب، أى نفى هذا الحكم وإزالته، أو تقيدا للزمن، أى ربط الحكم بفترة لا تتجاوزها، أو تقيدا بتحديد المشاعر المصاحبة للحكم أو الظروف المحيطة به، أو تقييدا بالتأكيد، ورعاية لهذا الاعتبار الموضوعى آثارنا استعمال مصطلح: "الجملة المقيدة" حتى تدل منذ الوهلة الأولى على هذا الجانب من التغير: دون أن تصرفنا عنه العناية بالتغير الشكلى المرتبط يلحظ ما ينتج من تغير فى الحالات الإعرابية.

وللنحاة تقسيمات شتى للنواسخ، التى يحسن – وقد أخذنا بمصطلح مشتق من مادة القيد – أن نسميها قيوداً:

فهى تنقسم بحسب الصيغة إلى أفعال وحروف.

وبحسب الوظيفة إلى ناصية لأحد الطرفين، أو ناصية لكليهما ونحسب التأثير الدلالى على ما يتجرد للدلالة على الزمن فحسب، وما يصحب الزمن فيه بعض المعانى. وما يتجرد للدلالة على المعانى وحدها دون الزمن. وسنعرض فيما يلى من صفحات خلاصة مركزة لما قدمه التراث النحوى فى هذه المجالات.

أولا: (كان) وأخواتها

لا تدخل (كان) وأخواتها على كافة الجمل الاسمية، بل على الجمل الاسمية الصالحة لدخولها، وهى التى استوفت شروطاً محدودة فى كل من ركنى الإسناد فيها.

أما المبتدأ فيشترط فيه(١):

١- أن لا يلزم الصدارة، كأسماء الاستفهام. والشرط، وكم الخبرية والمقرون بلام الابتداء.

٢- أن لا يكون واجب الحذف، كالمخبر عنه بنعت مقطوع.

٣- أن لا يلزم الابتدائية بنفسه أو بغيره، نحو: أقل رجل يقول ذلك، ومثله الواقع بعد إذا المفاجأة ولولا الامتناعية.

٤- أن لا يلزم عدم التصرف نحو : طوبى للمؤمن، وويل للكافر وسلام عليك.

وأما الخبر فيشترط فيه(٢):

١- أن لا يكون طلباً: أمرا أو نهياً.

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ١٨٣ – ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ١١١، ١١٣.

(٢) يضيف جمهور الكوفيين إلى هذين الشرطين شرطا آخر لصحة دخول هذه الأدوات على الجملة الاسمية، وهو أن لا يكون الخبر ماضيا غير مقترن بقد ظاهرة أو مقدرة. محتجين فى ذلك بأن "كان" وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا دل الخبر على الزمان لم تكن ثمة حاجة إليها وأما اشتراط اقتران الخبر به "قد" للجواز فلأن "قد" تقرب الماضى من الحال.

وقد وافق البصريون على هذا الشرط إذا كانت الأداة "صار" أو ما كان بمعناها، ورفضوا اشتراط ذلك فى غيرها، وحجتهم فى هذا الرفض كثيرة النصوص الواردة التى لم يتحقق فيها هذا الشرط، ومن ذلك قوله تعالى: "إن كان قميصه قد من دبر"، وقوله: إن كنتم آمنتم"، وقوله: "ولقد كانوا عاهد والله" و"أولم تكونوا أقسمتم" ومن ذلك فى الشعر قول عينى بن زيد.

ثم أضحوا لعب الدهر بهم   وكذلك الدهر حالا بعد حال

انظر : همع الهوامع ١/ ١١٣، ١١٤، والدرر اللوامع ١/ ٨٣، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٣، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٢٥١.

٢- أن لا يكون أسلوبا إنشائيًّا[١].

فإذا استوفت الجملة الاسمية هذه الشروط صلحت لقبول (كان) أو إحدى أخواتها الاثنتى عشرة، وه: أمسى، وأصبح. وأضحى، وظل وبات، وصار وليس، وما زال، وما برح، وما فتىء، وما انفك، وما دام.

وإذا دخلت أى أداة من هذه الأدوات على الجملة الاسمية، حدث تغير فى الوظيفة الإعرابية، ومثله فى المعنى.

ويتمثل التغير فى الوظيفة الإعرابية فى نصب الخبر فى الجملة الاسمية[٢] مع بقاء المسند إليه – الذى يصطلح عليه بعد دخلوا كان وأخواتها بالاسم – أى اسم كان أو إحدى أخواتها – مرفوعا.

وجلى أن النصب أثر واضح لدخول (كان) أو اخوانها لكن هل اسمها – ولم يحدث فيه تغيير إذ ظل مرفوعاً – تأثر بدوره يدخلوا كان أو لم يتأثر.

يذهب البصريون وجمهور الكوفيين إلى أن الاسم يتأثر، ومن ثم فإن عامل الرفع بعد دخول (كان) هو عامل الرفع قبل دخولها ولكن الفراء. يحيى بن زياد، المتوفى سنة ٢٠٧هـ يذهب إلى أنها قد عملت فيه الرفع أيضاً تشبيها له بالفعل.

كذلك اختلفت النحويون فى عامل النصب فى الخبر[٣]، فذهب الفراء إلى أنه نصب تشبيهاً له بالحال. وقد قطع الكوفيون بأنه منصوب على الحالية وليس لمجرد التشابه بينهما فقط. ولكن البصريين يرفضون ذلك ويرون أن وجوه الشبه التى تربطه بالحال محدودة،

(١) يتفق الطالب والإنشاء فى عدم احتمال أى منهما للتصديق والتكذب، لعدم وجود مدلول خارجى يقاسان إليه ويقارنان به. واسكنهما – مع ذلك – يختلفان فى أن المقصود من الطلب لا يمكن أن يقع – إذا تحقق – إلا بعد زمن التكلم، أى فى المستقبل. أما المقصود من الإنشاء فإنه مصاحب – بالضرورة – للحظة التكلم.. أى فى الحال.

(٢) أجاز كثير من النحاة رفع ركبتى الجملة الاسمية بعد دخول (كان) وأخواتها، وقد وردت بعض نصوص شعرية تؤيد ذلك. وقد اختلف هؤلاء النحاة فى توجيه هذه النصوص، بين القول بالغاء هذه الأدوات أو القول بإضمار ضمير الشأن بعدها. وسنعرض هذا الموضوع فى س ٣١٨ من هذه الدراسة.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١١١، وشرح التصريح ١/ ١٥٩، والصبان على الأشمونى ١/ ١٩٤.

فى حين توجد وجوه خلاف كثيرة بينهما: فإن الأصل أن يكون نكرة مشتقة، وأن يمكن الاستغناء عنه، ثم أنه لا يكون مضمرا قط فى حين يجوز فى المنصوب بعد (كان) وأخواتها أن يكون معرفة، وأن يكون جامداً، ولا يمكن الاسغناء عنه مطلقا، كما لا يكون مضمرا أبدًا.

وأما التغيير فى المعنى فيدور حول ربط الحكم المستفاد من الجملة الاسمية بالزمن المستفاد من (كان) وأخواتها، سلبا وإيجاباً.

ذلك أن هذه الأدوات لم تعد – برغم كونها أفعالا[١] – تحمل أحداثاً كما تحملها بقية الأفعال، وإنما اقتصرت دلالتها على الزمن فحسب، ولذلك يصطلح عليها فى التراث النحوى بالأفعال "الناقصة" للإشارة إلى عدم وجود أحداث بها واقتصارها على الدلالة الزمنية وحدها، فضلا عن حاجتها إلى المنصوب وعدم الاكتفاء بمرفوعها[٢].

ومن هذه الأفعال ما يعمل بلا شرط، سواء أوقعت فى سياق نفى أم إثبات وهى الأفعال الثمانية:

١- كان، نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ﴾[٣] وهى خالصة الدلالة على الزمان الماضى.

٢- أمس، نحو: أمست خلاء بعد سكانها، وهو تدل على كينونة الحكم المستفاد من الإسناد فى فترة المساء.

٣- أصبح، نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا ﴾[٤]، وهى تدل على كينونة الحكم المستعاد من الإسناد فى فترة الصباح.

٤- أضحى، نحو: أضحى يمزق أثوابى؛ وتدل على كينونة الحكم فى فترة الضحى.

---

(١) لاخلاف فى تصنيف اثنتى عشرة أداة من هذه الأدوات على أنها أفعال، ولكن ثمة اختلافا فى تصنيف "ليس" فمن النحويين من يعتد بها فعلا، ومنهم من يذهب إلى أنها حرف انظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، والهمع ١/ ١١٠أ، وشرح لتصريح.

(٢) اختلف فى دلالة هذه الأفعال على الأحداث، فجمهور النحاة على أنها لا أحداث لها، ومنهم: المبرد، وابن السراج والفارسى، وابن جنى، وابن برهان، والجرجانى، والشلوبين، وإن كان من النحاة من يرى أنها تدل عليه كما تدل على الزمان أيضا شأنها فى ذلك شأن سائر الأفعال،
انظر: همع الهوامع ١/ ١١٣ – ١١٤، الأشباه والنظائر ٢/ ١٤٨، والمرتجل ١٢٤.

(٣) من الآية (٥٤) من سورة الفرقان.

(٤) من الآية (١٠٣) من سورة آل عمران.

٥- ظل، نحو قوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾[١]، وتدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر نهاراً[٢].

٦- بات، نحو قوله تعالى: ﴿ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَٰمًا ﴾[٣]، ونحو قول الشريف الرضى[٤].

أتبيت ريان الجفون من الكرى ... وأبيت منك بليلة الملسوع

وتدل على اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلا.

٧- صار، نحو: صارت الحياة شاقة. وتدل على التحول من صفة إلى أخرى.

٨- ليس، نحو قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[٥]، ومعناها النفى، وهى عند الإطلاق لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه[٦].

والأفعال الخمسة الباقية لا تعمل إلا بشروط، وتنقسم هذه الأفعال إلى مجموعتين:

تضم الأولى الأفعال الأربعة: (زال) و(برح) و(فتىء) و(انفك). ويشترط لعملها تقدم النفى: والنهى، أو الدعاء.

ويستوى فى النفى كونه بالحرف، أو بالاسم، أو بفعل موضوع للنفى، أو عارض فيه مثال النفى بالحرف قوله تعالى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[٧].

وقوله: ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[٨].

ومثال النفى بالاسم قول الشاعر[٩]:

غير منفك أسير الهوى ... كل وأن لبس يعتبر

ومثال النفى بالفعل الموضع للنفى قول الآخر:[١٠]:

(١) من الآية (٥٨) من سورة النحل.
(٢) انظر: همع الهوامع.
(٣) من الآية (٦٤) من سورة الفرقان.
(٤) انظر حاشية الشيخ خالد على شرح التصريح ١/ ١٨٤.
(٥) من الآية (٥) من سورة هود.
(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ١٨٤، وهمع الهوامع ١/ ١١٣.
(٧) من الآية (٩١) من سورة طه.
(٨) من الآية (١١٨) من سورة هود.
(٩) همع الهوامع ١/ ١١، والدرر اللوامع ١/ ٨٠.
(١٠) المصادر السابقة.

لـيس يـنفك ذا غنـى واعتـزاز كـل ذى عفـة مقـل قـنوع

ومثال النفى بالفعل العارض فى النفى، قوله[1]:

قـدا يـبرح اللبـيب إلى مـا يـورث الحمـد داعـيا أو مجيـبا

كذلك يستوى فى النفى أن يكون ملفوظاً به كما تقدم، وأن يكون غير ملفوظ بل يفهم من السياق، نحو قوله تعالى: (تالله تفتأ تذكر يوسف)[2]، أى. لا تفتأ، وقول أمرئ القيس[3]:

فقلـت يمـين الله أبـرح قاعـدا ولـو قطعـوا رأسـى لـديك وأوصـالى

أى: لا أبرح قاعدا. ومن النحاة من ذهب إلى أن حذف أداة النفى مقيس متى توافرت شروط ثلاثة، هى:[4].

١- أن يكون الفعل الناقص مضارعا.

٢- أن يكون جوابا لقسم.

٣- أن تكون أداه النفى (لا).

ومثال وقوعها بعد النهى قول الشاعر[5]:

صـاح شمـر ولا تـزل ذاكـر المـو ت فنـسيانه ضـلال مـبين

ومثال وقوعها بعد الدعاء قول ذى الرمة[6]:

ألا يـا اسـلمى يـا دارمـى علـى الـبلا ولا زال مـنهلا بجـرعائك القطـر

ولا يكون الدعاء – عند جمهور النحويين – إلا بـ (لا) مع الفعل الماضى كما فى بيت ذى الرمة، أو بـ(لن) مع المضارع كما فى قول الأعشى[7]:

---

(١) شرح التصريح ١/ ١٨٥.
(٢) من الآية (٨٥) من سورة يوسف.
(٣) البيت فى ديوانه.
(٤) شرح التصريح ١/ ١٨٥.
(٥) شرح التصريح ١/ ١٨٥، وهمع الهوامع ١/ ١١١.
(٦) شرح التصريح ١/ ١٨٥، والأشمونى ١/ ٢٢٨.
(٧) انظر: همع الهوامع ١/ ١١١، والدرر اللوامع ١/ ٨٠.

لــن تــزالوا كــذلك ثــم لازلــ ــت لكــم خالــدا خلــود الجبــال

ولا تتناول المجموعة الثانية من الأفعال التى تعمل بشروط إلا فعلا واحدا، هو (دام)، الذى يشترط لعمله أن يسبق بـ(ما) المصدرية الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1]، أى مدة دوامى حيا. ويشذ عملها مع عدم استيفاء هذا الشرط ومما ورد شاذا قول الشاعر:

دمــت الحمــيد فمــا تــنفك منتــصراً على العدا فى سبيل المجد والكرم

فقد عملت دام مع عدم وجود (ما)، وأوله النحويون على أن (الحميد) حال لا خبر، وأن (أل) فيه زائدة.

* * *

ومن النحويين من أضاف إلى هذه الأدوات الثلاث عشرة أدوات أخرى، منها[2]:

١ - (وَنى) بمعنى زال، لا بمعنى فتر وضعف، نحو قول الشاعر:

لا ينــى الخــب شمــة الخــب مــادا م فـــلا تحــسبنه ذا ارعـــواء

٢ - (رام) بمعنى حال أو تحول، ومضارعها يريم ونحو قول الشاعر:

إذا رمــت ممــن لا يــريم متــيما سلواً فقد أبعدت فى رومك المرمى

٣- أخوات صار، وهى مجموعة من الأفعال تؤدى معنى (صار) فى الدلالة على التحول من حال إلى حال، وقد رأى فريق من النحاة إلحاقها بها فى العمل أيضاً، وأهمها:

(أ) (آض). نحو قول العجاج:

ربيــته حتــى إذا تمعــددا وآض نهــدا كالحــصان أجــردا

كان جزائى بالعصى أن أجلدا

(ب) (رجع)، نحو قول النبى صلوات الله عليه: لا ترجعوا بعدى كفارا، وقول الشاعر:

---

(١) من الآية (٣١) من سورة مريم.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٠، والدرر اللوامع، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٢٩.

تعـد لكـم حـزر الجـزور رماحـنا ويـرجعن بالاكـباد منكـسرات

(جـ) (عاد، نحو قول سواد بن قارب الدوسى الصحابى:

وكـان مـضلى مـن هـديت برشـده فللـه مغـو عـاد بالرشـد آمـرا

(د) (استحال)، نحو قول الشاعر:

إن العـداوة تـستحيل مـودة بـتدارك الهفـوات بالحـسنات

وفى الحديث: فاستحالت غربا، أى دلوا عظيمة.

(هـ) (قعد)، نحو قولهم: أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة، وجعل منه الزمخشرى قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولاً﴾[1].

(ز) (حار)، نحو قول لبيد بن ربيعة:[2].

ومـا المـرء إلا كالـشهاب وضـوئه يحـور رمـادا بعـد إذ هـو سـاطع

(ح) (ارتد)، نحو قوله تعالى: (ارتد بصيرا)[3].

(ط) تحول، نحو قول امرئ القيس[4]:

وبـدلت قـرحا دامـيا بعـد صـحة فـيالك مـن نعمـى تحـولن أبؤسـا

(ى) (غدا)، نحو ما ورد فى الحديث: "لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا".

(ك) (آل)، نحو قول الشاعر[5]:

وعـروب غـير فاحـشة ملكتنـى ودهـا حقـبا
ثـم آلـت لا تكلمـنا كـل حـى معقـب عقـبا

٤- كما أن من النحويين من أضاف إلى هذه الأفعال أسماء تعمل عملها، وهى (هذا)

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة الإسراء.
(٢) همع الهوامع ١/ ١١٢.
(٣) من الآية (٩٦) من سورة يوسف.
(٤) البيت فى ديوانه.
(٥) الدرر اللوامع ١/ ٨٢ – ٨٣.

و(هذه) إذا أريد بها التقريب، فإنها يعملان عمل (كان) وأخواتها، "نحو: كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما؟ وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة؟. وكذلك "كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد اسماء الإشارة لا ثانى له فى الوجود... فيعربون (هذا) تقريبا، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب"(١).

ومن النحويين من يرفض إلحاق هذه الأدوات بكان وأخواتها، ويرى أن الأفعال فيها – ما عدا (آل) – تامة وليست ناقصة، ومن ثم يكون الاسم المنصوب بعدها حالا لاخبرا، وأما (آل) فليست أيضاً فعلا ناقصا، وإنما هى فعل قسم بمعنى حلف. وما بعدها ليس خبرا لها بل جواب للقسم. كذلك تعدد وجوه تخريج الاسم المنصوب بعد أسماء الإشارة كما تتعدد الرواية نفسها، الأمر الذى يستقر معه القول بأن أخوات كان تنحصر – كما أشرنا – فى الأدوات الاثنتى عشرة وحدها.

* * *

وتنقسم (كان) وأخواتها بحسب التصرف والجمود عند جمهور النحاة إلى ثلاث أقسام:

الأول: قسم جامد. لا يقبل التصرف بحال، وهو (ليس) باتفاق النحاة؛ "لأنها وضعت وضع الحروف فى أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها". و(دام) عند الفراء وكثير من متأخرى النحاة؛ لأنها صلة لما الظرفية، وكل فعل وقع صلة لما المصدرية الظرفية التزم صيغة الماضى كما ذكر أبو حيان فى النكت الحسان. وضعف هذا الرأى كثير من النحاة بدعوى أن لها مضارعا، وهو (يدوم) ومن ثم تكون متصرفة تصرفا ناقصاً، بل ذهب الصبان إلى أن لها مصدرا أيضا فإذا قلت : أحبك مدة دوامك صالحا كان (دوام) مصدر (دام) الناقصة وصالحا خبره، مثل: أحبك ما دمت صالحا.

والثانى: قسم ناقص التصرف، وهو (زال) وأخواتها: (برح) و(فتىء) و(انفك)، فإنه يأتى منها المضارع، ولا يأتى منها الأمر ولا المصدر ولا الوصف.

---

(١) همع الهوامع ١/ ١١٣.
ومن الملحوظ أن بعض النحاة يتوسع فى ظاهرة النقص أو النسخ هذه، سواء بإضافة عدد آخر من الأفعال إلى ما ورد لها – كما فعل الفراء حين أضاف "أسحر" و"أفجر" و"أظهر" –أو بادعاء أن كل الأفعال التى يقع بعدها مرفوع ومنصوب من قبيل الأفعال الناقصة أو الناسخة، دون تفرقة بين أفعال تامة أو ناقصة.

والثالث: قسم تام التصرف، والمقصود بتمام التصرف هنا إمكان الاتيان منه بالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، وهو الباقى: (كان) و(أمسى)، و(أصبح) و(أضحى) و(ظل) و(بات) و(صار).

وللتصاريف فى هذين القسمين ما للماضى من أحكام:

مثال المضارع منها قوله تعالى:﴿ **وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا** ﴾[1].

ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿ **قُلۡ كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا** ﴾[2].

ومثال المصدر قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى ... وكونك إياه عليك يسير

ومثال اسم الفاعل قول الآخر:

وما كل من يبدى البشاشة كائنا ... أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وقول الحسين بن مطير:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا ... أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

* * *

كذلك تنقسم (كان) وأخواتها بحسب إمكان استعمالها تامة إلى قسمين[3]:

الأول: أفعال ناقصة دائما، ولا سبيل إلى استعمالها تامة قط. أى أنها أفعال لابد من دخولها على طرفى العملية الإسنادية لتقييدها وتغيير أحكامها ومن ثم لا يمكن أن تكتفى بمرفوع فحسب بعدها. وهى ثلاثة أفعال:

(فتئ)، و(زال) التى مضارعها يزال[4]، و(ليس) على القول الراجح عند الجمهور بفعليتها وعلى القول المرجوح بحرفيتها أيضاً.

---

(١) من الآية (٢٠) من سورة مريم.

(٢) من الآية (٥٠) من سورة الإسراء.

(٣) انظر: شرح المفصل، وشرح التصريح ١/ ١٩٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٣٦، والمقتضب ٤/ ٩٥.

(٤) الأشمونى ١/ ٢٣٦.

والثاني: أفعال يمكن أن تستعمل تامة، وتدل آنئذ على الحدث والزمن معاً، وبذلك تصبح طرفا إسناديا وتكون الجملة حينئذ فعلية لا اسمية. وهى بقية الأفعال:

١ - كان، وتكون - حين تستعمل تامة - فعلا لازما بمعنى حضر، وحدث، ووجد، وثبت، نحو: ما شاء الله كان، و: كان الله ولا شيء معه، ونحو قوله تعالى: ﴿ **وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ** ﴾[1]. وقوله: ﴿ **إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً** ﴾ برفع تجارة[2]، ومنه قول الربيع بن ضبع الفزارى[3]:

إذا كان الشتاء فأدفنونى ... فإن الشيخ يهدمه الشتاء

وقول مقاس العائذى[4]:

فدى لبنى ذهل بن شيبان ناقتى ... إذا كان يوم ذو كواكب أشهب

٢ - أمسى، ومعناها تامة: دخل فى المساء.

٣ - أصبح، ومعناها تامة: دخل فى الصباح. ويشهد لهما تامتين قوله تعالى: ﴿ **فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ** ﴾[5]

٤ - أضحى ومعناها تامة دخل فى وقت الضحى، ومنه قول عبد الواسع بن أسامة[6]:

ومن فعلانى أننى حسن القرى ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

٥ - ظل، ومعناها تامة: دام وطال وامتد. ومنه قولهم: لو ظل الظلم هلك الناس.

و: ظل الليل، طال وامتد.

٦ - بات، ومعناها تامة: نزل ليلا، وقيده بعضهم بآخر الليل.

ومنه قول عمر: أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى، أى: نزل بها ليلا.

---

(١) من الآية (٢٨٠) من سورة البقرة
(٢) من الآية (٢٨٢) من سورة البقرة.
(٣) الدرر اللوامع ١/ ٨٤ - ٨٥.
(٤) انظر: كتاب سبويه ١/ ٤٧، والمقتضب ٤/ ٩٦.
(٥) من الآية (١٧) من سورة الروم.
(٦) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٠٣.

وتستعمل لازمة، ومتعدية بنفسها، يقال: بات القوم "بالنصب" وبات بهم. ومن ورودها تامة

وبـــات وباتـــت لـــه لـــيلـة كلـــيلة ذى العائـــر الأرمـــد

٧- صار، ومعناها تامة: رجع، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ ﴾[١]، وضم نحو: صار فلان الشئ: ضمه إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ﴾[٢].

٨- برح، ومعناها تامة: ذهب، أو ظهر، وبالمعنيين فُسِّرَ قولهم: برح الخفاء.

٩- انفك،ومعناها تامة: خلص، أو انفصل، نحو: فككت الخاتم، أو الأسير فانفك.

وجلى من الأمثلة أن هذه الأفعال حين تستعمل تامة - دالة على الحدث والزمن معاً - تكون لازمة مكتفية بمرفوعها. إلا فعلين وردا فى الاستعمال اللغوى لازمين كما وردا متعديين، وهما: "بات" و"صار".

* * *

أحكام أطراف الإسناد بعد (كان) وأخواتها:

الأصل إن ما ثبت من أحكام لأطراف الإسناد فى الجملة الاسمية المطلقة يثبت نظيره لأطراف الإسناد فى الجملة المقيدة: (كان) أو إحدى أخواتها، فيما عدا بعض المسائل التى يمكن حصرها فيما يأتى:

١- فى الحالة الإعرابية.

٢- فى تعيين الدلالة.

٣- فى الترتيب.

٤- فى الحذف.

وسنخص كل موضوع من هذه الموضوعات بإشارة إلى أهم ما ورد له من أحكام.

---

(١) من الآية (٥٣) من سورة الشورى.

(٢) من الآية (٢٦) من سورة البقرة.

أولا – فى الحالة الإعرابية:

الأصل رفع المبتدأ والخبر معًا والأصل أيضا بقاء اسم كان على ما كان له من حالة إعرابية – وهى الرفع – مع نصب الخبر، ولكن من النحويين من أجاز رفع الخبر أيضا استنادا إلى ورود بعض النصوص التراثية، ومنها قول العجير السلولى(١):

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثنٍ بالذى كنت أصنع

وقول هشام بن عقبة،أخى ذى الرمة(٢):

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها   وليس فيها شفاء الداء مبذول

فقد وقع طرفا الإسناد فى البيتين مرفوعين، برغم وجود (كان) فى الأول، و(ليس) فى الثانى. وقد اختلف هؤلاء النحاة فى توجيه ذلك برغم إقرارهم له، فمنهم من رأى أن (كان) وأخواتها فى مثل هذه النصوص ملغاة لا عمل لها، ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة، وأن اسمها ضمير الشأن المحذوف وأن (الجملة) التالية لها فى محل نصب خبرها.

ونحن نرفض العدول عن نصب الخبر، فنصبه حكم إعرابى ثابت وواجب الاتباع. وورود مثل هذه النصوص المحدودة لا يغير من هذه الحقيقة، بل إن محاولة تأويلها مظهر من مظاهر الالتزام بها.

ثانيا – فى تعيين الدلالة:

سبق أن ذكرنا أن الأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة؛ إذ المبتدأ هو مناط التعيين فيجب أن يكون معروفا قبل الحكم عليه. فى حين أن الخبر مناط الحكم فينبغى أن يكون مجهولا – أو على الأقل مجهول الصلة بالمبتدأ – بيد أنه فى الجملة المقيدة لا يحتاج الاسم إلى تعيين الدلالة؛ لأن التقييد نفسه يتضمن قدرا من هذا التعيين، ومن ثم جاز فى الجملة المقيدة أن يكون اسمها نكرة دون مسوغ. بل لقد ورد فى التراث اللغوى ما يتجاوز

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/ ١٠٠، والأشمونى ١/ ٢٣٩، وهمع الهوامع صـ ١/ ١١١١، والدرر اللوامع ١/ ٨٠.

(٢) المصادر السابقة.

ذلك؛ إذ من بين نصوصه ما وقع الاسم فيه نكرة والخبر معرفة. ومن ذلك قول حسان بن ثابت:

كأن سلافه من بيت رأس ... يكون مزاجها عسل وماء

فقد وقع الخبر - وهو (مزاها) - معرفة فى حين كان الاسم - وهو كلمة (عسل) - نكرة، ومن ذلك قول القطامى[1]؛

قفى قبل التفرق باضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

حيث كان الخبر - وهو (الوداع) - معرفة أيضا، وكان الاسم - وهو (موقف) - نكرة. ومن ذلك عند سيبويه قول خداش بن زهير[2]:

فإنك لاتبالى بعد حول ... أظبى كان أمك أم حمار

بنصب (أمك) على أنها خبر كان، وهو معرف بالإضافة إلى الضمير.

أما الاسم فضمير عائد على النكرة (ظبى)، والضمير العائد على النكرة نكرة عند سيبويه. ونحوه قول الفرزدق[3]:

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا ... تميما بجوف الشام أم متساكر

بنصب (ابن المراغة) لوقوعه خبرا مع كونه معرفة، فى حين كان الاسم نكرة عند سيبويه إذ هو ضمير يعود على (سكران) النكرة.

وقد اختلف موقف النحويين من الظاهرة التى تحملها هذه النصوص وأمثالها:

أما سيبويه فقد أقر بها، ولكنه جعلها من قبيل الضرورة[4]. وهو قريب من نص المبرد فى المقتضب[5].

---

(١) انظر: ديوان القطامى ٣١ - ٤٢، والدسوقى على المغنى ٢/ ١٣٥، والأصول لابن السراج ١/ ٩٤، ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٩.

(٢) ليس البيت فى ديوانه ولكن نسبه إليه سيبويه فى كتابه ١/ ٤٩.

(٣) ليس البيت فى ديوانه ولكن نسبه إليه سيبويه فى كتابه ١/ ٤٩.

(٤) انظر: كتابه ١/ ٤٨ - ٤٩.

(٥) انظر المقتضب ٤/ ٨١، حيث يقول صراحة: "واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبر معرفة، وإنما حملهم على ذلك. معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان على شىء واحد"

وأما ابن السراج فقد أجازها مع كونها عكس الأصل لأمن اللبس فيها، قال: "يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلام، وإنما جاء مع الأشياء التى تدخل على المبتدأ والخبر فتعمل لضرورة الشاعر نحو قوله:

كأن سلافة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

فجعل اسم (كان) عسل وهو نكرة، وجعل (مزاجها) الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير. ومع ذلك فإنما حسن هذا عند قائله أن (عسلا) و(ماء) نوعان، وليسا كسائر النكرات التى تنفصل بالخلقة والعدد"[١]، وهو قريب مما ذكره الزمخشرى من أن "حال الاسم والخبر (أى مع كان وأخواتها) مثلها فى باب الابتداء من أن كون المعرفة اسما والنكرة خبرا حد الكلام، ونحو قول القطامى: (ولا يك موقف منك الوداعا)، وقول حسان: (يكون مزاجها عسل وماء)، وبيت الكتاب: (أظبى كان أمك أم حمار) من القلب الذى يشجع عليه أمن الإلباس"[٢]، وهو الموقف الذى أخذ به من بعد ابن هشام[٣].

ومن النحاة من رد الاستشهاد ببعض هذه الأبيات، ومن هؤلاء المبرد فيما يذكر ابن يعيش، إذ يرى أن "اسم (كان) فى البيت المنسوب لخداش ابن زهير - مضمر فى (كان) يعود إلى الظبى، والمضمرات كلها معارف، و(أمك) الخبر، فحصل من ذلك أن الاسم والخبر معرفتان وذلك جائز"[٤]، وهو تعليل يصدق على بيت الفرزدق أيضا، ولكن لا يتناول بيتى حسان والقطامى، فكأنه يرى - من منطلق القول بالضرورة - أنه يجب حصرها فى أضيق نطاق، وذلك فيما يتعذر وجود وجه له.

ومن النحاة من رفض الظاهرة التى يستشهد بهذه الأبيات عليها. وحاول تأويل الأبيات حتى لا تمثلها، مستخدمين فى ذلك أساليب شتى، بدءًا من التغيير فى الحركات الإعرابية، وانتهاء بافتراض زيادة بعض الأدوات أو القول بحذف بعض المعمولات، وذلك بغية الوصول إلى الأصل المقرر، وهو ضرورة كون المبتدأ - أو ما

---

(١) الأصول فى النحو، لابن السراج ١/ ٧٣ - ٧٤.
(٢) المفصل ٧/ ٩١.
(٣) المغنى وحاشية الدسوقى ٢/ ١٣٥.
(٤) شرح المفصل ٢/ ٩٥.

كـان أصلـه المبتدأ – أعرف من الخبر أو ما كان أصله الخبر، ونحن وإن كنا نرفض التأويل – أيا كـان أسلـوبه المتـبع – فـإننا معهم فى وجوب الالتـزام بكـون المحكـوم عليه – مبتدأ أو اسما لكان أو غير ذلك – أعـرف بالضـرورة مـن المحكـوم بـه. وهـو موقف لا تنقضه بعض الأبيات المحدودة التى تصل إلى حد النـدرة بالقيـاس إلى مـا ورد فـى التـراث اللغـوى مـن نصـوص لا سبيـل إلى حصـرها يطرد فيه هذا الحكم النحوى.

ثالثاً – فى الترتيب: [1]

يدرس النحويون فى مجال ترتيب الجملة المفيدة بـ (كان) أو إحدى أخواتها بعض الموضوعات الخاصة الناتجة عن وجود عنصر ثالث غير عنصرى الإسناد فيها، وهو (كان) نفسها أو إحدى أخواتها.

والقاعدة العامة أن الترتيب بين (كان) ومعموليها من الاسم والخبر جائز ما لم يوجد ما يوجب هذا الترتيب أو يمنعه. مع مراعاة أن الأصل تقدم (كان) يليها اسمها يعقبه خبرها، فلا يجوز العدول عن هذا الأصل إلا لمبرر بلاغى. والصور الناتجة عن هذا الجواز متعددة، فمثلا إذا قلت: (كان خالد موفقاً)، أمكن – نحويا – ومع ملاحظة مقتضيات المواقف اللغوية – أن تعدد مواقع الكلمات على النحو الآتى: كان موفقا خالد، موفقاً كان خالد، خالد كان موفقا. ومن قبيل الجواز بهذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [2]، وقوله: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾ [3].

وجواز الترتيب رهن – كما أسلفنا – بعدم وجود موجب له أو مانع منه. ومن الموجب له – مثلا – أن يضاف الاسم إلى ضمير يعود إلى شىء فى الخبر، نحو: كان خائن الأمانة حارسها، وليس مكان الديار أصحابها ومن المانع منه مثلا خوف اللبس نحو: كان صديقى عدوى، أو حصر الاسم فى الخبر نحو: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً

---

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٨٧، الأصول ١/ ٩٨، وشرح المفصل ٢/ ١١٣، وشرح الكافية ١/ ٢٥٢، وتسهيل الفوائد ٥٤، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ وهمع الهوامع ١/ ١١٧، وشرح الأشمونى، وشرح التصريح ١/ ١٨٨، والدرر اللوامع ١/ ٨٧، والمقرب ١/ ٩٦.
(٢) من الآية (٤٧) من سورة الروم.
(٣) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

وَتَصۡدِيَةً ﴾[١]، أو كون الخبر تركيبا إسنادياً، أى (جملة) نحو: كان زيد أبوه مسافر، وكان زيد يمر به عمرو، باتفاق فى الأولين واختلاف فى الثالثة[٢].

وقد فصل بعض النحويين أحكام الوجوب والمنع هذه، فجعل لها خمسة أحكام[٣]:

١- وجوب تأخر الخبر عن كان واسمها، نحو: ما كان خالد إلا مخلصا، وكان تلميذى صديقى.

٢- وجوب توسط الخبر بين كان واسمها، نحو: أصبح ساكن الدار مغتصبها.

٣- وجوب تقدم الخبر على كان واسمها، نحو: أين كان زيد؟، وكم كان مالك؟.

٤- منع تقدم الخبر، أى جواز تأخره وتوسطه، نحو: هل كان سعد مخطئاً؟ وهل كان مخطئاً سعد.

٥- منع تأخر الخبر، أى جواز تقدمه وتوسطه، نحو: كان ساكن الدار صاحبها، وساكن الدار كان صاحبها.

وفيما عدا هذه الحالات يجوز الترتيب فى الجملة المقيدة بـ (كان) أو إحدى أخواتها، مع رعاية بعض الملاحظات التى تتصل ببعض الأدوات أو العلاقات على النحو الآتى:

أ- (مادام)[٤] ثمة تفصيل فى موضوع جواز تقدم خبر (ما دام) عليها مع استيفاء شروط الجواز. ومرد ذلك أن لهذا التقدم صورتين: التقدم على (مادام) كلها، أو التقدم على (دام) وحدها.

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة الانفال.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٧، وحاشية الصبان على الأشمونى ١/ ٢٣٢.

(٣) إذا كان الخبر تركيبا إسناديًا اختلف النحاة فى جواز تقدمه وتوسطه ويمكن أن نميز فى هذا الاختلاف اتجاهات ثلاثة:

- الأول يوجب تأخير الخبر مطلقا، مستندًا إلى عدم ورود السماع به.

- والثانى يجيز تقدمه وتوسطة مطلقا دون شروط ، قياسًا له على المفرد، واستئناسا بنحو قول الله تعالى: (أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون) وقوله: (أنفسهم كانوا يظلمون) إذ تقدم فيهما معمول الخبر مما يؤذن بجواز تقدم الخبر أيضا.

والثالث يفصل، فيضع فى الجملة الفعلية الرابعة لضمير الاسم، نحو: كان زيد يذاكر، ويجيز فى غيرها.

انظر: همع الهوامع ١/ ٨١.

(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ١٨٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢٣٣.

أما الصورة الأولى فقد منعها النحاة باتفاق.

وأما الصورة الثانية ففيها خلاف: من النحاة من منعها، بدعوى عدم تصرفها، وكون (ما) موصولا حرفيا لا يصح الفصل بينه وبين صلته. ومنهم من أجازها ذاهبا إلى أن هذه الاعتراضات لا تنهض مانعا من المقول بها.

ب- (ليس) [1]. ثمة خلاف فى جواز تقدم خبر (ليس) عليها، فمن النحاة من يمنع ذلك لضعفها بعدم تصرفها، وما فيها من شبه - (ما) النافية وفعل التعجب وعسى فى الجمود. وهى - جميعا - لا يتقدم عليها خبرها باتفاق فكذلك ما أشبهها. ومن النحاة من أجازه مستنداً إلى قول الله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [2] "وتقدير الحجة منه أن (يوم يأتيهم) معمول لـ (مصروفًا)، وقد تقدم على (ليس)، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب، و(مصروفا) خبرها، وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر (مصروف) يجوز تقديمه على (ليس) لما جاز تقديم معموله عليها" [3].

ج- المنفى بـ (ما) [4]: من الأدوات ما يشترط لعمله تقدم نفى أو شبهه. وهى: (زال) ومثيلاتها: برح، وفتئ، وانفك ومنها ما لا يشترط فيه ذلك، وهى (كان) وشبيهاتها من بقية الأدوات باستثناء (دام) كما سبق أن ذكرنا.

وقد اختلف النحويون فى جواز تقدم خبر المنفى بـ (ما) عليها، سواء أكان ذلك شرطا نحو: مجتهداً ما زال محمد، أم لم يكن نحو: مهملا ما كان محمد. ويمكن أن نميز فى التراث النحوى - فى هذا الموضوع - ثلاثة اتجاهات:

الأول - منع تقدم خبر المنفى بـ (ما) مطلقا، وهو اتجاه جمهور النحويين، استناداً إلى أن لـ (ما) حق الصدارة فى الجملة.

---

(١) انظر: شرح الأشمونى ١/ ٢٣٤ - ٢٣٥، وشرح التصريح ١/ ١٨٨، والهمع ١/ ١١٧، والإنصاف ١/ ١٠٣ والمقتضب ٤/ ١٩٤، ٤٠٦.

(٢) من الآية (٨) من سورة هود.

(٣) شرح التصريح ١/ ١٨٨.

(٤) انظر: الاشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٣٣، وهمع الهوامع ١/ ١١٢ وشرح التصريح ١/ ١٨٩، وشرح المفصل ٧/ ١١٣.

والثانى – جواز تقدم خبر المنفى بـ "ما" مطلقا، وهو اتجاه الكوفيين" اعتماداً على أن (ما) ليس لها حق الصادرة.

والثالث – يجيز تقدم خبر المنفى بـ (ما) إذا لم يكن النفى أو شبهه شرطا للعمل، نحو: مهملا ما كان محمد. ويمنع تقدمه إذا كان النفى أو شبهه شرطا، فلا يجوز أن يقال: مجتهداً ما زال محمد. وهو اتجاه ينفرد به ابن كيسان.

ومقتضى ذلك كله أمران:

١- أن النفى إذا كان بغير (ما) – كالنفى بـ (لا) أو (لم) أو (لن) أو (لما) أو (إن) – جاز تقدم الخبر، فيصح أن يقال: قائما لم يزل محمد، ومنه قول الشاعر[(١)]:

مــه عاذلــى فهائمــا لــن أبــرحـا   بمثل – أو أحسن من شمس الضحى

فقد قدم (هائما) الواقع خبرا على (لن أبرح) لكون النفى بغير ما، ونحوه قول المعلوط القريعى[(٢)]:

ورج الفتــى للخــير مــا إن رأيــته   علــى الســن خــيرا لا يــزال يــزيد

"أى لا يزال يزيد على السن خيرا، فقدم معمول الخبر – وهو (خيرا) – على الخبر وهو (يزيد) مع النفى بـ (لا)، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل غالبا"[(٣)].

٢- أنه يجوز تقدم الخبر على الأداة وحدها دون (ما) – أى أن يتوسط بين (ما) النافية والأداة المنفية بها – سواء كانت الأداة المنفية (زال) ومثيلاتها أو (كان) وشبيهاتها. فيصح أن يقال: ما مهملا كان محمد وما منتصرا ما زال خالد.

د- تقدم معمول الخبر: [(٤)] قد يكون للخبر بعض المعمولات، من ذلك الظرف نحو: كان زيد معتكفا مساء والجار والمجرور نحو: كان معتكفاً فى المسجد، وغيرهما نحو: كان

---

(١) انظر: الأشمونى ١أ: ٢٣.
(٢) المصادر السابقة.
(٣) المصادر نفسها.
(٤) انظر: همع الهوامع ١/١١٨ وشرح التصريح ١/ ١٨٩، الدرر اللوامع ١/ ٨٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٥ – ٥٦، والمقتضب ٤/ ٩٨ – ١٠٠، ١٥٦.

مستقبلا أصدقاءه فهل يجوز تقدم معمول الخبر على الاسم أولا؟ ثمة خلاف بين النحاة يمكن التمييز فيه بين اتجاهات ثلاثة أيضاً:

الأول – منع تقدم معمول الخبر على الاسم مطلقا سواء تقدم الخبر على الاسم أو تأخر، وسواء كان المعمول ظرفاً أو غيره. وهو اتجاه جمهور البصريين.

والثانى – إجازة تقدم معمول الخبر على الاسم مطلقا أيضاً. أى سواء تقدم الخبر معه أو تأخر. ظرفاً كان المعمول أو غيره؛ وذلك لأن معمول المعمول فى معنى المعمول، وهم يجيزون تقدمه، واستشهاداً بنحو قول الفرزدق(١):

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

فقد قدم (إياهم) وهو معمول الخبر (عودا) على الاسم

والثالث – يفصل الحكم، فيجيز تقدم المعمول إن تقدم الخبر معه، ويمنع تقدمه وحده وهكذا يجوز أن يقال: كان طعامك آكلا زيد، وكان آكلا طعامك زيد، ولا يجوز أن يقال: كان طعامك زيد آكلا.

رابعاً: فى الحذف:

عناصر الجملة المقيدة بكان أو إحدى أخوتها ثلاثة، هى: الأداة نفسها، واسمها، وخبرها، ويرى جمهور النحويين أن الأصل عدم حذف شىء من هذه العناصر، أما (كان) وأخواتها فلأنها إذا حذفت فسد التعبير لفظاً ومعنى لقصور الجملة بعدها عن أداء معناها ووظيفتها. وأما الاسم فلأنه مشبه بالفاعل والأصل فيه أن لا يحذف، وأما الخبر – فبرغم أن القياس كان يقضى جواز حذفه – لكنه صار عوضاً عن المصدر الذى يعد عرضاً طارئاً، "إذ حين تقول: كان زيد قائماً، فإن القيام وصف طارئ على زيد وعرض زائل عنه، والأعراض لا يجوز حذفها لفقد الدليل عليها عند حذفها". وهكذا يقرر النحويون أن الأصل عدم جواز حذف شىء من عناصر الجملة المقيدة بأسرها(٢).

بيد أنه ورد فى النصوص التراثية المنسوبة إلى عصر الاستشهاد بعض الجمل التى

---

(١) المصادر السابقة، وأيضا: ديوان الفرزدق ١/ ٢١٤، وهو فيه تغيير لا يخرجه عن كونه شاهدا.
(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١١٦.

حذف منها خبر (كان) أو إحدى أخواتها، ومن ذلك قول عمر ابن أحمر بن العمرد الباهلى[١]:

رمانـــى بأمـــر كـــنت مـــنه ووالـــدى بـــرياً، ومـــن أجـــل الطـــوى رمانـــى

فقد حذف خبر (كان) أى: كنت منه بريئاً. ونحوه قول التميمى الحماسى[٢]:

لهفـــى علـــيك للهفـــة مـــن خائـــف يبقـــى جـــوارك حـــين لـــيس مجـــير

فقد حذف خبر (ليس)، أى: حين ليس مجير فى الدنيا. ومنه قول الآخر[٣]:

ألا يالـــــيل ويحـــــك نبئينـــــى فأمـــا الجـــود مـــنك فلـــيس جـــود

إذ حذف خبر (ليس) أيضا، أى: ليس جودمنك. وقول الآخر[٤]:

بئـــستم وخلـــتم أنـــه لـــيس ناصـــر فبوئـــتم مـــن نـــصرنا خـــير معقـــل

حيث حذف الخبر أيضا.

وقد اختلف موقف النحويين من هذه النصوص وما ماثلها. فأما جمهورهم فقد جعلها من قبيل الضرورة الشعرية، ولكن منهم من ذهب إلى جواز ذلك فى غير الشعر أيضا بشرطين:

١ - أن تكون الأداة (ليس) دون أخواتها.

٢ - أن يكون اسمها نكرة عامة.

مستنداً إلى ما أثر عن سيبويه أنه حكى قول العرب: ليس أحد[٥]، فقد حذف الخبر بعد ليس اختياراً - أى فى غير الشعر - واسمها نكرة عامة كما ترى.

لكن النصوص اللغوية لا تقف عند مسألة حذف (خبر) ليس وحدها، بل تتجاوز (ليس) إلى (كان)، وتمتد من الخبر إلى الاسم، بل إنها - فى بعض الأيحان - تشمل الأداة أيضا، ويدرس النحويون المتأخرون عادة هذا الموضوع فى إطار خصائص (كان)

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ٨٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر نفسه.

(٤) انظر: المصدر نفسه.

(٥) انظر: الهمع ١/ ١١٦.

الأسلوبية. ولكننا نستل هذا الموضوع من بين خصائصها لندرسه فى نطاق ظاهرة الحذف فى الجملة المقيدة بها.

يجيز النحويون - استناداً إلى تحليلهم لبعض النصوص المروية - حذف إن وحدها، كذلك يجيزون حذفها مع اسمها، وحذفها مع خبرها،وحذفها مع اسمها وخبرها جميعاً.

- أما حذف (كان) وحدها مع بقاء اسمها وخبرها فقد أجازه النحويون بكثرة، وبقلة.

أجازوه بكثرة إذا وقعت (كان) بعد (أن) المصدرية الواقعة فى موضع المفعول لأجله فى كل موضوع أريد فيه تعليل فعل بفعل[1]، نحو: أما أنت منطلقا انطلقت، و(انطلقت) معلول وما قبله علة له مقدمة عليه. والأصل انطلقت؛ لأن كنت منطلقا، ثم حدث التطور التالى:

١ - قدمت لام التعليل وما بعدها على (انطلقت) للاختصاص. فصارت الجملة: لأن كنت منطلقا انطلقت.

٢- حذفت اللام اختصاراً، فصارت: أن كنت منطلقا انطلقت.

٣- حذفت (كان) اختصاراً فانفصل الضمير فصارت: أن أنت منطلقا انطلقت.

٤- زيدت (ما) تعويضا عن المحذوف، فصارت: أن ما أنت منطلقا انطلقت.

٥- أدغمت نون (أن) فى ميم (ما) لتقارب المخرجين، فصارت الجملة: أما أنت...

ومما ورد محذوفا من (كان) وفق هذا التفسير قول عباس بن مرداس[2]:

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

والحذف فى هذه الأمثلة عند الجمهور وأجب لا جائز بكثرة فحسب، وذلك لوجود (ما)، وهى عوض عن (كان) المحذوفة. ولا يجمع - عندهم - بين العوض والمعوض.

وأجازوه بقلة إذا لم تسبق (كان) بـ (أن) المصدرية. ومن ذلك قول عبيد بن حصين الراعى[3]:

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ١٩٤ - ١٩٥.
(٢) المصدر السابق، والأشمونى ١/ ٢٤٤، وكتاب سيبويه ١/ ٢٩٣ وشرح الرضى ١/ ٢٥٣.
(٣) الهمع ١/ ١٢٢، والدرر اللوامع ١/ ؟

أزمان قومي والجماعة كالذى لزم الرحالة أن تميل ميلا

أي: أزمان كان قومى كالذى لزم الرحالة، فحذف (كان) وحدها وأبقى معموليها، وذلك قليل.

وأما حذفها مع اسمها وبقاء خبرها، فقد أجازه النحويون بقلة وبكثرة أيضا.

- أجازوه بكثرة إذا وقعت (كان) بعد (إن) أو (لو) الشرطيتين

- مثال وقوعها بعد (إن) نحو: سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا، أي: إن كنت راكبا وإن كنت مشايا. ونحو: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر[1]. ومنه قول ليلى الأخيليلة[2]:

- لا تقرين الدهر آل مطرف إن ظالما أبدا وإن مظلوما

- وقول النعمان بن المنذر:

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلا

وقول النابغة الذبياني:

حديث على بطون ضبة كلها إن ظالما فيهم وإن مظلوما

ومثال وقوعها بعد (لو) قوله صلى الله عليه وسلم: "التمس ولو خاتما من حديد" أي: ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد. ومنه قول الشاعر[3]:

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكًا جنوده ضاق عنها السهل والجبل

أي: ولو كان صاحب البغى ملكا. ومنه قول الآخر:

---

(١) ورد لهذا التعبير أربع صور يختلف توجيه كل منها عن الآخرى:
أ- إن خيرا فخير - بنصب -
ب- إن خير فخير - يرفعها.
ج- إن خبر فخيرا - يرفع الأولى ونصب الثانية.
د - إن خيرا فخيرا - بنصبهما.
ومثله : إن شرا فشر.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢١، وكتاب سيبويه ١/ ٢٦١.

(٣) الهمع ١/ ١٢١، والدرر ١/ ٩٣.

انطـق بحـق ولـو مـستخرجا إحـنا   فـإن ذا الحـق غـلاب وإن غلـبا

أي: ولو كنت أنت مستخرجا، وقول الآخر:

علمـتك مـنانا فلـست بآمـل   نـداك ولـو غـرثان طمـآن عاريـا

أي ولو كنت أنا غرثان.

وجازوه بقلة إذا لم تسبق (كان). (إن) و(لو) الشرطيتين، نحو الرجز الذى حكاه سيبويه[1]:

من لد شولا فإلى إتلائها

أي: من لد أن كانت شولا.

وأما حذفها مع خبرها وبقاء اسمها فليس له مواضع يطرد فيها عند النحاة، ولذلك قرروا ضعف مثل هذا الأسلوب. واقتصاره على تخريج بعض ما روى من روايات مأثورة، كما ى نحو: إن خير فحير، وإن شر فشر، ونحو: الأحشف ولو تمر.

وأما حذفها مع معموليها: الاسم والخبر جميعاً، فقد وردت له بعض النماذج اللغوية التى وقعت فيها (كان) ومعمولاها بعد (إن) الشرطية" نحو ما حكى الكوفيون: من أنه يقال: لا تأت الأمير فإنه جائر، فيقال؛ أنا آتية وإن، أى: وإن كان الأمير جائراً. ومنه قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن   كان فقيرا معدما قالت وإن

أى: وإن كان فقيرا معدما.

وجلى أن الحذف فى هذه المواضع كلها ليس إلا محاولة لتفسير النص اللغوى من خلال ما يضفيه السياق على المعنى من تحديد، وفى إطار مقولتى العمل والإسناد معاً. وتحليل هذه المواضع يكشف عن أن معظمها شبيه بالأمثال من حيث لزومها أسلوباً تركيباً محدداً يوشك أن يكون غير قابل للتغيير مع أداء المعانى ذاتها فى المواقف اللغوية نفسها، ويطرد

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٦٤، والأشمونى ١/ ٢٤٣، وشرح الرضى على الهوامع ١/ ٢٥٥.

ذلك بصورة واضحة فى المواضع التى أجيز فيها الحذف بكثرة سواء أكان حذفاً للأداة وحدها أو مع أحد معموليها أو معهما أيضاً. الأمر الذى يسوغ معه القول بأن الحذف هنا نتاج المقولات النحوية أكثر منه تصويرا لظواهر النصوص اللغوية.

* * *

مسائل ختامية

أولا – زيادة (كان) وأخواتها[1]:

تهدف زيادة كلمة أو أكثر فى التراكيب اللغوية فى تصور النحاة إلى إحداث تأثير لفظى وآخر معنوى، أما التأثير اللفظى فيتمثل فى الكلمة المزيدة نفسها التى يراعى المتكلم أو الكاتب ضرورة اتساقها وعدم تنافرها مع سائر مكونات الجملة التى تقحم عليها. وأما التأثير المعنوى فيتجلى فيما يفيده الزائد من تأكيد المعنى العام المستفاد من الجملة بناء على ما هو مقرر من أن كل زيادة فى المبنى فى الصيغة أو فى التركيب – تتضمن زيادة فى المعنى[2].

ومن النحويين من أجاز زيادة (كان) وأخواتها جميعاً إذا لم ينتقض المعنى فى الجملة[3]، وهكذا يصح أن يقال: ما – أضحى – أحسن زيدا، بزيادة (أضحى) بين ما وفعل التعجب، ونحوه: زيد – ظل – قائم، بزيادة (ظل) بين المبتدأ والخبر ولكن الشائع بين النحاة يحصر ما يجوز زيادته من هذه الأدوات فى عدد جد محدود منها: اتفق فيه على (كان) وأضاف بعضهم إليها (أصبح) و(أمسى)[4]، جاعلين منه قولهم: ما – أصبح – أبردها، وما – أمسى – أدفأها، وقول الشاعر:

عـــدو عينـــيك وشـــانيهما ... أصـــبح – مـــشغول بمـــشغول

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ١٩١، والهمع ١/ ١٢٠، وشرح المفصل ٧/ ٩٨ والأشمونى ١/ ٢٢٩، والدرر اللوامع ١/ ٨٩، والأصول فى النحو ١/ ٢٠٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١١٥، وشرح الرضى ٢/ ٢٩٤.

(٢) انظر: أصول التفكير النحوى ٣١٠ ومصادرها.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٠، والأشمونى ١/ ٢٤٢.

(٤) المصادر السابقة.

فـ (عدو عينيك) مبتدأ، و(شانيهما) معطوف عليه، و(مشغول) الخبر، و(أصبح) زائدة بينهما، وقول الآخر:

أعـاذل قولـى مـا هـربت فإننـى كـثيرا أرى – أمسى – لـديك ذنونـى

فقد وقعت (أمسى) زائدة بين (أرى) ومعمولها (ذنوبى).

ولكن جمهور النحاة لا يجيز زيادة غير (كان) من هذه الأدوات. وهو لا يجيز زيادتها إلا بشرطين[1]:

الأول – أن تكون بلفظ الماضى، وذلك يحكمون بشذوذ قول أم عقيل بن أبى طالب:

أنـت – تكـون – مـا جـد نبـيل إذا تهـب شـمأل بلـيل

والثانى – وقوعها بين أمرين متلازمين.

كوقوعها بين الصفة والموصوف، نحو قول الشاعر:

فـى غـرف الجـنة العلـيا التـى وجبت لهـم هـناك بـسعى – كـان – مـشكور

وجعل منه سيبويه وبعض النحاة قول الفرزدق[2]:

فكـيف إذا مـرت بـدار قـوم وجـيران لـنا – كانـوا – كـرام

أو بين العاطف والمعطوف، نحو قول الشاعر:

فـى لجـة غمـرت أبـاك بحـورهـا فـى الجاهلـية – كـان – والإسـلام

أو بين (نعم) ومرفوعها نحو:

ولبـست سـربال الـشباب أزورهـا ولـنعم – كـان – شـبيبة المحـتال

أو بين الموصول وصلته، نحو قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[3]

أو بين معمولى (إن)، نحو: إن من أفضلهم – كان زيدا

---

(١) المصادر السابقة، وشرح التصريح ١/ ١٩١، وانظر كتاب سيبويه ١/ ٧٣.

(٢) مرد الخلاف فى هذا البيت إلى أن (كان)، قد رفعت ضميرا بعدها، وذلك مخالف لشروط زيادتها. والبيت فى ديوانه بتغيير طفيف لا يمس وجه الاستشهاد به (انظر: ٢/ ٨٣٥).

(٣) من الآية (٢٩) من سورة مريم.

أو بين الفعل ومرفوعه، نحو قول أعرابية تصف أولادها: لم يوجد – كان – أفضلهم منهم.

أو بين (ما) وفعل التعجب – وذلك كثير – نحو: ما – كان – أحسن خالدا.

وقد اختلف النحاة فى وقوعها بين الجار والمجرور، فمنهم من أجاز ذلك استنادا إلى قول الشاعر:

سراة بنى بكر تساموا ... على – كان – المسومة العراب

ومنهم من رفض لذلك وحكم بشذوذ البيت.

ثانيا – دخول (الواو) على أخبارها[1]:

من النحويين من ذهب إلى أن من الجائز دخول الواو على خبر (كان) وأخواتها شريطة كون الخبر تركيبا إسنادياً، وذلك تشبيهاً له بـ(الجملة) الحالية، قال ابن مالك فى "تسهيل الفوائد" :"وربما شبهت الجملة المخبر بها فى ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقاً"[2] ومفهوم هذا الإطلاق جواز دخول الواو مع الأداة (كان) أو مع غيرها، تقدم عليها نفى أو شبهه أو لم يتقدم، وقع الخبر بعد أداة الاستثناء (إلا) أو لم يقع بعدها.

والنصوص اللغوية الواردة فى هذا المجال محدودة، بحيث يظل هذا الإطلاق مجرد ادعاء لا سند له. فلم يرد نص لدخول الواو على خبر (كان) المثبتة، وإن وردت داخلة على خبر (أصبح) فى قول الشاعر:

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا ... وأكثر ما يعطونه النظر الشزر

وعلى خبر (ظل) فى قول الآخر:

فظلوا ومنهم سابق دمعه له ... وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

كذلك لم ترد نصوص تشهد لدخول الواو على خبر (كان)وأخواتها المقترن بـ (إلا) إذا كانت منفية باستثناء (كان) و (ليس) فقط دون بقية الأدوات.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد ٥٥، والهمع ١/ ١١٦، والدرر اللومع ١/ ٨٦.

(٢) التسهيل ٥٥.

أما (كان) المنفية فقد ورد قول الشاعر:

مـــا كـــان مـــن بـــشر إلا وميتـــته محـــتومة لكـــن الآجـــال يخـــتلف

وقوله:

إذا مـا سـتور البـيت أرخـين لم يكـن سـراج لـنا إلا ووجهـك أنـوع

وأما مع (ليس) فقد ورد قول الآخر:

لـيس شـىء إلا وفـيه إذا مـا قابلـته عـين البـصير اعتـبار

ولم ترد نصوص مطلقا لدخول الواو فى غير هذه المواضع، الأمر الذى رفض معه جمهور النحويين الاعتداد بما ادعاه ابن مالك من إطلاق الجواز بل لقد رفض الجمهور الأخذ بمقتضى هذه النصوص المروية ذاتها، متجها إلى تأويلها.

ثالثاً – زيادة الباء فى اخبارها[1]:

أجاز النحويون زيادة الباء فى أخبار هذه الأدوات. وجعلوا هذه الزيادة على نوعين: زيادة قليلة، وأخرى كثيرة.

ومن القليل زيادة الباء مع غير (ليس) من الأدوات، ومن ذلك قول الشنفرى: عمرو بن براق الأزدى[2]:

وإن مـدت الأيـدى إلى الـزاد لم أكـن بأعجلـهم إذ أجـشع القـوم أعجـل

فقد زيدت الباء على خبر (أكن) وهو قوله (أعجلهم).

ومن الكثير الشائع زيادتها فى خبر (ليس)، وقد ورد فى القرآن كثيرا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ** ﴾[3]، و﴿ **أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ** ﴾[4]، و﴿ **لَّسْتُ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ** ﴾[5] و(**لست عليكم بمسيطر**)[6].

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٧، والأصول لابن السراج ١/ ١٠٣.
(٢) انظر: شرح شواهد المغنى ٣٠٣، والدرر اللوامع؟.
(٣) من الآية (٣٦) من سورة الزمر.
(٤) من الآية (٨) من سورة التين.
(٥) من الآية (٦٦) من سورة الأنعام.
(٦) من الآية (٢٢) من سورة الغاشية.

والزيادة فى غير هذه المواضع نادرة، ومن ذلك زيادتها على الاسم إذا تقدم عليه الخبر، كما فى قراءة ابن مسعود: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ﴾[1]، بنصب البر على أنه خبر مقدم و(بأن تولوا) اسمها مؤخر وقد اقترن بالباء الزائدة. وجعلوا منه قول الشاعر:

ألــــيس عجيــــباً بـــأن الفتــــى يــصاب بــبعض الــذى فــى يديــه

فقد نصب (عجيب) لوقوعه خبراً مقدما، وقرن الاسم بالباء الزائدة وقد جعل ابن هشام ذلك من الغريب[2]. ومقتضى هذا الوقوف عندما ورد به السماع دون القياس عليه.

رابعاً: نفى الخبر وإثباته[3]:

تستخدم المجموعة الأولى من هذه الأدوات (كان، وأمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار) مثبتة كما تستخدم منفية. ونفيها أو إثباتها منصب على اتصاف المبتدأ بالخبر، فإذا قلت: أصبح خالد سعيدا، فقد أثبت لخالد السعادة فى فترة الصبح، أما إذا قلت: ما أصبح خالد سعيداً فقد نفيتها عنه فى الفترة نفسها.

لكن ثمة أسلوب ثان لإفادة الإثبات المؤكد ذكره النحاة، وذلك باستخدام "النفى والاستثناء" أى نفى الأداة (كان) أو إحدى أخواتها بـ(ما) أو نحوها، وإثبات الخبر بـ (إلا) بعدها، نحو: ما أصبح خالد إلا سعيداً. ويقتضى هذا التحديد عند النحاة أموراً ثلاثة:

١ - عدم جواز دخول أداة الاستثناء (إلا) على الخبر دون أن تسبق الأداة (كان) أو أخواتها بنفى. فلا يصح أن يقال: كان الطالب إلا مجتهداً.

٢- عدم جواز استخدام أسلوب النفى والاستثناء إذا كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفى، نحو: يعيج، بمعنى ينتفع، فلا يصح أن يقال: ما كان زيد إلا يعيج بالدواء.

٣- عدم جواز استخدام أسلوب النفى والاستثناء فى الأفعلا الواجبة النفى (زال وأخواتها + ليس معها) وما ورد مخالفا لذلك مرفوض لا يعتد به. فلا يصح أن يقال: مازال الرجل إلا طاغيا.

---

(١) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ١/ ١٦٠.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٥.

خامسًا – من خصائص بعض الأدوات:

درس النحويون بعض خصائص (كان)وأخواتها مبينين ما لهذه الخصائص من تأثير فى معانيها أو ألفظاها. وسنعرض هنا لأهم ما ذكروه فى هذا المجال.

١- (كان) [(١)]:

ذكر النحاة أن من الخصائص الأسلوبية لكان إمكان استخدامها للدلالة على الدوام والاستمرار، فهى بذلك تشبه من حيث المعنى التركيب (لم يزل). ومقتضى هذا أنها تنتقل دلاليا من إفادة ارتباط مضمون الجملة بعدها بالزمان الماضى إلى إفادة امتداد هذا المضمون من الماضى إلى الحاضر واستمراره فى المستقبل، وطبقا لذلك صح أن تدخل (كان) على الجمل التى تحمل صفات الله عز وجل، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا** ﴾[(٢)]، و﴿ **كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا** ﴾[(٣)]، و﴿ **وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا** ﴾[(٤)].

– كذلك ذكر النحاة أن من الخصائص اللفظية لكان جواز حذف لامها – أى النون – بشروط[(٥)]:

١ – أن تكون بصيغة المضارع، فلا يجوز حذف النون إذا كانت بلفظ الماضى أو الأمر.

٢ – أن تكون مجزومة وعلامة جزمها السكون، فلا يجوز حذف النون إذا كانت مرفوعة أو منصوبة، كذلك لا يجوز حذفها إذا كانت علامة الجزم حذف النون.

٣ – أن لا يتصل بها ضمير نصب، فلا يجوز حذف النون إذا اتصل بها ضمير نصب.

٤ – أن يليها متحرك.

وقد شاع فى التراث اللغوى حذف النون عند توافر هذه الشروط سواء كانت (كان) تامة أو ناقصة، وفى النص القرآنى نحو ثمانية عشر موضعا حذفت فيها النون، ومن ذلك

---

(١) انظر: التصريح ١/١٩٦، والهمع ١/ ١٢٠، والأشمونى ١/ ٣٤٥، والتسهيل ٥٥، وشرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٩٣.

(٢) من الآية (١٣٤) من سورة النساء.

(٣) من الآية (٥٦) من سورة النساء.

(٤) من الآية (٢٥) من سورة الأحزاب.

(٥) انظر: حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١١٧، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٥، والهمع ١/ ١٢٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٦.

قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضَٰعِفْهَا﴾ [1]، وقوله: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [2]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [3]، وقوله: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا﴾ [4] وتعرب صيغة الفعل فى هذه الأمثلة ونحوها على أنها مجزومة وعلامة جزمها السكون على النون المحذوفة تخفيفا، وحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين.

والنحاة متفقون على اشتراط الشروط الثلاثة الأول، أما الشرط الرابع – وهو أن لا يليها ساكن – فمناط خلاف: إذ أجاز بعضهم حذف النون سواء وقع بعدها متحرك أو ساكن، مستشهدا بعدد من النصوص المأثورة، ومنها قول الخنجر بن صخر الأسدى[5]:

فـإن لم تـك المـرآة أبـدت وسـامة   فقـدت أبـدت المـرآة جـبهة ضـيغم

وقول حسيل بن عرفطة الجاهلى[6]:

لم يـك الحـق سـوى أن هاجـه   رسـم دار تعفـت بالـسرر

وقول الآخر:

إذا لم تـك الحاجـات مهمـة الفتـى   فلـيس بمغـن عـنه عقـد الـتمائم

ومن النحاة من رفض حذف النون إذا وليها ساكن، جاعلا هذه الأبيات من قبيل الضرورة.

٢ـ ليس[7]:

– إذا استخدمت (ليس) دون أن يكون فى الجملة ما يدل على زمن محدد أفادت النفى فى الحال، نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾ [8]، و﴿لَّيْسَ عَلَى ٱلْأَعْمَىٰ حَرَجٌ﴾ [9]،

---

(١) من الآية (٤٠) من سورة النساء.
(٢) من الآية (٢٠) من سورة مريم.
(٣) من الآية (١٢٠) من سورة النحل.
(٤) من الآية (٨٥) من سورة غافر.
(٥) انظر: الدرر اللوامع ١/ ٩٣، والصبان على الأشمونى ١/ ٢٤٥.
(٦) المصدر السابق: الدرر ١/ ٩٣.
(٧) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى ١/ ٣٩٩، وشرح التصريح ١/ ، وهمع الهوامع ١/ ١١٥، وتسهيل الفوائد ٥٥ وشرح الرضى ٢/ ٢٩٦، وكتاب سيبويه ١/ ٧٥، والصبان ١/ ٢٢٧.
(٨) من الآية (٣٧) من سورة الزمر.
(٩) من الآية (٦١) من سورة النور.

و﴿أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾[1] أما إذا كان فى الجملة ما يفيد زمنا ما فإن النفى يرتبط بهذا الزمن: ماضيا، وحالا، ومستقبلا.

مثال النفى فى الماضى قولهم: ليس خلق الله مثله، أى لم يخلق الله مثله. واسم (ليس) ضمير الشأن.

ومثال النفى فى الحاضر قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ لَهُ ٱلْيَوْمَ هَٰهُنَا حَمِيمٌ﴾[2].

ومثال النفى فى المستقبل قوله سبحانه: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[3]، وقول الأعشى:[4].

له نافلات لا يغب نوالها   وليس عطاء اليوم مانعه غدا

وبهذا يتبين أن من الخصائص الدلالية لليس طواعيتها فى التعبير عن النفي فى الزمن المستفاد من الموقف أو السياق، فإذا لم يكن ثمة زمن مستفاد انصب النفى على الحال دون سواه.

- كذلك تعددت الأساليب التى استخدمت فيها (ليس) بصورة ميزتها عن بقية أخواتها من الأدوات المقيدة للجملة الاسمية.

ونكتفى بالإشارة إلى أهم هذه الأساليب فيما يأتى:

(أ) وردت (ليس) داخلة على الجملة الفعلية، نحو: ليس خلق الله مثله. وقد اعتبرها بعض النحاة فى مثل هذا الموضع حرف نفى شبيها بـ (ما) النافية. ولكن الجمهور يرفض ذلك، ويراها عاملة داخلة على الجملة الاسمية، واسمها ضمير الشأن المحذوف، وما بعدها خبرها.

(ب) ورد بعد (ليس) اسم مرفوع دون أن يليه منصوب ومن ذلك قول الشاعر[5].

أين المفر والإله الطالب   والأشرم المغلوب ليس الغالب

---

(١) من الآية (٧٨) من سورة هود.
(٢) من الآية (٣٥) من سورة الحاقة.
(٣) من الآية (٨) من سورة هود.
(٤) المغنى وحاشية الدسوقى ١/ ٣٩٩، والبيت فى ديوانه بتغيير طفيف لا يمنع الاستشهاد به.
انظر: شرح ديوان الأعشى ٤٨.
(٥) المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٤٠١.

وقد اختلف النحاة فى توجيها فى هذا الموضع، فمنهم من ذهب إلى أنها حرف عطف بمعنى (لا)، ومنهم من ذهب إلى أنها عاملة، وقد دخلت على (الجملة) الاسمية، والمرفوع بعدها اسمها، والخبر ضمير يعود على ما يتسق مع المعنى، فهو فى البيت يعود على (الأشرم). بل إن ابن مالك قد ذهب إلى أن من خصائص ليس الاقتصار على ذكر الاسم وحده دون الخبر من غير قرينه تدل عليه أو تشير إليه إذا كان نكرة محضة[1]، ومما نقل عن سيبويه أنه حكى عن العرب قولهم: ليس أحد، أى بالاقتصار على ذكر اسم (ليس). وخبرها محذوف تقديره (هنا)[2].

(ج) يجوز أن يقترن خبر ليس بـ (إلا)، وقد ورد فى المأثورات اللغوية قولهم: ليس الطيب إلا المسك[3]، وقد اختلف فى إعراب ما بعد (إلا) حينئذ: إذ إن لهجة تميم ترفعه، ولهجة الحجاز تنصبه. وقد وجه النحاة النصب على أنه خبر ليس، ووجهوا الرفع توجيهات شتى، أشهرها أن (ليس) مهملة غير عاملة، أو أنها عاملة اسمها ضمير الشأن المحذوف: و(لطيب المسك) خبرها، أو أن (الطيب) اسمها وخبرها محذوف، أى فى الحقيقة أو فى الواقع أو عندى، وأما (المسك) فبدل من الاسم[4].

٢- زال[5]:

تختلف صيغة (زال) من حيث المادة والتصريف والوظيفة النحوية جميعاً:

أما من حيث المادة فإنها يمكن أن تكون يأتيه العين كما يمكن أن تكون واريتها.

وأما من حيث التصريف فإن المضارع منها يمكن أن يكون على وزن (يفعل) بفتح العين، أو بضمها، أو بكسرها أى: يزل، أو يزول، أو يزيل.

وأما من حيث الوظيفة فإنها قد تكون فعلا تاماً لازما، أو فعلا تاماً متعدياً، أو فعلا ناقصا من أخوات كان.

---

(١) انظر: تسهيل الفوائد ٥٥.

(٢)انظر: همع الهوامع ١/ ١١٦.

(٣) انظر: مغنى اللبيب ١/ ٤٠٠.

(٤) السابق، وحاشية الدسوقى عليه.

(٥) الأشمونى وحاشية الصبان ١/ ٢٣٧، وهمع الهوامع ١/ ١١٢، وشرح التصريح ١/ ١٨٥.

- فإذا كانت ألف (زال) منقلبة عن واو كانت (زال) فعلا تاماً لازما بمعنى ذهب وانتهى. وجاء مضارعها على (يزول)، وكان مصدرها (الزوال) ومنه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَا﴾ [1]

- وإذا كانت ألفها منقلبة عن ياء جاز أن يكون مضارعها (يزيل) ما جاز يكون (يزال)

فإذا كان المضارع (يزيل) كانت (زل) فعلا تاماً متعدياً بمعنى ميز. وكان مصدرها (الزيل) بفتح الياء، ومنه قول العرب: زل صأنك عن معزك، أى ميزها بعضها عن بعض.

وإذا كان مضارعها (يزال) كانت فعلا ناقصاً من أخوات كان.

ومن ثم أوجب النحويون أن يلاحظ فى الاعتداد بـ (زال) ضمن أخوات كان أنها التى مضارعها (يزال) لا التى مضارعها يزيل أو يزول.

---

(١) من الآية (٤١) من سورة فاطر.

ثانيا: الملحقات بليس

يلحق بعض النحويين بكان فى العمل عددا من الحروف؛ لأنها تعمل عملها من ناحية، ولأنها تشبه إحدى أخواتها – وهى ليس – فى دلالتها على النفى من ناحية أخرى. وهى بذلك تشبه (ليس) فى الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية معاً، فى حين يقتصر شبهها بكان على الوظيفة النحوية وحدها، ولهذا آثرنا جعلها ملحقة بـ (ليس)، لما بينهما من تشابه وظيفى وتماثل دلالى.

والحرف الملحقة بـ (ليس) أربعة، هى: (ما) و(لا) و(لات) و(إن) وسنخص كل أداة منها بعرض موجز لما لها من أحكام.

الأداة الأولى (ما) النافية:[1]

يقرر النحويون وجود اختلاف فى عمل (ما) عمل (ليس)، ومرد هذا الاختلاف إلى أن الثابت أن لهجة تميم تهملها أما الحجازيون فيعملونها، وبذلك ورد القرآن، قال تعالى: ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾[2]، وقال: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ ﴾[3]، وقد أخذ جمهور البصريين بمقتضى لهجة الحجازيين أيضاً فإنهم رفضوا القول بإعمالها، وذهبوا إلى أنها لا تعمل شيئا، وأن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره قد نصب بإسقاط الخافض. وجلى أن فى هذا النمط من التوجيه إسرافا فى البعد عن الرافع اللغوى. والذى يقرر أن (ما) تعمل عمل (ليس) بشروط، هى:

(١) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٤١٠، وشرح الأشمونى ١/ ٢٤٧، والهمع ١/ ١٢٣، وشرح التصريح ١/ ١٩٦ – ١٩٧، وكتاب سيبويه ٢/ ١٣١، والأصول لابن السراج ١/ ١٠٦، والمقتضب ٤/ ١٨٨ والتسهيل ٥٦، وشرح الرضى على الكافية ١/ ١١٢، والمقرب ١/ ١٠٢، ووصف المبانى ٣١٠.

(٢) من الآية (٣١) من سورة يوسف.

(٣) من الآية (٢) من سورة المجادلة.

١ - أن لا يقترن اسمها بـ (إن) الزائدة. فإن اقترن بها بطل عملها، ومن ذلك قول فروة بن مسيك المرادى الصحابى:

فمـــا إن طبـــنا جـــبن ولكـــن   مـــنايانا ودولـــة آخـــرينا

وقول الآخر[1]

بنـــى غدانـــة مـــا إن أنـــتم ذهـــب   ولا صـــريف ولكـــن أنـــتم الخـــزف

٢ - بقاء النفى وعدم انتقاضه، ويقتضى ذلك أمورا، أهمها:

(أ) أن لا يقترن خبرها بإلا، فإن اقترن بها بطل عملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[2]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[3]. وأما قول بعض العرب:

ومـــا الدهـــر إلا مجـــنونا بأهلـــه   ومـــا صـــاحب الحاجـــات إلا معـــذبا

وقولهم:

ومـــا حـــق الـــذى يعـــثو نهـــارا   ويـــسرق لـــيله إلا نكـــالا

فمخالف للأصل، وقد ذهب بعض النحاة إلى تأويله. ومنهم من رده ومنع الاحتجاج به[4].

(ب) أن لا تكرر (ما)، إذ إن تكرارها قد يعنى انتقاض النفى.

فإذا تكررت بطل عملها، نحو: ما ما زيد قائم، فما الأولى مهملة لأنها كفت بها الثانية.

وما ورد مخالفا لذلك شاذ، نحو قول الشاعر:

لا ينـــسك الأســـى تأســـيا فمـــا   مـــا مـــن حمـــام أحـــد معتـــصما

(ج) أن لا ينتقض النفى فى تابع الخبر فإن انتقض فى عملها فى المتبوع وحده دون

---

(١) فى البيت رواية أخرى بنصب (ذهب) وهى رواية ابن السكيت، وقد خرجها الكوفيون على أن (إن) زائدة لا كافة لما انظر: الدرر اللوامع ١/ ٩٥، وشرح التصريح ١/ ١٩٧.

(٢) من الآية (١٤٤) من سورة آل عمران.

(٣) من الآية (٥٠) من سورة القمر.

(٤) الدرر اللوامع ١/ ٩٤.

التابع، فنحو: ما زيد قائما بل قاعد، و لكن قاعد يجب فيه رفع المتبوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ولا يصح نصبه. فلو لم ينتقض النفى فى المتبوع نصب، نحو: ما زيد قائما ومستريحا.

٣- التزام الترتيب فى الجملة، ويقتضى ذلك أمورا أهمها:

(أ) أن لا يتقدم خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو:

ما مسئ من أعتب، وقول الشاعر[١]:

ومـا حـسن أن يمـدح المـرء نفـسه ... ولكـن أخلاقـا تـذم وتحمـد

وقول الآخر:

ومـا خـذل قومـى فأخـضع للعـدى ... ولكـن إذ أدعـوهـم فهـم هـم

وما ورد مخالفا لذلك شاذ، ومن ذلك قول الفرزدق[٢]:

فأصـبحوا قـد عـاد الله نعمـتهم ... إذ هـم قـريش وإذا مـا مـثلهم بـشر

(ب) أن لا يتقدم معمول الاسم على الاسم، فإن تقدم بطل العمل، نحو: ما زيدا ضارب قائم، على أن زيدا معمول ضارب. فلا يصح أن يقال: ما زيدا ضارب قائماً.

(ج) أن لا يتقدم معمول الخبر عليه، أو على الاسم فإن تقدم بطل العمل، نحو: ما زيد طعامك آكل، وما طعامك زيد آكل. ومنه قول مزاحم بن الحارث العقيلى[٣]:

وقالـوا تَعَـرَّفْهَا المـنازلَ مـن منًـى ... ومـا كُـلٌّ مـن وافـى منًـى أنـا عـارف

ومن النحويين من أجاز تقدم المعمول فى الموضعين السابقين إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا نحو: ما على معتمد ضائعا، وما الليلة مسافر متأخرا، ونحو: ما بى أنت معنيا، وما الليلة سعد مسافرا، ومنه قول الشاعر:

---

(١) همع الهوامع ١/ ١٢٣.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/١٩٨، وشرح الأشمونى ١/٢٤٨، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤، والدرر اللوامع ١/ ٩٥. وديوان الفرزدق ١/ ٢١٩.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١/٧٢، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٤٩، وشرح شواهد المغنى ٣٢٨، وشرح الخضرى ١/ ١١٩.

بأهبةِ حزمٍ لُذْ وإنْ كنتَ آمنا ... فما كُلَّ حِينٍ مَنْ تُوالِي مُواليا

الأداة الثانية – (لا) النافية: (1)

يلحق بعض النحويين بليس فى العمل (لا) النافية، استنادا إلى بعض النصوص التى وردت عاملة فيها، ومن ذلك قول الشاعر:

تعز فلا شئ على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا

وهى لا تعمل عند هؤلاء النحاة إلا بشروط مماثلة لشروط (ما)، فيما عدا الشروط الأول لأنه لا حاجة إليه، لأن (إن) لا تدخل على اسمها؛ إذ لا تقع قط بعدها.

– ومن النحاة من أضاف إلى شروط عملها أن يكون معمولاها نكرتين نحو: لا عمل خيرا من الجهاد، ولا أحد أفضل من المجاهد، ولا شئ باقيا، ولا وزر واقيا – كما فى البيت السابق. وقد رفض هذا الشرط آخرون أجازوا إعمالها فى المعارف، وبه ورد قول النابغة الجعدى: (2)

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا

وقول أبى الطيب المتنبى: (3)

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى ... فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

– وحذف خبر (لا) كثير، حتى لقد ذهب بعض النحويين إلى وجوبه، أخذا بنحو قول سعيد بن مالك:

من صد عن نيرانها ... فأنا ابن قيس لا براح

فقد اقتضى على ذكر اسم لا، وهو (براح) وحذف خبرها. وهو رأى ضعيف؛ إذ ورد خبر (لا) فى شواهد كثيرة، وفيما قدمناه منها غنى عما لم نقدمه.

---

(1) انظر: شرح التصريح ١/ ١٩٩، وهمع الهوامع ١/ ١٢٥، والدرر ١/ ٩٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٣، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٤٠، ورصف المبانى ٢٦٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٨.

(2) الدرر ١/ ٩٨، والأشمونى ١/ ٢٥٣، والهمع ١/ ١٢٥.

(3) ديوان أبى الطيب ٣٧٦ والبيت من قصيدة المشهورة التى مطلعها:

كفى بك داء أن ترى الموت شافياً ... وحسب المنايا أن يكون أمانيا

الأداة الثالثة – "إن" النافية: [1]

يمكن أن تعد "إن" المكسورة الهمزة الساكنة النون من قبيل المشترك اللفظى؛ إذ إنها يمكن أن تكون أداة شرط، كما يمكن أن تكون أداة نفى. و(إن) النفية قد تدخل على الجملة الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّا ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [2]، وقوله: ﴿ إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا ﴾ [3]، وقوله: ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [4]، و﴿ وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ ﴾ [5]. وقد تدخل على الجملة الاسمية أو الظرفية نحو قوله سبحانه: (إن الكافرون إلا فى غرور)[6]، و﴿ إِنْ أُمَّهَٰتُهُمْ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔى وَلَدْنَهُمْ ﴾ [7] و﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [8]، و﴿ إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ ﴾ [9].

وتفيد (إن) هذه فى دخولها على الجملة النفى باتفاق النحويين. ولكنهم اختلفو فى عملها عند دخولها على الجملة الاسمية؛ إذ لم يرد فى التراث النحوى إلا عدد محدود من الشواهد التى يظهر فيها عمل "إن" النافية مماثلا لعمل "ليس". ولذلك ألحقها بها بعض النحويين فحسب رعاية لهذه المأثورات. ومنها قول أهل العالية: إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية، وقولهم: إن ذلك نافعك، بالنصب، وبها وردت قراءة سعيد بن جبير:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ [10]، وقول الشاعر:

إن هـو مـستوليا علـى أحـد ... إلا علـى أضـعف المجـانين

---

(١) انظر المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٢٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٤ – ١٢٥، والمقرب ١/ ١٠٥، وشرح المفصل ٨/ ١١٢، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٥، وشرح الفاكهى ٢/ ٢٠.

(٢) من الآية (١٠٧) من سورة التوبة.

(٣) من الآية (١١٧) من سورة النساء.

(٤) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء.

(٥) من الآية (١١١) من سورة الأنبياء.

(٦) من الآية (٣٠) من سورة الملك.

(٧) من الآية (٢) من سورة المجادلة.

(٨) من الآية (٢١) من سورة مريم.

(٩) من الآية (٦٨) من سورة يونس.

(١٠) من الآية (١٩٤) من سورة الأعراف.

وقول الآخر:

إن المــرء ميــتا بانقــضاء حــياته ولكــن بــأن يبغــى علــيه فــيخذلا

وجلى أن هذه النصوص التى ظهر فيها عمل "إن" عمل "ليس" تتفق فى أنها قد التزمت الترتيب بين معموليها، كما لم ينتقض النفى فيها، كذلك لم تتكرر (إن) نفسها ولم تدخل على اسمها، وهى الخصائص التى جعلت النحاة القائلين بعملها يشترطونها.

الأداة الرابعة - "لات":(١)

لعل الشئ الوحيد الذى اتفق فيه النحاة عند تناولهم "لات" هو دلالتها، فهى تفيد عندهم النفى باتفاق، ثم إنهم اختلفوا بعد ذلك فى كل ما يتصل بها: فى لفظها وفى تصنيفها، وفى وظيفتها، وفى مدخولها جميعاً.

- أما لفظها فقد اختلف فيه هل هو بسيط أو مركب، فمن النحاة من ذهب إلى أنه كلمة بسيطة ومنهم من ذهب إلى أنه لفظ مركب من أكثر من كلمة، وهى: "لا" النافية و"التاء" التى اختلف فيها: أهى تاء التأنيث حركت للتخلص من الساكنين أو تاء زائدة.

- وأما تصنيفها فقد اختلفوا فيه أيضاً بين اعتبارها فعلا، أو اعتبارها حرفا. كما اختلف القائلون بفعليتها بين اعتبارها فعلا تاما على وزن "فعل" بفتح العين ومضارعة "يليت" على وزن "يفعل" بكسرها. أو اعتبار أصله "ليس" بكسر الياء ثم قبلت ألفا وفقا للقاعدة، ثم أبدلت السين تاء كما فى إبدالها فى لفظ (ست) إذ أصلها سدس.

- وأما وظيفتها النحوية فمختلف فيها كذلك:

فمن النحاة من ذهب إلى أنها لا تعمل شيئا، فإن كان الاسم التالى لها مرفوعا كان مبتدأ حذف خبره، وإن وقع منصوبا كان مفعولا لفعل محذوف، وإن كان مجرورا فعلى إضمار الجار "من الاستغراقية".

ومنهم من رأى أنها تعمل عمل "لا" النافية للجنس: تنصب الاسم وترفع الخبر، فكأنها "لا" التى للتبرئة زادت عليها التاء.

---

(١) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٥٧، وشرح التصريح ١/ ١٦٩ - ٢٠٠، وهمع الهوامع ١/ ١١٦، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢١، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٥.

ومنهم من رجح أنها تعمل عمل "ليس" – ترفع الاسم وتنصب الخبر – بشرطين:

١- أن يكون معمولها لفظ "الحين" نحو: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [(١)].

٢- الاكتفاء بأحد الركنين وعدم الجمع بينهما، والغالب ذكر المنصوب وحذف المرفوع.

– وأما مدخولها فقد اختلف فيه أيضاً، فهل تدخل على لفظ (حين) وحده؟ أو يمكن أن تدخل على مرادفه؟ كأوان، وساعة. موقفان للنحاة: منهم من حصر مدخولها فى كلمة (الحين) وحدها، ومنهم من أجاز دخولها أيضاً على ما يرادفها مستشهداً بنحو قول الشاعر:

ندم البغاة ولات ساعة مندم ... والبغى مرتع مبتغيه وخيم

وقول الأعشى[(٢)]:

لات هنا ذكرى جبيرة أو من ... جاء منها بطائف الأهوال

وقول الشاعر شبيب بن جعيل التغلبى[(٣)]:

حنت نوار ولات هنا حنت ... وبدا الذى كانت نوار أجنت

وقول أبى زبيد الطائى:

طلبوا صلحنا ولات أوان ... فأجبنا أن ليس حين بقاء

وقول الآخر:

وذلك حين لات أوان حلم ... ولكن قبلها اجتنبوا أذاتى

بل إن من النحويين من أجاز دخولها على غير المرادف أيضاً، كما فى بيت الأفوه الأودى:

ترك الناس لنا أكتافهم ... وتولوا لات لم يغن الفرار

---

(١) من الآية (٣) من سورة (ص)

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٠٠، والبيت من قصيدته المشهورة فى ديوانه (١٦٣):

ما بكاء الكبير بالأطلال ... وسؤالى فما ترد سؤالى

(٣) الدرر اللوامع ١/ ٩٩.

وواضح من هذا العرض الموجز أن إلحاق (لات) بليس فى العمل هو قول فريق محدود من النحاة، وأنه قول لا يستند إلا إلى عدد جد محدود من النصوص اللغوية التى لم يرد فيها طرفا الإسناد فى الجملة قط بل أحدهما فحسب. الأمر الذى فتح الباب للتأويلات النحوية. مما جعل إلحاقها بليس أقرب إلى أن يكون رأياً نحوياً منه إلى وصف الظاهرة اللغوية.

مسائل ختامية

أولا – دخول الباء على أخبارها: (1)

أجاز النحويون القائلون بإلحاق هذه الأدوات بليس جر خبر (ما) و(لا) بالباء الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ﴾ (2).

وقول الشاعر (3):

أمـــا والله أن لـــو كـــنت حـــراً   ومـــا بالحـــر أنـــت ولا القمـــين

وقول سواد بن قارب السدوسى فى مدح النبى (4):

فكـــن لى شـــفيعا يـــوم لا ذو شـــفاعة   بمغـــن فتـــيلا عـــن ســـواد بـــن قـــارب

ثانيا – دخول همزة الاستفهام عليها:

أجاز النحويون دخول همزة الاستفهام على (ما) الحجازية دون أخواتها من بقية الملحقات بليس، وإذا دخلت همزة الاستفهام على (ما) أثرت فيها من حيث المعنى ولكنها لا تغير من عملها، فحين تقول: أما طالب حاضراً، عملت (ما) مع إفادة الجملة الاستفهام عن النفى.

ثالثا – حذف بعض معمولاتها

لا يجيز النحويون حذف معمولى أى أداة من الأدوات الأربع، كذلك لا يجيزون حذف أحد معمولى (ما) و(لا) و(إن). فى حين يوجبون حذف أحدهما مع (لات) كما ذكرنا.

---

(1) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٧، وشرح التصريح ١/ ٢٠٢، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥١، والمغنى ١/ ١٦٠.

(2) من الآية (٤٦) من سورة فصلت.

(3) هذه رواية ابن عصفور المقرب ١/ ١٠٣، وفى البيت روايات متعددة لا تخرجه عن كونه شاهدا، انظر: شرح شواهد المغنى ١١١، والتصريح ١/ ٢٠٢، والأشمونى ١/ ٢٥١.

(4) همع الهوامع ١/ ١٢٧، والدرر اللوامع ١/ ١٠١.

ثالثا (كاد) وأخواتها

يجعل النحويون من بين الأدوات التى تدخل على الجملة الاسمية فتقيدها بها تضيفه إلى معناها من معان إضافية، وما تضفيه على بنيتها من تغيير فى الحالة الإعرابية (كاد) وأخواتها.

أما المعانى التى تضيفها إلى (الحكم) المستفاد من الجملة الاسمية فيتجلى فيها تضيفه هذه الأدوات من الدلالة على الشروح فى هذا الحكم، أو مقاربته، أو الرجاء فيه.

وأما التغير فى الحالة الإعرابية المقررة لطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية فيتمثل فى المحل الإعرابى للخبر، إذ هو النصب لا الرفع.

ويصنف النحويون هذه الأدوات فى عداد الأفعال، ولكنهم يقسمونها تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة.

* فهى تنقسم بحسب دلالتها إلى ثلاثة أقسام: ما يفيد الشروع، وما يفيد المقاربة، وما يفيد الرجاء(١):

- أما ما يفيد الشروع فمجموعة من الأدوات تعنى شروع المسمى بالاسم فى الخبر، وهى:

١- (طفق) - بكسر الفاء وفتحها، والكسر أشهر - قال تعالى: ﴿ **وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ** ﴾(٢).

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠٣، وهمع الهوامع ١/ ١٢٨، وشرح الأشمونى ١/ ٢٥٧، والمقرب ١/ ٩٨، والأصول لابن السراج ١/ ، وشرح المفصل ٧/ ١١٩ ،وتسهيل الفوائد ٥٩، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢٢.

(٢) من الآية (٢٢) من سورة الأعراف.

٢- (جعل)، نحو قول ابن أحمر الباهلى، أو أبى حية النمرى[١]

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلنى ... ثوبى فأنهض نهض الشارب السكر

وكنت أمشى على رجلين معتدلا ... فصرت أمشى على رجل من الشجر

٣- (أخذ)، نحو قول الشارع:

فأخذت أسأل والرسوم تجيبنى ... إلا اعتبار إجابة وسؤال

٤- (علق)، نحو قول الشاعر)

أراك علقت تظلم من أجرنا ... وظلم الجار إذلال المجير

٥- (أنشأ)، نحو قول الشاعر:

لما تبين ميل الكاشحين لكم ... أنشأت أعرب عما كان مكنونا

٦- (هبَّ)، بتضعيف الباء، نحو قول الشاعر:

هببت ألوم القلب فى طاعة الهوى ... فلج كأنى كنت باللوم مغريا

- وأما ما يفيد المقاربة فأدوات تفيد قرب وقوع الخبر للمسمى بالاسم، وهى:[٢]

١- (كاد)، نحو قول ذى الرمة:

وأسقيه حتى كاد مما أبثه ... تكلمنى أحجاره وملاعبه

٢- (كرب)، بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح، نحو قول الكلحبة اليربوعى.

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة: هند غضوب

٣- (أوشك)، نحو قول الشاعر:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا ... إذا قيل هاتوا أن يملوا فيمنعوا

٤- (هلهل)، نحو: قول الشاعر:

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت ... نفوسهم قبل الإماتة تزهق

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ١٠٣.

(٢) المقرب ١/ ٥٩، والهمع ١/ ١٢٨، والتصريح ١/ ٢٠٣، وشرح المفصل ٧/ ١٢٦.

٥- (أولى)، نحو قول الشاعر:

فعـــادى بــــين هاديــــتين مـــنها وأولى أن يـــزيد علــــى الـــثلث

٦- (ألم)، نحو ما أثر فى الحديث: إن مما ينبت الربيع يقتل أو يلم، أى يلم أن يقتل، وأيضا: لولا أنه شئ قضاه الله لألمّ أن يذهب ببصره.

- وأما ما يفيد الرجاء فثلاث أدوات تدل على رجاء المتكلم فى الخبر لحبه إياه، وهى[1]:

١- (عسى)، نحو قوله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾[2]، وقول هدبة بن خشرم:

عــسى الكــرب الــذى أمــسيت فــيه يكـــــون وراءه فـــــرج قــــريـب

٢- (أخلولق)، نحو: اخلولقت السماء أن تمطر.

٣- (حرى)، فيما ذكر ابن مالك، وأنكرها أبو حيان، نحو قول الأعشى[3]:

إن تقـل هــن مــن بنــى عـبد شمــس فحــــرى أن يكــــون ذاك وكانــــا

* وتنقسم بحسب التصرف والجمود إلى قسمين: أفعال جامدة لا تتصرف، وأفعال محدودة التصرف[4]:

- أما الأفعال الجامدة فهى: أخذ، وعلق، وأنشأ، وهب "من أفعال الشروع"، وهلهل، وأولى، وألم "من أفعال المقاربة"، وحرى، وأخلولق "من أفعال الرجاء". فهذه الأفعال تلزم صيغة الماضى، ولا يأتى منها مضارع ولا أمر، ولا غيرهما من المشتقات الاسمية.

- وأما الأفعال المحدودة التصرف فباقيها، وهى: كاد، وأوشك، وطفق، وجعل، وكرب، وعسى. وهى تتفاوت فيما بينها فيما يمكن الإتيان به منها من مشتقات.

١- فـ "كاد" يأتى منها المضارع، وقد اختلف فى صيغته، فقيل يكاد كيخاف، نحو قوله

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠٣، وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

(٢) من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٣) ليس البيت فى ديوانه، انظر قافية النون ٢٠٦ وما بعدها، ونسبته للأعشى فى الدرر اللوامع ١/ ١٠٣.

(٤) انظر: شرح الأشمونى ١/ ٢٦٤، والهمع ١/ ١٢٩، وشرح التصريح ١/ ٢٠٧.

تعالى: ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾[1]، وقيل: يكود كيقول، والأول أفصح لوروده فى القرآن.

ويأتى منها اسم الفاعل "كائد"، ومنه قول كثير عزة[2].

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهن بالذى أنا كائد

ويأتى منها المصدر، ونقل السيوطى فى الهمع عن قطرب أن مصدر "كاد" كيدا، وكيدودة[3]، ونقل عن غيره أن المصدر: كوادا. ومكادا، وفى شرح التصريح أنه يأتى على كود كقول[4].

٢- و"أوشك" يأتى منها المضارع وهو كثير، حتى لقد ذهب بعضهم إلى أن استعمال صيغة المضارع أكثر شيوعا من استعمال الماضى، نحو قول أمية بن أبى الصلت وقيل أحد الخوارج:

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يلاحقها

ويأتى منها اسم الفاعل بكثرة أيضا، نحو قول أبى سهم الهذلى:

فموشكة أرضنا أن تعودا خلاف الأنيس وحوشا يبابا

وقول كثير بن عبد الرحمن:

فإنك موشك أن لا تراها وتغدو دون غاضرة العوادى

وذهب بعض النحاة إلى إمكان استخدام الأمر، والمصدر والتفضيل منها، ولم يستندوا فى ذلك إلى نصوص قاطعة الدلالة، الأمر الذى يجعل، آراءهم مجرد دعوى لا سند لها.

٣- بخصوص "طفق"، فى الهمع ما يفيد أن الجوهرى قد حكى لها مضارعا، وذكر لها فى شرح التصريح مصدرا على "فعول" بضم الفاء والعين، و "فعل" بفتحهما.

---

(١) من الآية (٣٥) من سورة النور.
(٢) الأشمونى ١/ ٢٦٥.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٩.
(٤) شرح التصريح ١/ ٣٠٧.

٤- أما "جعل"، فقد حكى الكسائى لها مضارعاً، إذ روى عنه قوله: إن البعير يهرم حتى يجعل إذا شرت الماء يمجه[١].

٥- و"كرب" يأتى منها المضارع نحو: يكرب كينصر، واسم الفاعل كما فى قول عبد قيس بن خفاف[٢]:

أبنـــى إن أبـــاك كـــارب يـــومه فـــإذا دعـــيت إلى المكـــارم فاعجـــل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة، واسمه مستتر فيه وخبره محذوف.

٦- وأما "عسى" فقد نقل السيوطى أن عبد القاهر الجرجانى قد حكى لها مضارعاً واسم فاعل[٣]، وقد اختلف فى مضارعها فقيل: يعسى بالياء، وقيل يعسو بالواو[٤].

* ثم تنقسم بحسب اقتران خبرها بـ (أن) المصدرية إلى أربعة أقسام: واجبة الاقتران بها، وواجبة التجرد منها، وراجحة الاقتران بها وراجحة التجرد منها.

١- أما واجبة الاقتران بها فأفعال ثلاثـة، هـى: أولـى، وحـرى، واخلولـق. تقـول. أولى محمد أن يصمد فى وجه الطغيان، وحرى الصديق أن يقبـل، وأخـلولـق العمـل أن يتـم.

٢- وأما واجبة التجرد منها فأفعال ثمانية، هى أفعال الشروع: طفق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، وقام – مضافا إليها: هلهل، من أفعال المقاربة. وقد تقدمت شواهدها.

٣- وأما راجحة الاقتران بها فكلمتان هما: (عسى)، و(أوشك). وقد وردت (عسى) فى القرآن ثلاثين مرة اقترنت فيها جميعاً بـ (أن)، ومن ذلك: ﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ ﴾[٥]، و﴿ عَسَى ٱللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأۡسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٦]، و﴿ فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾[٧]: ولم ترد مجردة

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٩.
(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠٨.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٩.
(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠٨.
(٥) من الآية (٢١٦) من سورة البقرة.
(٦) من الآية (٨٤) من سورة النساء.
(٧) من الآية (٢٢) من سورة محمد.

من (أن) إلا فى عدد جد محدود من الشواهد الشعرية، ومن ذلك قول هدية بن خشرم الذى جعله النحاة شاذاً:

عسى الكرب الذى أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب

الأمر الذى حدا ببعض النحاة إلى القول بأن اقتران خبرها بأن واجب وليس راجحاً فحسب[1].

ولم ترد (أوشك) فى النص القرآنى ولكن ما ورد لها فى المأثورات التى حفظها النحاة يقطع بأن اقتران خبرها ب(أن) راجح، فقد اقترنت هى ومشتقاتها فى هذه النصوص بأن، ولم ترد مجردة منها إلا فى بيتين، أحدهما نسبه أبو حيان لزهير[2] وليس فى ديوانه، وهو قوله:

حتى إذا قبضت أولى أظافره ... منها وأوشك مالم يلقه يقع

والآخر مختلف فى نسبته بين أمية بن أبى الصلت وأحد الخوارج وهو قوله[3]:

يوشك من فر من منيته ... فى بعض غراته يوافقها

٤- وأما راجحة التجرد منها ففعلان، هما: (كاد)، و(كرب). وقد وردت (كاد) فى القرآن هى ومضارعها فى أربعة وعشرين موضعاً تجرد خبرها فيها جميعاً من أن، ومن ذلك: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[4]، و﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾[5]، و﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ ٱلْأَرْضُ﴾[6]، ولم ترد مقترنة بـ(أن) إلا فى عدد محدود من الشواهد الشعرية، التى وصفها النحاة بالندرة، ومن ذلك قول شاعر مجهول[7]:

---

(١) تسهيل الفوائد ٥٩، والأشمونى ١/ ١٦٥.

(٢) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٠٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) من الآية (٧٦) من سورة الإسراء.

(٥) من الآية (٤٣) من سورة النور.

(٦) من الآية (٩٠) من سورة مريم.

(٧) انظر: الأشمونى ١/ ٢٦١، والخضرى ١/ ١٢٤.

كــادت الــنفس أن تفطــن علــيه   أذ غــدا حــشرريطة وبــرود

وقول آخر مجهول أيضاً[1]:

بيــتم قــبول الــسلم مــنا فكدتمــو   لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السيل

وبيت مشكوك فى نسبته إلى رؤية، وهو[2]:

ربــع عفــاه الدهــر طــورا فامحــا   قــد كــاد مــن طــول الــبلا أن يمــصحا

مما يجعل اقتران خبرها بأن مخالفا للشائع المطرد فى النصوص اللغوية. ولم ترد (كرب) فى القرآن أيضاَ، شأنها شأن"أوشك"، والنماذج الشعرية التى حفظها النحاة لها يطرد فيها تجرد خبرها من "أن" على عكس (أوشك)، ولم يحفظ النحاة لها شواهد اقتران فيها خبرها بأن إلا عدداً محدوداً، منه بيت أبى زيد الأسلمى[3]:

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما   وقــد كــربت أعــناقها أن تقطعــا

وبيت الحجاج:

قــد بــرت أو كــربت أن تــبورا   لمــا رأيــت بيهــسا مثــبورا

مما يشير إلى أن تجرد خبرها من "أن" راجح إن لم يكن واجباً.

* * *

وتنقسم بحسب إمكان استخدامها تامة إلى قسمين: أفعال لازمة النقصان، وأخرى يمكن أن تكون تامة وأن تكون ناقصة.

١- وكافة الأفعال- ما عدا "عسى"، و"اخلولق"، و"أوشك" - من النوع الأول، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة، أى داخلة على الجملة الاسمية؛ ولا بد لها من اسم وخبر.

٢- وأما"عسى" و "اخلولق"، و "أوشك"[4] فقد تعددت أساليب استعمالها تماما

---

(١) المصدران السابقان.

(٢) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٠٥، والمقتضب ٣/ ٧٥،

(٣) الدرر اللوامع ١/ ١٠٥.

(٤) انظر: همع الهوامع ١/ ١٢٨، وشرح التصريح ١/ ٢١٤، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٦٧، وشرح الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢٦.

ونقصانا، فإذا كانت ناقصة دخلت على الجملة الاسمية كسائر الأفعال الناقصة، وإذا وقعت تامة اكتفت بمرفوعها دون حاجة إلى منصوب بعدها.

وثمة حالات وقعت فيها ناقصة وجوبا، وأخرى جاز اعتبارها فيها ناقصة وجاز اعتبارها تامة،وثالثة يجب كونها فيها تامة.

- ويجمع الحالات الأولى عدم سبق هذه الأدوات بما يصلح أن يكون مفسراً لاسمها أو مرجعا له ووقوع المرفوع بعدها دون فصل بينهما، نحو:﴿ **فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ** ﴾ [1]، فقد دخلت عسى؛ على الجملة الاسمية عند النحاة دون أن تسبق بما يصلح أن يكون مرجعا لاسمها لأن اسمها ظاهر لا مضمر، قد تلاها من غير فاصل بينهما، ولذلك وجب أن تكون ناقصة ولفظ الجلالة اسمها، والمصدر المؤول خبرها.

- وتتمثل الحالات الأخر فى موضعين:

الأول ـ إذا تقدمها ما يصلح أن يكون مفسراً لاسمها أو مرجعاً له، نحو: ﴿ **وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا** ﴾ [2]؛ فإن من الممكن أن تعد ناقصة. ويكون اسمها – عند النحاة – ضميراً يعود إلى مرجع الضمير السابق. والمصدر المؤول خبرها. كما أن من الممكن أن تعتبر تامة، ولا تحتاج فى هذا الاعتبار إلا إلى مرفوع يقع فاعلا؛ ويكون مرفوعها المصدر المؤول بعدها.

ويتضح الفارق بين التوجيهين فى غير حالة الإفراد والتذكير، أى فى حالات التثنية والجمع والتأنيث؛لأنها إذا جعلت ناقصة وجب اتصالها بضمير مطابق لما قبلها يكون اسما لها، نحو: الطالبة عست أن تنجح، والطلاب عسوا أن ينجحوا، والطالبات عسين أن ينجحن، أما إذا اعتبرت تامة فإنها تتجرد من الضمير وتلزم حالة الإفراد والتذكير، فيقال: الطالبة عسى أن تنجح؛ والطلاب عسى أن ينجحوا.... إلخ، وبه ورد فى القرآن: ﴿ **لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ** ﴾ [3].

والثانى ـ إذا وقع بعدها المصدر المؤول يعقبه المرفوع، نحو قوله تعالى: ﴿ **عَسَىٰٓ أَن**

---

(١) من الآية (٥٢) من سورة المائدة.

(٢) من الآية (٥١) من سورة الإسراء.

(٣) من الآية(١١) من سورة الحجرات.

﴿يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [1] فإنه يجوز اعتبارها تامة، والمصدر المؤول بعدها مرفوعها، كما يجوز أن تعد ناقصة، ومرفوعها هو لفظ (ربك) أى الاسم المرفوع الواقع بعد الفعل، وأما منصوبها المصدر المؤول. وعلى هذا التوجيه يكون الخبر قد فصل بين الأداة واسمها، وهى مسألة خلافية بين النحاة.

ويتضح الفارق بين التوجيهين فى غير حالة الإفراد، أى فى حالتى التثنية والجمع، فلو اعتبرت تامة وجب تجريد الفعل الحالى لها – الواقع بعد (أن) – من علاماتها لإسناده إلى الاسم المرفوع بعده، ولو اعتبرت ناقصة وجب اتصاله بهذه العلامات؛ لأن الاسم التالى له ليس مرفوعا به وإنما وقع اسما للأداة الناقصة قبله، ففى نحو: عسى أن ينجح الطالبان، وقعت الأداة تامة، وفى نحو: عسى أن ينجحا الطالبان، لا مناص من اعتبارها ناقصة.

– وأما الحالة الثالثة التى يجب كونها فيها تامة، فهى خاصة ب(عسى) وتكون حينئذ فعلا تاما لازما بمعنى. اشتد، ويقع بعدها الاسم مرفوعا على أنه فاعل لها دون أن يصحبه الفعل، كما فى قول عدى بن زيد[2]:

لولا الحياء وأن رأسى قد عسى ... فيه المشيب لزرت أم القاسم

فالمشيب فاعل لعسى، بمعنى اشتد المشيب.

خصائصها السياقية:

أولا: يرى النحويون أن هذه الأدوات إنما تنسخ – أى تقيد – نمطاً خاصا من الجملة الاسمية. هو الذى يتوافر فيه عندهم شروط ثلاثة[3]:

الأول – أن يكون خبرها تركيباً إسنادياً فعليا، على نحو ما مثلنا من قبل، وشذ وقوعه مفرداً أو تركيباً إسناديًا اسمياً، وقد ورد الخبر مفردا بعد (كاد) فى قول ثابت بن جابر الملقب ب(تأبط شراً)[4]:

---

(١) من الآية (٧٩) من سورة الإسراء.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢١٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٠٣، وهمع الهوامع ١/ ١٣١، وتسهيل الفوائد ٥٩، وشرح الرضى على الكافية ١/ ٢٧٦، وشرح المفصل ٧/ ١١٩.

(٤) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٠٧.

فأبت إلى فهم وما كدت آيبًا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فقد وقع(آيبًا) خبراً لكاد، وهو مفرد مشتق. وكذلك ورد منفرداً بعد (عسى) فى المثل: عسى الغوير أبؤسا(١)، فقد وقعت (أبؤسا) وهى جمع بؤس بمعنى العذاب والشدة خبرا لعسى، وجعل منه بعضهم قول الشاعر(٢):

أكثرت فى العذل ملحا دائما ... لا تكثرن إنى عسيت صائما

وبعد (أوشك) فى قول حسان بن ثابت(٣):

من خمر نيسان تخيرتها ... ترياقة توشك فقر العظام

ومن النحاة من جعل من بينها (طفق) فى قوله تعالى: ﴿ **فَطَفِقَ مَسْحًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ**﴾(٤) جاعلا كلمة (مسحا) خبرا لها، وقد رفض ذلك كثير من النحاة، وخرجوا الآية على أن (مسحا) ليست خبر (طفق) بل مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: يمسح مسحا، والفعل المحذوف وفاعله هو الخبر.

كذلك ورد الخبر تركيباً إسناديا اسميا فى قول الحماسى(٥):

وقد جعلت قلوص بنى سهيل ... من الأكوار مرتعها قريب

فـ (قلوص) اسم جعل، و(مرتعها قريب) خبرها، وذلك شاذ. ومن ثم ينبغى أن يحفظ باعتباره جزءًا من المأثورات اللغوية دون أن يقاس عليه حتى لا تزداد دائرة الانفلات من الضوابط اللغوية اتساعا.

والثانى – أن يكون الفعل فى الخبر مضارعا، فلا يصح أن يكون ماضيا أو أمراً قط، وما ورد ماضيا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، ومن ذلك عند بعضهم قول ابن عباس:"فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا" فأرسل خبر (جعل) وهو

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧\١١٩.

(٢) انظر: شرح شواهد المغنى ١/ ١٥٢، والدرر اللوامع١، وشرح المفصل ٧/ ١٢٢، والمقرب ١/ ١٠٠.

(٣) انظر:شرح التصريح ١/ ٢٠٤، والديوان ٣٨١.

(٤) من الآية (٣٣) من سورة ص.

(٥) الدرر١/ ١٠٨.

فعل ماض وتوجيهه عندهم أن(إذا) منصوبة بجوابها، والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله، فأولى الجملة فى الحقيقة أرسل[١]، وهو توجيه لا يسلم من ضعف؛ لأن لأداة الشرط الصدارة فى جملتها بغض النظر عن العامل فيها.

والثالث – أن يرفع الفعل الواقع فى الخبر ضميراً عـائداً على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ** ﴾ [٢]، وشذ رفعه اسما ظاهرا فى قول أبى حية النمرى[٣]:

وقـد جعلـت إذا مـا قمـت يثقلنـى ... ثوبى فـأنهض نهـض الـشارب الـسكر

وفى قول ذى الرمة[٤].

وأســقيه حتــى كــاد ممــا أبــثه ... تكلمنـــى أحجـــاره وملاعـــبه

وجعل منه أبو حيان قول الفرزدق[٥]:

ومــاذا عــسى الحجــاج يــبلغ جهــده ... إذا نحــن جــاوزنــا حفــير زيــاد

برفع (جهده) على أنه فاعل (يبلغ)، وخالفه فى ذلك بعض النحاة الذين انقسموا فريقين: فمنهم من ذهب إلى جواز أن يرفع الفعل بعد (عسى) اسما ظاهراً استثناء من القاعدة العامة التى تحظر ذلك، ومنهم من رأى أن الصحيح رواية البيت بنصب (جهده) على أنه مفعول (يبلغ) جاعلا فاعله ضميرا وفقا للقاعدة العامة[٦].

ثانيا: يوجب النحويون ضرورة أن يوجد رابط بين أخبار هذه الأدوات وأسمائها؛ لأن الأخبار تراكيب إسنادية مغايرة للمبتدأ فى المعنى، يحتمون أن يكون هذا الرابط الضمير وحده دون غيره من بقية الروابط التى أجازوها للربط بين المبتدأ والخبر[٧].

ثالثا: لم يجز النحاة زيادة أى من هذه الأدوات فى بنية أى جملة أخرى كمل لم يجيزوا زيادة أى أداة أخرى فى بنية جملها.

---

(١) شرح التصريح ١/ ٢٠٣.
(٢) من الآية(٧١) من سورة البقرة.
(٣) الدرر اللوامع ١/ ١٠٩، والمقرب ١/ ١٠١، وشرح الرضى ٢/ ٣٠٧.
(٤) الدرر ١/ ١٠٨.
(٥) البيت فى ديوانه بتغير طفيف لا يخرجه عن أن يكون شاهداً، انظر ١/ ١٩.
(٦) التصريح ١/ ٢٠٥.
(٧) تسهيل الفوائد ٦٠.

وليس فى النصوص المحفوظة فى التراث النحوى ما يخالف هذه الأصل إلا عدد جد محدود من الأبيات التى اختلف النحاة فى توجيهها، ومنه قول حسان[1]:

وتكـــاد تكـــسل أن تجـــئ فراشـــها فـــى جـــسم خـــرعبة وحـــسن قـــوام

وقول الآخر:

أعـــاذل توشـــكين بـــأن تزينـــى صـــــــــــــريعا لا أزور ولا أزار

فقد زيدت (الباء) فى خبر(توشك) شذوذا، وقول قسام بن رواحة السنبسى الحماسى[2]:

عـسى طيـئ مـن طيـئ بعـد هـذه سـتطفئ غـلات الكلـى والجـوانح

إذ زاد (السين) بعد (عسى) عوضا من (أن) شذوذا.

رابعا: أجاز النحاة استخدام (كاد) أو مشتقاتها – دون بقية أخواتها – فى سياق النفى للدلالة على تعسر وقوع الفعل الذى بعدها، أو عدم وقوعه، أو عدم مقاربته الوقوع، فيكون أبلغ فى الدلالة على النفى من استخدام (كاد) مثبتة، وذلك لأن معنى (كاد) مثبتة الدلالة على مقاربة الفعل الذى بعدها، فإذا نفيت فقد نفيت هذه المقاربة.

ومن النحويون من رأى أن دلالة (كاد) المنفية على النفى غير صحيحة؛ لأنها تدخل لإفادة معنى المقاربة كما دخلت (كان) لإفادة الزمن، فإذا دخل النفى على كاد – سواء أكان قبلها أم بعدها – لم يكن إلا لنفى الخبر، ومقتضى هذا أنها إذا استعملت موجبة دلت على أن الفعل الذى بعدها قد وقع. حتى لقد شاع بين النحاة أن"نفى كاد إثبات، وإثباتها نفى" ومن خلال ذلك قال بعضهم ملغزا[3]:

أنحـوى هـذا العـصر ماهـى لفظـة جـرت فـى لـسانى جـرهم وثمـود
إذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وأن أثبـتت قامـت مقـام جحـود

ورد مجيبا ابن مالك بقوله:

نعـم هـى(كـاد) المـرء أن يـرى الحمـى فتأتـــى لإثـــبات بنفـــى ورود

---

(١) انظر: شرح الاشمونى ٧/ ١٢٠، وديوان حسان.
(٢) الدرر اللوامع ١/ ١٠٧.
(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١١٠.

وفى عكسها (ما كاد) أن يرى الحمى فخـــذ نظمهـــا غـــير بعيـــد

وبناء على هذا الاختلاف اختلف تفسير النحاة قول الله تعالى: **(إذا أخرج يده لم يكد يراها)** بين الدلالة على نفى الرؤية وإثباتها[1]. ونحسب نحن أن هذا الخلاف قد تأثر بالاتجاهات العقدية أكثر من استيحائه خصائص النصوص اللغوية، فإن دلالة" كاد" النصية على المقاربة، أى مقاربة اتصاف اسمها بخبرها، فنفيها دليل على انتفاء المقاربة. وهو أسلوب من أساليب النفى اللغوى لا الإثبات

خامسا: ثمة اتفاق بين النحاة على عدم جواز تقدم أخبار هذه الأدوات عليها، فلا يصح أن يقال: أن ينجح عسى محمد. وينجح كاد خالد[2]. أما تقدم أخبارها على أسمائها فحسب – أى توسط الخبر بين الأداة واسمها – ففيه تفصيل[3]:

فقد اتفق النحاة على جواز توسط الخبر بين الأداة واسمها إذا كان مجردًا من (أن) المصدرية، سواء كان تجرده منها واجبا أو راجحا أو قليلا. " فيصبح أن تقول: عسى أن يقوم زيد، ويوشك أن يقوم عمرو على أن يكون (زيد) اسم (عسى) و(عمرو) اسم (يوشك) وأن الفعل فى موضع الخبر"[4].

٣- أما إذا اقترن الخبر بـ (أن) – سواء كان اقترانه بها واجبا أو راجحا أو قليلا – ففى توسطه بين الأداة والاسم خلاف؛ إذ من النحويين من يجوز ذلك، وعلى رأسهم المبرد والسيرا فى وابن عصفور، ومنهم من يمنعه وهو اتجاه الشلوبين[5].

سادسا: لم يجز النحاة حذف أى من هذه الأدوات لما يستلزمه هذا الحذف من إخلال بالمعنى، أما حذف معموليها معا أو أحدهما فمرهون بالموقف اللغوى، فإذا كان ثمة ما يدل عليه ويشير إليه – فى اللفظ أو فى السياق – جاز حذفه عندهم[6]. وجعلوا من الحديث: من تأنى أصاب أو كاد. ومن عجل أخطأ أو كاد، وقول الحطيئة[7]:

مـا كـاد ذنبـى فـى جـار جعلـت لـه عيـشا وقـد ذاق طعـم المـوت أو كـربا

(١) شرح المفصل ٧/ ١٢٥، وشرح الأشمونى ١/ ٢٦٨.
(٢) همع الهوامع ١٣٦١٦.
(٣) السابق، وانظر: المقرب ١/ ١١١.
(٤) المقرب ١/ ١٠٠.
(٥) الهمع ١/ ١٣١، والبيت فى ديوانه (١٣٥) بتغير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.
(٦) المصدر نفسه: الهمع.
(٧) انظر: الدرر ١/ ١٠٨، وليس فى ديوانه.

وإذا لم يوجد دليل يدل على المحذوف لم يجز الحذف.

سابعا: وردت (عسى) فى بعض المأثورات اللغوية وقد اتصل بها ضمير النصب لا الرفع، نحو قول عمران بن حطان الخارجى[1]:

ولى نفـــس أقـــول لهـــا إذا مـــا ... تنازعنـــى لعلـــى أو عـــسانى

وقول صخر بن جعد الخضرى[2]

فقلـت عـسـاها نـار كـأس وعلـها ... تـشكى فآتـى نحـوها فأدعـوها

وقول رؤبة فى أرجوزته[3]:

تقـول بنتـى قـد أتـى إناكـا ... يـا أبـتا علـك أو عـساكا

وقد قيس عليه قولهم: عساك، وعساه، وعساها، وقد اختلفت فى تخريج مثل هذه النصوص، وأهم الآراء فيه ثلاثة:

١- من النحاة من ذهب إلى أن (عسى) باقية على فعليتها ولكنها أجريت فى إعرابها مجرى(لعل) لاتصال ضمير النصب بها كما اتصل بلعل. وهكذا يكون عملها فى مثل هذا الموضع عكس عملها الثابت لها؛ إذ هى هنا تنصب الاسم وترفع الخبر. ونسب ابن هشام هذا الرأى إلى سيبويه[4]. وهو ظاهر كلام ابن عصفور[5].

٢- ومنهم من رأى أنها باقية على فعليتها وعملها معا، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع، وهو اتجاه الأخفش[6].

وقد ورد بظهور الرفع فى الخبر فى بيت صخر السابق.

٣- ومنهم من قال: بأنها خرجت عن فعليتها فى هذا الموضع، وأنها فيه حرف من أخوات (إن شأنها شأن (لعل) ، وهو رأى نسبه السيرافى إلى سيبويه[7].

---

(١) المقرب ١/ ١٠١.
(٢) شرح الشواهد المغنى ١٥٣، والدرر اللوامع ١/ ١١١.
(٣) شرح التصريح ١/ ٢١٣.
(٤) انظر: المغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٢٢٥ ، وشرح التصريح ١/ ٢١٣.
(٥) المقرب ١/ ١٠١.
(٦) المغنى ٢٢٥.
(٧) المغنى ١/ ٢٢٢.

رابعاً: (إن) وأخواتها

من بين الأدوات التى لاحظ النحاة أنها تدخل على الجملة الاسمية فتحدث فيها تغييراً فى اللفظ وفى المعنى(إن) وأخوتها.

أما التغيير فى اللفظ فيتجلى فى نصب الاسم، وأما التغيير فى المعنى فيتمثل فى تلك المعانى الخاصة بالأدوات التى تضيفها على مضمون الجملة الاسمية. وهى معان يحاول بها المتكلم مواءمة الموقف اللغوى وتلبية حاجاته من ناحية، أو تصوير رؤيته الخاصة إزاءه شعوره تجاهه من ناحية أخرى. ومن الثابت أن خمساً من الأدوات تشارك (إن) فى هذا التغيير باتفاق، وقد أضاف إليها بعض النحاة أدوات أخر تشاركها عملها فى بعض الأحيان مع اختلاف فى شروط هذا العمل، والأمر الذى نميل معه إلى الاقتصار على الأدوات الست فحسب دون غيرهما[1]. وهى أدوات تصنف على أنها حروف باتفاق النحاة.

وهذه الأدوات هى[2]

١- (إنَّ) بكسر الهمزة وتشديد النون، وهى لتوكيد النسبة بين طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية، ونفى الشك عنها، ودحض الإنكار لها ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ كَانَتۡ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلۡفِرۡدَوۡسِ نُزُلًا﴾[3]

٢- (أنَّ) بفتح الهمزة وتشديد النون، وتفيد ما تفيد (إن) المكسورة الهمزة من المعانى،

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢١٠، وهمع الهوامع ١/ ١٣٢، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢٧.

(٢) انظر: المصادر السابقة، وشرح المفصل ١/ ١٠٢، ٨/ ٥٤، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٦١،و المقتضب وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٥٠، ٢٧٧، ٣٩١، ٣٩٢، وكتاب سيبويه ٢/ ١٣١، ٤/ ٢٣٣.

(٣) من الآية (١٠٧) من سورة الكهف.

وهى فى الحقيقة إنما تدخل على التركيب الإسنادى الاسمى أو الظرفى، فى حين تدخل المكسورة على الجملة أيضاً على نحو ما سنعرض له فى الحديث عن مواضع كل منها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ (١)

٣- (كأنَّ)(٢) بفتح الكاف والهمزة وتشديد النون، والمعنى الشائع لها هو الدلالة على التشبيه المؤكد، ومقتضاه كون الخبر أرفع درجة فى وجه الشبه من الاسم؛ لأنه المشبه به، نحو قول المجنون:

كأن القلب ليلة قيل يغدى ... بليلى العامرية أو يراح
قطاة عزها شرك فباتت ... تجاذبه وقد علق الجناح

ومن النحويين من أجاز استخدامها للدلالة على التحقيق، استناداً إلى قول الشاعر(٣):

فأصبح بطن مكة مقشعرا ... كأن الأرض ليس بها هشام

كما أن منهم من أجاز استخدامها للدلالة على التقريب، نحو: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرح آت، وكأنك بالدنيا ولم تسكن.

ومنهم من أجاز استخدامها للنفى كما فى نحو: كأنك المسئول عنا، أى لست المسئول عنا.

ومنهم من أجاز استخدامها للتعجب والإنكار، نحو: فعلت ما فعلت كأن الله لا يعلم ما تفعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ (٤).

ومنهم من رأى أنها تفيد الظن إذا كان الخبر تركيباً إسناديًّا فعليًّا، أو ظرفاً، أو وصفاً مشتقًّا، نحو: كأن محمداً نجحت جهوده، أو كأنه عند خالد أو فى الكلية ،أو ناجح.

٤- (لكنَّ)، بتشديد النون، وتفيد الاستدراك، وهو رفع ماقد يتوهم من الكلام السابق

---

(١) من الآية (٣١) من سورة الرعد.
(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٣، والمغنى ١/ ٢٧٧، وشرح التصريح ١/ ٢١٢، وشرح المفصل ٨/ ١٨.
(٣) انظر: شرح شواهد المغنى ١٧٤. وشرح التصريح ١/ ١١٢، والهمع ١/ ١٣٣، والدرر ١/ ١١١.
(٤) من الآية (٨٢) من سورة القصص.

عليها سلباً أو إيجاباً، فهو يدل مخالفة مابعده لما قبله سواء لأنه تقيضه، أو ضده، أو غيرهما من وجوه الاختلاف، نحو: ما لون الكتاب أحمر لكنه أخضر، والرجل شجاع لكنه بخيل.

٥- **(ليت)** [١]، وتفيد التمنى، وهو طلب أمر محبوب غير متوقع الحدوث، سواء أكان مستحيلا أم ممكناً. نحو قول الشاعر:

ألا لـيت الـشباب يعـود يـوماً   فأخـبره بمـا فعـل المـشيب

ونحو: ليت الطلاب متفوقون جميعاً، وبهذا يتضح أنها لا تستعمل فيما كان متوقع الحصول ، فلا يصح أن يقال: ليت المساء يقبل.

٦- **(لعلَّ)** [٢]، والاستخدام الشائع لها الدلالة على توقع أمر ممكن الحدوث، فإن كان محبوباً اصطلح عليه بالترجى، نحو: لعل الحبيب عنا راض، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا ﴾ [٣]، وإن كان غير محبوب سمى إشفاقًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ ﴾ [٤].

ومن النحاة من أجاز استعمالها للدلالة على التعليل، أخذًا من قوله تعالى: ﴿ لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴾ [٥].

كما أن منهم من أجاز استعمالها للدلالة على الاستفهام. رعاية لقوله سبحانه: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [٦].

وتدخل هذه الأدوات الست على بعض أنماط الجملة الأسمية، وهى تلك التى استوفت شروطًا محددة فى كل من المبتدأ والخبر.

أما المبتدأ ـ الذى يصبح بعد دخولها اسمًا لها ـ فيشترط فيه ما سبق أن اشترط فى اسم (كان) وأخواتها[٧]:

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ٨٤، والمغنى ١/ ٣٩١.
(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥، وشرح التصريح ١/ ٢١٢ وهمع الهوامع ١/ ١٣٤، والمغنى ١/ ٣٩٣.
(٣) من الآية(١) من سورة الطلاق.
(٤) من الآية (٦) من سورة الكهف.
(٥) من الآية (٤٤) من سورة طه.
(٦) من الآية (٣) من سورة عبس.
(٧) انظر من ٧٦ من هذه الدراسة.

١ - أن لا يكون واجب الابتداء به.
٢- وأن لا يكون واجب التصدر.
٣- وأن لا يكون واجب الحذف.
٤ - وأن لا يكون غير متصرف.

وأما الخبر فيشترط فيه ما سبق أن اشترط فى خبر (كان) أيضًا، وهو أن لا يكون طلبيًّا ولا إنشائيًّا خلافًا لابن عصفور الذى استشهد ببيت لأبى مكعب بن مالك يقول فيه[١]:

إن الــذين قتلــتم أمــس ســيدهم ... لا تحــسبوا لــيلهم عــن لــيلكم نامــا

وإذا توافرت هذه الشروط فى الجملة الاسمية ـ ونحوها الظرفية ـ صح دخول (إن) وأخواتها عليها، وأحدثت فيها الآثار اللفظية والمعنوية المرتبطة بها. ومن ثم شذ دخول أى من هذه الأدوات دون أن تحدث هذه الآثار ذاتها ومن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة[٢]:

إذا الـتف جـنح اللـيل فلـتأت ولـتكن ... خطــاك خفافًــا: إن حراســنا أســدًا

فقد نصب بإن الخبر أيضًا.

ومثله قول الآخر[٣]:

إن العجــــوز خــــبة جــــروزًا ... تأكـــل فـــى مقعـــدها قفيـــزًا

ونحوه قول العمانى أو أبى نحيلة[٤]:

كـــأن أذنـــيه إذا تـــشوقا ... قادمـــة أو قلمـــا محـــرفا

وقول الآخر:

ألا يـــا ليتنـــى حجـــرًا بـــولد ... أقـــام ولـــيت أمـــى لم تلدنـــى

وقول غيره[٥]: **يا ليت أيام الصبا رواجعًا**

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٥، والدور اللوامع ١/ ١١٣.
(٢) الدور اللوامع ١/ ١١٢،١١١.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) المصدر نفسه.
(٥) انظر: المغنى، وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٩١، وكتاب سيبويه ٢/ ١٤٢، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، ٨/ ٨١.

وهذه الأبيات ونحوها مخالفة لما استقر الأخذ به فى القواعد النحوية رعاية للمطرد فى النصوص اللغوية من الاقتصار على نصب الاسم دون الخبر. وقد حاول النحاة تأويلها ليطرد لهم الحكم النحوى، ولسنا بحاجة إلى هذا التأويل لأن القاعدة مرتبطة بما يطرد من الظواهر وليس بكل ما أثر من نصوص.

ووفقًا لذلك نستبعد أيضًا ما أجازه بعض النحويين من جواز اعتبار (لعل) حرف جر أخذًا بما ورد لها فى لهجة عقيل، من مثل قول كعب بن سعد الغنوى[1]:

فقلت: ادعُ أخرى وارفع الصوت جهرة   لعـل أبـى المغـوار منـك قـريب

إذ إن فى الأخذ بمثل هذا البيت خلطًا بين خصائص الفصحى واللهجات الأمر الذى يجب أن يبرأ منه التقعيد النحوى.

وهكذا نخلص إلى أنه إذا توافرت الشروط فى الجملة الاسمية صلحت لقبول (إن) وأخواتها فإذا دخلت عليها أحدثت فيها أثرًا معنويًا يتمثل فيما تضفيه كل أداة من معنى خاص بها، وآخر لفظيًا يتجلى فى نصب اسمها ورفع خبرها أى بقاؤه على نحو ما كان قبل دخولها.

* * *

خصائصها السياقية:

القاعدة العامة أن كل ما ثبت لطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية من أحكام تتصل بعلاقاتهما من حيث: التطابق، والترتيب، والحذف والذكر، يثبت لهما بعد دخول (إن) وأخواتها عليهما، بيد أنه مع ذلك تتميز الجملة الاسمية ـ وكذلك الظرفية ـ المقيدة بهذه الأدوات بعدد من الخصائص التى نشير إلى أهمها فيما يأتى:

أولا: فى الترتيب[2]:

- لا يجيز النحاة تقدم خبر أى من هذه الأدوات عليها مطلقًا، فلا يصح أن يقال:

---

(١) انظر: حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٣٢٥، وشرح التصريح ١/ ٢١٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٥، وشرح التصريح ١/ ٢١٤، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٢٩، والمقتضب ٤/ ١٠٩، ١٩٠.

ناجح إن محمدًا، كذلك لا يجيزون تقدم معمول أخبارها عليها أيضًا، سواء أكان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا أم غيرهما، فلا يصح أن يقال: فى الكلية إن محمدًا حاضر، ولا: الليلة لعل خالدًا قادم، ولا: الطعام إن محمدًا آكل.

- أما توسط الخبر بين الأداة واسمها فقد أجازه النحاة فى الجملة الظرفية ـ على نحو ما سنذكره فى موضعه ـ شريطة أن لا تكون الأداة (عسى)، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [1]، وقوله: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالاً ﴾ [2]، وقوله: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴾ [3]، وقوله: ﴿ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴾ [4].

بل قد يجب توسط الخبر إذا كان فى أحد المواضع التى يجب فيها أن يتقدم على المبتدأ فى الجملة الاسمية، كأن يتصل بالاسم ضميره نحو لو قيل: إن فى الدار ساكنها، وإن عند على صديقه.

ولا يجيز النحاة توسط معمول الخبر بين الأداة واسمها إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فلا يصح أن يقال: إن الطعام محمدًا آكل، أما إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فقد جاز تقدمه على الاسم وحده على سبيل التوسع فيهما، واستنادًا إلى نحو قول الشاعر:

فلا تلحنى فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلابله

* * *

ثانيًا: فى الحذف والذكر[5]:

القاعدة العامة أنه لا سبيل إلى حذف ما لا دليل عليه، أما ما يدل عليه دليل من الموقف أو السياق من طرفى الإسناد فى الجملة المقيدة بـ (إن) أو إحدى أخواتها، ففى حذفه تفصيل.

أما الاسم ففى حذفه اتجاهات:

---

(١) من الآية (٢٦) من سورة النازعات.
(٢) من الآية (١٢) من سورة المزمل.
(٣) من الآية (١٢) من سورة الليل.
(٤) من الآية (١٢) من سورة الليل.
(٥) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٤، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٩٧.

١ - اتجاه سيبويه وهو الجواز مطلقًا، وحكى الخليل عن العرب: إن بك زيد مأخوذ، وحكى الأخفش: إن بك مأخوذ أخواك، بالرفع فيهما على أن الاسم محذوف وما بعده تركيب إسنادى وقع خبرًا، ومنه الرواية النحوية لقول الفرزدق(١):

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتى ... ولكن زنجى عظيم المشافر

برفع زنجى على أن الاسم ضمير المخاطب، والتقدير: ولكنك.

وقول الآخر:

فليت دفعت الهم عنى ساعة ... فبتنا على ما خيلت ناعمى بال

٢- اتجاه ابن عصفور وهو قصر حذف الاسم على الشعر دون النثر.

٣- إجازة الحذف فى الشعر والنثر شريطة أن لا يؤدى حذف الاسم إلى أن يلى هذه الأدوات أفعال.

٤- استحسان هذا الحذف إذا لم يؤد إلى أن يلى (إن) أو إحدى أخواتها اسم يصح عملها فيه. وبذلك يترجح الحذف ويحسن إذا وليها جار ومجرور، أو ظرف، أو اسم ليس معمولا لها كما فى نحو: إن فى الدار قام زيد، وقول الأخطل(٢):

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذرا وظباء

إذ إن (من) ـ بفتح الميم ـ لا يصح أن تعرب اسم (إن) لأنها أداة شرط لها الصدارة فى تركيبها، وقول الآخر:

كان على عرنينه وجبينه ... أقام شماع الشمس أو طلع البدر

ويقدر الاسم ضمير الشأن محذوفًا فى هذه الشواهد ونحوها.

- وأما الخبر فأبرز الاتجاهات فى حذفه ثلاثة(٣):

---

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ٨٢، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٤، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٩٧، وشرح شواهد المغنى ٢٢٩، وكتاب سيبويه ٢/ ١٣٦.

(٢) انظر: المقرب ١/ ١٠٩، وشرح المفصل ٣/ ١١٥، والدرر ١/ ١١٥.

(٣) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٣، وشرح المفصل ١/ ١٠٣، وكتاب سيبويه ٢/ ١٤١.

١ - اتجاه سيبويه ومعه جمهور النحاة وهو الجواز مطلقًا، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، وسواء تكررت (إن) وأخواتها أم لم تتكرر.

ومنه قول الأعشى[1]:

إن محــــــلا وإن مــــــــرتحلا وإن فـــى الـــسفر إذ مـــضوا مهـــلا

بتقدير: إن لنا محلا وإن لنا مرتحلا.

وقول جميل[2]:

أتونـــى فقالـــوا جمـــيل تـــبدلت بثيـــنة إبـــدالا فقلـــت لعلـــها

والتقدير: لعلها تبدلت وبه يفسر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾[3]، والتقدير ـ والله أعلم ـ يعذبون.

بل إن حذف الخبر عند أصحاب هذا الاتجاه يتجاوز الجواز إلى الوجوب فى مواضع، أهمها[4]:

أ ـ إذا سدت مسده وأو المصاحبة، نحو: إنك ما وخيرًا، بزيادة (ما) والتقدير: إنك مع خير.

ب ـ إذا سدت الحال مسده نحو قول الشاعر:

إن اختـــيارك مـــا تبغـــيه ذا ثقـــة بـــالله مـــستظهرًا بالحـــزم والجلـــد

ومنه نحو: إن ضربى زيدًا قائمًا، وإن أكثر تقديرى الخطيب صريحًا.

جـ ـ إذا وقع بعد تعبير (ليت شعرى) تركيب استفهامى، نحو قول امرئ القيس[5]:

ألا لـيت شـعرى كـيف جـادت وصـلها وكـــيف تراعـــى وصـــلة المتغـــيب

والحق أن القول بالحذف فى هذه المواضع يستند إلى قصور ذهنى أكثر من امتداده عن

---

(١) شرح المفصل ١/ ١٠٣، وكتاب سيبويه ٢/ ١٤١، والبيت فى ديوان الأعشى (١٧١) بتغيير طفيف.

(٢) همع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٣.

(٣) من الآية (٤١) من سورة فصلت.

(٤) همع الهوامع ١/ ١٣٦، والدرر اللوامع ١/ ١١٤.

(٥) المصادر السابقة، وانظر: الديوان.

النص اللغوى؛ فإن سياق النصوص يوشك أن يحدد لفظ الخبر وقد أفاد بالفعل معناه، الأمر الذى يجعل من القول بحذفه نوعًا من تجاوز النصوص لا داعى إليه.

٢- اتجاه جمهور الكوفيين، وهو يمنع حذف الخبر مطلقًا إلا إذا كان الاسم نكرة، وهو اتجاه يضعفه السماع.

٣- اتجاه الفراء، وهو يحظر حذف الخبر مطلقًا إلا إذا تكررت الأداة، كما فى قول الأعشى السابق: إن محلا وإن مرتحلا، ويرده الجمهور بدعوى السماع أيضًا.

* * *

ثالثًا: اتصال (اللام) بجملتها[١]:

من الخصائص الأسلوبية لإن المكسورة الهمزة[٢] جواز دخول اللام فى جملتها لإفادتها مزيدًا من تأكيد معناها بناء على القاعدة العامة التى تقرر أن كل زيادة فى المبنى تفيد الزيادة فى المعنى، ويرى النحويون أن هذه اللام هى لام الابتداء التى كان حقها أن تدخل على المبتدأ فى بداية الجملة، ولكنها لما كانت للتأكيد، و(إن) للتأكيد فقد كره العرب اجتماعهما معًا لإفادة معنى واحد، ورأوا تأخيرها ـ أو زحلقتها ـ إلى ثنايا الجملة، ومن ثم شاع الاصطلاح عليها عند المتأخرين باللام "المزحلقة".

ومدخول "اللام المزحلقة" واحد من أربعة:

أولا ـ الخبر، نحو: إن خالدًا لناجح، وقوله سبحانه:﴿ إِنَّ رَبِّى لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ ﴾[٣]، ولا تدخل هذه على خبر (إن) إلا بشروط ثلاثة:

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٣٨، وشرح التصريح ١/ ٢٢١، والأشمونى ١/ ٢٧١، وشرح المفصل ٥/ ٦٣.

(٢) من المقرر عند النحاة أن لا يصح دخول هذه اللام إذا لم تسكن الأداة (إن) المكسورة الهمزة.
وقد شذ دخولها على خبر المبتدأ فى قول رؤبة:

أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة

كما شذ دخولها على خبر (أمسى) فى قول الشاعر:

مروا عجالا فقالوا كيف صاحبكم ... فقال من سألوا أمسى لمجهودا

وخبر (ما زال) فى قول كثير عزة:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها ... لكالهائم القصى بكل مراد

وخبر (لكن) فيما رواه حميد بن يحيى:

(ولكنى من حبها لعميد).

(٣) من الآية (٣٩) من سورة إبراهيم.

١- أن يكون الخبر مؤخرًا عن الاسم، فلا يصح دخول اللام إذا كان الخبر مقدمًا عليه.

٢- أن يكون الخبر مثبتًا، فلا يصح دخولها إذا كان منفيًا، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا﴾[١]، وما ورد مخالفًا لذلك شاذ، كما في قول أبي حرام بن غالب العكلي:

وأعلم أن تسليمًا وتركا   للامتشابهان ولا سواء

٣- أن لا يكون الخبر ماضيًا متصرفًا غير مقترن بقد، فلا يصح أن يقال: إن خالدا لرضى عن نفسه.

ومقتضى ذلك جواز كون الخبر مفردًا جامدًا، نحو: إن المجاهد لرجل عظيم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٍ﴾[٢].

أو مفردًا مشتقًا نحو: إن الإنسان لمقاتل بالضرورة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾[٣].

أو تركيبًا إسناديًا فعليا فعله مضارع، نحو: إن الرجل ليعمل يحدوه الأمل، ومنه قوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ﴾[٤].

أو فعله ماض جامد، نحو: إن الصدق لنعم الخلق، وإن الصبر لنعم السلاح، وإن الاستكانة لبئس الوشاح.

أو فعله ماض متصرف مقترن بـ (قد) على الراجح عند النحاة، نحو: إن محمدًا لقد قام بواجبه.

أو تركيبًا إسناديًا اسميًا نحو: إن لنحن المقاتلون دفاعًا عن المبادئ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾[٥]، وقول الشاعر[٦]:

فإنك من حاربته لمحارب   شقي، ومن سالمته لسعيد

---

(١) من الآية (٤٤) من سورة يونس.
(٢) من الآية (٦) من سورة الرعد.
(٣) من الآية (٨) من سورة إبراهيم.
(٤) من الآية (٦) من سورة العلق.
(٥) من الآية (١٦٥) من سورة الصافات.
(٦) انظر: الهمع ١/ ١٣٩، والدرر ١/ ١١٥.

وكذلك إذا كان الخبر ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، على ما سيأتى بيانه فى الجملة الظرفية.

ثانيًا: معمول الخبر، نحو: إن محمدًا لفى العلا محلق، وإن الإنسان لعند الشدائد يعرف معدنه. ولا تدخل اللام المزحلقة على معمول الخبر إلا بشروط ثلاثة أيضًا:

١- أن لا يكون معمول الخبر حالا، فلا يصح أن يقال: إن المكافح لمبتسمًا يموت.

٢- أن يتقدم معمول الخبر عليه، فلا يصح أن تدخل اللام على المعمول إذا تأخر.

٣- أن يكون الخبر صالحًا لدخول اللام عليه، وذلك بتوافر الشروط الثلاثة السابقة فيه.

فإذا توافرت هذه الشروط فى المعمول صح أنه تدخل عليه (اللام) وحده، كما صح أن تدخل على (الخبر) أيضًا، تقول: إن الطالب لفى عمله مجد، وتقول: إن الطالب فى عمله لمجد، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾[1]، لكن هل يجوز أن تدخل اللام عليهما معًا، فيقال: إن الطالب لفى عمله لمجد؟ خلاف بين النحاة، ومنهم من يأبى ذلك ومنهم من يجيزه استنادًا إلى ما حكاه الكسائى والفراء أن من كلام العرب قولهم: إنى لبحمد الله لصالح، إذ دخلت اللام على كل من الخبر (صالح) ومعموله (بحمد الله).

ثالثًا: الاسم، نحو: إن فى الكفاح لمحمدًا صادق، وشرط دخول اللام على الاسم كونه متأخرًا فى الجملة، وذلك بأن يسبقه الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[2]، أو معموله، نحو: إن عندك لزيد مقيم.

رابعًا: ضمير الفصل أو العماد، وهو ضمير رفع منفصل بين طرفى الإسناد فى الجملة بغية رفع توهم كون الخبر بعده تابعًا للمبتدأ ـ أو ما كان أصله المبتدأ ـ قبله. وتدخل اللام على هذا الضمير دون شروط، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾[3].

* * *

(١) من الآية (١١) من سورة العاديات.
(٢) من الآية (٢٦) من سورة النازعات.
(٣) من الآية (٦٢) من سورة آل عمران.

رابعًا: زيادة (ما) عليها[1]:

من الممكن أن تلحق بـ (إن) وأخواتها "ما" الزائدة فتفيد التركيب خصائص لفظية ومعنوية لا تستفاد بدونها، وتتمثل الخصائص اللفظية أولا فى إلغاء ما كان لها من أثر إعرابى، فالمبتدأ بعدها فى أرجح الأقوال مرفوع كما كان قبل دخول "إن" وأخواتها عليه، وهو "مبتدأ" وليس "اسما" للأداة التى سبقته، والخبر بدوره خبره لا خبر الأداة قبله، وثانيًا فى جعل هذه الأدوات ـ باستثناء "ليت" ـ صالحة للدخول على الجملة الفعلية دون أن تبقى مقصورة على الاسمية والظرفية وحدهما.

ورعاية لهذين الأثرين اللفظين يصطلح عليها جمهور النحاة بـ (ما) الكافة، لأنها تكف الأداة التى قبلها عن (العمل) فيما بعدها، كما تكفها عن الاختصاص بالدخول على الأسماء وحدها.

ولعل أهم الخصائص المعنوية تتمثل أولا فيما تفيد زيادة (ما) هذه من الدلالة على تأكيد المعنى العام المستفاد من الأداة التى تلحق بها: فهى تفيد مع (إن) و(أن) تقوية ما يستفاد منهما من التأكيد، ومع (كأن) تأكيد التشبيه، أو التقريب، أو النفى، أو الإنكار، وفق ما هو مستفاد من معنى الأداة فى السياق، ومع (لكن) تأكيد الاستدراك، ومع (ليت) تأكيد التمنى، ومع (لعل) تأكيد الترجى أو الإشفاق، وثانيًا فيما يستفاد من تركيبها مع (إن) و(أن) بصورة خاصة من إفادة الحصر، أى قصر المتقدم بعدها على المتأخر، وهكذا حينما تقول: إنما عمر مجتهد فقد دللت على حصر عمر فى الاجتهاد وحصره فيه، أما حين تقول: إنما مجتهد عمر، فقد دللت على حصر الاجتهاد فى عمر وقصره عليه، ومن الأول نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾[2]، وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: إنما الأعمال بالنيات. ومن الثانى نحو: إنما لكل امرئ ما نوى.

وإذا كفت الأداة بـ (ما) فالصحيح أنها تركب مع (ما) خطا حتى تشير صورتها إلى

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٣٢٥، وهمع الهوامع ١/ ١٤٢، والدرر اللوامع ١/ ١٢١، وشرح المفصل ٨/ ٥١، وكتاب سيبويه ٢/ ١٣٨، ١/ ٣٢١، والمغنى وحاشية الدسوقى عليه ١/ ٣٩١، ٣٩٤، وشرح شواهد المغنى ٢٣٦، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٨٣، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٣٥، والمقتضب ١/ ٥١، ٥٤، ٢/ ٣٦٣.

(٢) من الآية (١٧١) من سورة النساء.

العلاقة الوثيقة بينهما، كما لم يعد ثمة داع لاعتبار الجملة مع هذه الأدوات المركبة منسوخة؛ لانتقاء الأثر الإعرابى لها، وإن ظلت ـ فى تصنيفنا ـ مقيدة لما أضفته عليها هذه الأدوات ـ برغم تركيبها مع (ما) ـ من معان لا تستفاد بدونها.

ومثال "إن" المكسورة الهمزة وأختها المفتوحة قول الله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ (1).

ومثال "كأن" قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ (2).

ومثال "لكن" قول امرئ القيس(3):

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفانى ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى لمجد مؤثل ... وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى

ومثال "لعل" قول الفرزدق(4):

أعد نظرًا ياعبد قيس لعلما ... أضاءت لك النارالحمار المقيدا

أما "ليت" فمن الثابت أنها تبقى على اختصاصها بالجملة الاسمية والظرفية وأنه لا يصح دخولها ـ إذا لحقت بها "ما" الزائدة ـ على الجملة الفعلية، ولكن فى إلغاء أثرها الإعرابى ـ وهو نصب المبتدأ بعدها ـ خلاف بين النحاة، فمنهم من رأى إهمالها حملا لها على أخواتها، ومنهم من أجاز إبقاء أثرها رعاية لبقاء اختصاصها، وبالوجهين معًا ورد قول النابغة الذبيانى(5):

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع (الحمام) ونصبه.

ووصف "ما" الكافة بالزائدة للاحتراز حتى لا تدخل أنواع أخر من "ما" لا تؤدى

---

(1) من الآية (110) من سورة الكهف.

(2) من الآية (6) من سورة الأنفال.

(3) انظر: ديوانه، وشعراء النصرانية 1/ 60.

(4) رواية الديوان (1/ 212): (أعد نظرًا يا عبد قيس فربما)، والبيت بهذه الرواية لا شاهد فيه.

(5) انظر: ديوانه 14.

هذه الوظائف فى الجملة ولا نترك تلك الآثار اللفظية والمعنوية فيها، ومن ذلك "ما" الموصولة، والموصوفة، والمصدرية؛ ففى نحو: إن ما فعله خالد لكبير الأثر، لا تعد "ما" زائدة، ومن ثم لم تكف "إن" عن العمل؛ إذ هى هنا الموصولة وقعت اسمًا لإن، ومن ذلك قول الشاعر:

فــوالله مــا فارقــتكم قالــيا لكـــم ... ولكـــن مـــا يقــضى فــسوف يكـــون

فـ "ما" اسم موصول لا زائدة، فى موضع نصب، على أنها اسم "لكن" و "يقضى" صلتها، وجملة "فسوف يكون" خبرها، ودخلت الفاء فى خبرها لأن "ما" الموصولة شبيهة باسم الشرط فى الإبهام والعموم ولذلك دخلت الفاء فى الخبر كما تدخل فى الجواب"[١].

* * *

خامسًا: العطف على أسمائها[٢]:

من المتفق عليه عند النحويين جواز العطف على أسماء هذه الأدوات يستوى فى ذلك وقوع المحذوف قبل الخبر أم بعده، أى سواء أقحمت أداة العطف والمعطوف بها بين ركنى الإسناد أوأخرت بعدهما، وهكذا يمكن أن يقال: إن المجاهدين الذين معهم أشداء على الأعداء من كل الأدعياء، كما يمكن أن يقال: إن المقاتلين الصامدين قادرون على تحقيق النصر والذين يؤازرونهم، فإذا وقع العطف مقحمًا بين الاسم والخبر ـ كما فى المثال الأول وجب نصب المعطوف ومن ذلك قول رؤبة[٣]:

إن الـــربيع الجـــود والخـــريفا ... يـــدا أبـــى العـــباس والـــصيوفا

فقد عطف (الخريف) على (الربيع) الواقع اسمًا لإن قبل ذكر خبرها: (يدا أبى العباس) ولذلك وقع منصوبا.

أما إذا وقع العطف بعد ركنى الإسناد فى الجملة: الاسم والخبر، فالنصب جائز أيضًا عطفًا على لفظ الاسم كما فى لفظ (الصيوفا) فى بيت رؤبة السابق، والرفع جائز أيضًا عطفًا

---

(١) شرح التصريح ١/ ٣٢٥.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٢٦، وشرح المفصل ٨/ ٦٦، وشرح الأشمونى وحاشية الصبان عليه ١/ ٢٨٦، والخضرى على ابن عقيل ١٣٦، والمقتضب ٤/ ١١١-١١٢.

(٣) شرح التصريح ١/ ٢٢٦.

على محل الاسم، أو على أنه مبتدأ حذف خبره، ويكون من قبيل عطف التراكيب الإسنادية لا المفردات، شريطة كون الأداة (إن) أو (أن) أو (لكن) دون غيرها من بقية أخواتها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [1]، وقول الشاعر:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه ... فإن لنا الأم النجيبة والأب

وقول الآخر:

وما قصرت بى فى التسامى خؤولة ... ولكن عمى الطيب الأصل والخال

ومقتضى هذا أنه لا يجوز رفع المعطوف قبل استكمال طرفى الإسناد بذكر الخبر، وقد أجاز ذلك بعض النحاة استنادًا إلى نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ [2]، فقد عطف (الصائبون) بالرفع على محل اسم إن قبل ذكر الخبر ـ وهو التركيب الشرطى: من آمن بالله الآية ـ وأخذا بقول بعض القراء قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [3]، برفع (ملائكته) عطفًا على محل اسم إن قبل ذكر الخبر. وبهذا ورد قول بشر بن أبى خازم[4]:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم ... بغاة ما بقينا فى شقاق

حيث عطف (أنتم) وهو ضمير رفع على محل اسم (إن) قبل ذكر الخبر وقول ضابىء بن الحارث البرجمى[5]:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ... فإنى وقيار بها لغريب

إذا عطف (قيار) على محل اسم (إن) قبل ذكر الخبر أيضًا.

ونحسب أنه لا مانع من رفع المعطوف رعاية لهذه النصوص ونحوها، طالما اتضحت علاقته بأطراف الإسناد فى الجملة التى يتخللها.

---

(١) من الآية (٣) من سورة التوبة.

(٢) من الآية (٦٩) من سورة المائدة.

(٣) من الآية (٥٦) من سورة الأحزاب.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨.

(٥) انظر: شرح المفصل ٨/ ٦٨.

سادسًا: كسر همزة (إن) وفتحها[1]:

وضع النحاة قاعدة عامة لضبط كسر همزة (إن) وفتحها، خلاصتها أنه يتعين الكسر حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، ويتعين الفتح حيث يجب أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، ويجوز الوجهان إذا تعددت الاعتبارات بحيث يصح تقدير وقوع المصدر موقعها مع معموليها ويصح عدم تقديره. وفى إطار هذه القاعدة العامة حدد النحاة أبرز المواضع التى تتناولها كل حالة من الحالات الثلاث، وسنعرض لأهم هذه المواضع فيما يأتى:

أ ـ كسر همزة (إن):

تكسر همزة (إن) وجوبًا فى المواضع الآتية عند جمهور النحاة:

١ – أن تقع (إن) فى ابتداء الكلام حقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [2]، أو حكمًا نحو قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ [3].

٢ – أن تقع بعد (حيث)، نحو: جلست حيث إن محمدًا جالس.

٣ – أن تقع بعد (إذ)، نحو: زرتك إذ إن الوالد قادم من السفر.

٤ – أن تقع فى صدر الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾ [4].

٥ – أن تقع جواب قسم لم يذكر فعله نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [5]، أو ذكر الفعل واقترن الخبر باللام نحو: أقسمت إن خالدًا لموفق.

٦ – أن تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [6].

---

(١) انظر: شرح المفصل ٨/ ٦٠، وشرح التصريح ١/ ٢١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٣٦، وشرح الأشمونى ١/ ٢٧٣ وحاشية على شرح الفاكهى لقطر الندى ٢/ ٣٨، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٣٠، ومواضع مختلفة من كتاب سيبويه فى الجزء الثالث، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٣٤٨. والمقتضب ٢/ ٣٤٠، ٤/ ١٠٨.

(٢) من الآية (١) من سورة القدر.

(٣) من الآية (٦٢) من سورة يونس.

(٤) من الآية (٧٦) من سورة القصص.

(٥) من الآية (٢-٣) من سورة الدخان.

(٦) من الآية (٣٠) من سورة مريم.

٧- أن تقع حالاً، نحو قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ (١).

٨- أن تقع صفة لاسم عين نحو: أعجبت برجل إنه جسور.

٩- أن تقع قبل اللام المعلقة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ (٢).

١٠- أن تقع خبرًا عن اسم عين لم ينسخ، نحو: خالد إنه جسور، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ (٣).

ب ـ فتح الهمزة:

يتعين فتح همزة (إن) فى المواضع الآتية عند جمهور النحاة:

١- إذا وقعت (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر وقع فاعلاً، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ (٤).

٢- إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع مفعولاً غير محكى بالقول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ (٥).

٣- إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع نائبًا عن الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ (٦).

٤- إذا وقعت فى تأويل مصدر وقع مبتدأ حالا أو أصلا، نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ (٧)، وقوله: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ (٨)، و﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ (٩).

---

(١) من الآية (٥) من سورة الأنفال.
(٢) من الآية (١) من سورة المنافقون.
(٣) من الآية (١٧) من سورة الحج.
(٤) من الآية (٥١) من سورة العنكبوت.
(٥) من الآية (٨١) من سورة الأنعام.
(٦) من الآية (١) من سورة الجن.
(٧) من الآية (٣٩) من سورة فصلت.
(٨) من الآية (١٤٣) من سورة الصافات.
(٩) من الآية (٥) من سورة الحجرات.

٥- إذا وقعت ومدخولها فى تأويل مصدر وقع خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه، نحو: اعتقادى أن اليهودى غادر.

٦- إذا وقعت ومدخولها بعد حرف جر، نحو قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ﴾ (١).

٧- إذا وقعت ومدخولها فى محل جر بالإضافة، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ (٢).

٨- إذا وقعت ومدخولها فى تأويل مصدر تابع لما قبلها، سواء أكان معطوفًا نحو قوله تعالى: ﴿ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتِىَ ٱلَّتِىٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّى فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ (٣)، أو بدلاً نحو قوله سبحانه: ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ (٤).

جـ- جواز الكسر والفتح:

أجاز النحاة كسر همزة (إن) وفتحها فى عدد من المواضع التى اختلفوا فى توجيهها، فمن ذهب منهم إلى أن الأصل فيها استخدام التركيب الإسنادى قال بكسر الهمزة فيها، ومن قال منهم إن الأصل استخدام المفردات رأى فتحها، وأهم هذه المواضع ما يأتى:

١- إذا وقعت بعد فاء الجزاء، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (٥).

٢- إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، نحو قول الشاعر:

وكنت أرى زيدًا كما قيل سيدا   إذا إنه عبد القفا واللهازم

٣- إذا وقعت بعد (أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم، نحو: أما إنك فاضل.

٤- إذا وقعت بعد (لا جرم) نحو قوله تعالى: ﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ (٦).

---

(١) من الآية (٦٢) من سورة الحج.
(٢) من الآية (٢٣) من سورة الذاريات.
(٣) من الآية (٤٧) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٧) من سورة الأنفال.
(٥) من الآية (٥٤) من سورة الأنعام.
(٦) من الآية (٢٣) من سورة النحل.

٥- إذا وقعت بعد عاطف مسبوق بمفرد صالح للعطف عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾ [١].

٦- إذا وقعت بعد فعل قسم وليس بعدها اللام، نحو قول رؤبة:

لـــتقعدن مقعـــد القـــصى	منـــى ذى القـــاذورة المقلـــى
أو تحلفـــى بـــربك العلـــى	أنـــى أبـــو ذيالـــك الـــصبى

٧- إذا وقعت فى سياق تفيد فيه مع مدخولها التعليل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [٢]، وقوله: ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ﴾ [٣]، ومنه فى التلبية: لبيك إن الحمد والنعمة لك.

٨- إذا وقعت مع مدخولها خبرًا عن قول ومخبرًا عنها بقول وقائل القولين واحد، نحو: خير القول أنى أحمد الله.

٩- إذا وقعت بعد (حتى) ارتبط كسر الهمزة وفتحها بمعنى حتى فى السياق فإذا كانت ابتدائية وجب كسر الهمزة، نحو: مرض الرجل حتى إنهم لا يرجونه.

وإذا كانت جارة أو عاطفة وجب فتح الهمزة، نحو: عرفت أمورك حتى أنك غنى بنفسك.

وجلى أنه فى كافة هذه المواضع يتغير التوجيه الإعرابى فى حالة فتح الهمزة عنه فى حال كسرها؛ إذ إن الفتح يقتضى كون مدخولها مصدرًا مؤولاً وقع طرفًا لعملية إسنادية أو متعلقًا بأحد طرفيها، أما الكسر فيستلزم اعتبار ما بعدها قد استكمل مقومات التركيب الإسنادى من محكوم به ومحكوم عليه.

(١) من الآية (١١٨، ١١٩) من سورة طه.
(٢) من الآية (٢٨) من سورة الطور.
(٣) من الآية (١٠٣) من سورة التوبة.

مسائل ختامية

أولاً: تخفيف الأدوات[1]:

لاحظ النحويون أن ثمة صلة ما تربط بين "إن" وأخواتها ـ ماعدا "ليت" ـ وبعض الأدوات التى تشبهها لفظيًا شبهًا ناقصًا؛ إذ تماثلها فى مكوناتها الصوتية ماعدا الحرف الأخير منها الذى لا يوجد فيها، ومن ثم ربطوا بينها متصورين أن الأصل هو "إنّ" المشددة وأخواتها، وأن النماذج الأخرى التى لا تشديد للحرف الأخير فيها صور متطورة لها ومن ثم نشأت فكرة أن من الممكن تخفيف هذه الأدوات ـ باستثناء ليت وحدها.

ويرى النحويون أن القاعدة العامة أن يسلم تخفيف هذه الأدوات إلى زوال اختصاصها بالجملة الاسمية أو الظرفية، وأن يبطل بالتالى عملها، بيد أنه من الناحية العملية لم يجدوا مناصًا من استعراض نماذج الأدوات المخففة ولحظ خصائصها فى المأثورات اللغوية الواردة لها؛ حتى لا يظلوا أسرى الرؤية النظرية التجريدية وحدها، وقد أسلمهم ذلك إلى تقرير القواعد الآتية:

١ - بالنسبة لإن ـ المكسورة الهمزة ـ قالوا بإمكان تخفيفها فتصبح "إن" المؤكدة الساكنة النون التى يصح أن يليها الجمل الاسمية كما يليها غيرها؛ إذ يزول بالتخفيف اختصاصها ويندر إعمالها، وهى إذا عملت ـ على ندرة ما ورد لها ـ لا تعمل فى الضمير بل لابد من أن يكون اسمها اسمًا ظاهرًا بعدها.

أما إذا أهملت ـ على الشائع من آثارها ـ فإنه يجب أن تدخل اللام بعدها للتفرقة بينها وبين "إن" النافية حتى لا تلتبس بها فتؤدى إلى انعكاس المعنى المقصود من الجملة، نحو:

---

(١) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٣، وهمع الهوامع ١/ ١٤١، والصبان ١/ ٢٨٨، وحاشية الفاكهى على القطر ٢/ ٣١، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٣٦، وشـرح المفصل ٨/ ٧١، وكتاب سيبويه ٢/ ١٦٥، وارجع فى تحليل فكرة "التخفيف" إلى كتابنا: أصول التفكير النحوى ٣٢٨-٣٣٣.

إن خالد لناجح، ومن ثم لا يجب دخول هذه اللام إذا كانت الأداة المخففة "إن" عاملة لعدم اللبس آنئذ، وكذلك إذا وقعت الأداة فى سياق يستبعد النفى، كما فى قول الطرماح بن حكيم:

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالك كانت كرام المعادن

إذ المقام للمدح مما يقطع بكون "إن" فى البيت مؤكدة لا نافية.

والملحوظ أن كثيرًا من النصوص التى وقعت فيها "إن" هذه قد وليها فيها فعل ناسخ متصرف ماض أو مضارع. نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [١]، وقوله: ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [٢]، وقوله: ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [٣]، وقوله: ﴿ وَمَآ أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ﴾ [٤]، وقد ندر وقوع الفعل غير الناسخ بعدها، ومنه فى القرآن (إن لبثتم إلا قليلا) [٥]، وفى الشعر قول عاتكة بنت زيد الصحابية:

شلت يمينك إن قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

٢- بالنسبة لأن، المفتوحة الهمزة، أجازوا تخفيفها فتصبح "أن" الساكنة النون الدالة على التأكيد أيضا. ويرى جمهور النحاة أن تخفيف "أن" لا يستلزم إلغاء عملها خلافًا للقاعدة العامة، بيد أنه يجب أن يكون اسمها ضميرا مقدرا غير مذكور فى اللفظ – ويشيع كونه ضمير الشأن – وخبرها تركيبًا إسناديًا غير وصفى.

وإذا كان الخبر تركيبًا إسناديًا اسميًا أو ظرفيًا، لم يحتج إلى فاصل بينه وبين "أن" المخففة سواء أكان مثبتًا أم منفيًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [٦] وقول الأعشى: [٧]

---

(١) من الآية (١٤٣) من سورة البقرة.
(٢) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.
(٣) من الآية (٥١) من سورة القلم.
(٤) من الآية (١٨٦) من سورة الشعراء.
(٥) من الآية (٥٢) من سورة الإسراء.
(٦) من الآية (١٠) من سورة يونس.
(٧) البيت من قصيدته المشهورة التى مطلعها:

ودع هريرة إن الركب مرتحل وهل تطيق وداعا أيها الرجل؟!

فـى فتـية كـسيوف الـهند قـد علمـوا أن هالــك كــل مــن يحفــى وينــتعل

وقوله سبحانه: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبۡحَٰنَكَ﴾ (١).

وكذلك إذا كان تركيبا إسناديا فعليا فعله جامد أو دعاء، مثال ما فعله جامد قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ (٢)، ومثال ما فعله دعاء قراءة قوله سبحانه: (والخامسة أن غضب الله عليها) بتخفيف "أن" وكسر ضاد "غضب".

أما إذ وقع الخبر تركيبا إسناديا فعليا فعله متصرف وليس دالا على الدعاء فإنه يجب أن يفصل بينه وبين "أن" المخففة بفاصل حتى لا تلتبس بأن المصدرية فيضطرب المعنى.

وإذا كان هذا الفعل ماضيا مثبتا كان الفاصل، "قد" نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَعۡلَمَ أَن قَدۡ صَدَقۡتَنَا ﴾ (٣)

وإذا كان ماضياً منفياً كان الفاصل (لا) نحو: حسبت أن لا حضر الطلاب.

وإذا كان مضارعاً مثبتاً كان الفاصل حرف التنفيس: نحو قوله سبحانه: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾ (٤).

وإذا كـان مضارعاً منفيا كـان الفاصـل أداة النفى نفسهـا، ولا تكـون إلا (لا) نحـو: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾ (٥) أو (لن) نحو: ﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٌ ﴾ (٦)، أو(لم) نحو: ﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ (٧).

كذلك من الممكن أن يكون الخبر تركيباً شرطيًّا. شريطة كون أداة الشرط (لو) دون غيرها، نحو قوله تعالى: ﴿ أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ﴾ (٨).

---

(١) من الآية (٨٧) من سورة الأنبياء.
(٢) من الآية (٣٩) من سورة النجم.
(٣) من الآية (١١٣) من سورة المائدة.
(٤) من الآية (٢٠) من سورة المزمل.
(٥) من الآية (٧١) من سورة المائدة.
(٦) من الآية (٥) من سورة البلد.
(٧) من الآية (٧) من سورة البلد.
(٨) من الآية (٣١) من سورة الرعد.

وقوله: ﴿أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ﴾ [1]، و ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ [2]، و ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [3].

ويندر ورود التركيب اللغوى – مع(أن) المخففة – مخالفاً لهذه الضوابط، ومن النادر قول الشاعرة(جنوب) أخت عمرو ذى الكلب[4]:

بأنــك ربــيع وغــيث مــربع   وأنـــك هـــناك تكـــون الـــثمالا

فقد ظهر الضمير الواقع أيضا لها مخالفاً للأصل، ونحوه قول الآخر[5]:

فلـو أنـك فـى يـوم الـرخاء سـألتنى   طلاقــك لم أبخــل وأنــت صــديق

كذلك من النادر قول الشاعر[6]:

علمـــوا أن يؤملـــون فجـــادوا   قـــبل أن يـــسألوا بـــأعظم ســـؤل

إذا وقع الخبر تركيباً إسنادباً فعلياً، فعله متصرف غير دال على الدعاء، دون فصل.

٣- بالنسبة لكأن، أجاز النحاة تخفيفها فتصبح (كأن) الساكنة النون، وقد اختلف فى بقاء عملها عند تخفيفها، ولكن الرأى الشائع بين النحاة أنه يجوز بقاء عملها كما يجوز ثبوت اسمها وحذفه معاً، وبذلك ورد قول الشاعر:

كـأن وريـديـه رشـاء خـلـب

بنصب (وريديه) على أنه اسم (كان) المخففة.

كما أن الشائع بين النحاة جواز كون الخبر مفرداً وليس تركيباً إسناديًّا فحسب، وبه ورد قول كعب بن أرقم اليشكرى[7]:

ويـــوما توافيـــنا بـــوجه مقـــسم   كـــأن ظبـــية تعطـــو إلى وارق الـــسلم

---

(١) من الآية (١٤) من سورة سبأ.

(٢) من الآية (١٠٠) من سورة الأعراف.

(٣) من الآية (١٦) من سورة الجن.

(٤) انظر: شرح المفصل٨/ ٧٥.

(٥) السابق٨/ ١٣، والدرر اللوامع١/ ١٢٠.

(٦) الدرر١/ ١٢٠، وشرح التصريح ١/ ٢٣٣.

(٧) شرح التصريح١/ ٢٣٤، والدرر١/ ١٢١، وشرح الأشمونى١/ ٢٩٣.

فى رواية رفع (ظبية) على أنها خبر (كأن) المخففة.

ويرى النحويون أنه إذا حذف الاسم – أو قدر محذوفا – وكان الخبر تركيباً إسنادياً اسميا أو ظرفيا لم يحتج لفاصل، نحو قول الشاعر:[1]

وصـــــدر مـــــشرق النحـــــر كـــــأن ثـــــدياه حقـــــان

أما إذا كان تركيباً إسنادياً فعليا فإن ما ورد له من النصوص اللغوية محدود فى مجموعتين:

فى أحدهما – وقع الفعل ماضيا مثبتا مفصولا بقد، نحو قول الشاعر:[2]

لا يهولـــنك اصـــطلاء لظـــى الحـــرب فمحـــذورها كـــأن قـــد ألمـــا

وفى الثانيـة – وقـع الفعـل مضارعا منفيا بلم، نحو قوله تعالى: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [3].

٤- بالنسبة ل(لكن)، أجاز النحاة تخفيفها، فتصبح (لكن) الساكنة النون، ورأى النحاة – باستثناء يونس والأخفش – وجواب إلغاء مالها من أثر إعرابى عند تخفيفها، وبه وردت الآية: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [4].

٥- أما (لعل) فمن النحاة من قرر عدم جواز تخفيفها قط؛ لأن التخفيف مبنى على تصور وجود أداة أخرى مماثلة للأداة المخففة تماثلا كاملا إلى درجة التطابق الصوتى بينها، مع اختلاف بين الأداتين المتماثلتين فى الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية، وبما أنه لا يوجد مثيل لغوى لـ (لعل) المخففة فقد اضطر جمهور النحاة إلى القول بعدم جواز تخفيفها، وأن ضم التراث النحوى – برغم ذلك – صوتا مفرداً معزواً لأبى على الفارسى يجيز تخفيفها وإعمالها مخففه فى ضمير الشأن المحذوف – أو المقدر – بعدها.

ونحسب نحن أن مسألة" تخفيف (إن) وأخواتها" من قبيل التصور النحوى أكثر من كونها من باب التحليل اللغوى، فإن الأدوات قبل التخفيف ليست هى هى بعد

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٣٥، والهمع ١/ ١٤٣، وشرح المفصل ٨/ ٨٢

(٢) شرح التصريح ٢٣٥.

(٣) من الآية (٢٤) من سورة يونس.

(٤) من الآية (١٧) من سورة الأنفال.

التخفيف؛ فإن بينها مخالفة صوتية دائما، وسياقية ووظيفية أحيانا، فالقطع يتطور هذه عن ذلك مبنى على نمط من لمح تشابه افتراضى موقوت، وهو افتراض ذاتى أكثر منه موضوعى، فهو بذلك يفتقد الأساس المنهجى[1]:

ثانيا – صور من الخصائص السياقية لبعض الأدوات[2]:

١- تختص (أن) المفتوحة الهمزة بجواز وقوعها – مع معموليها – اسما لإن وأخواتها، شريطة (الفصل بينهما بالخبر) وقد مثل لذلك النحاة نماذج من الجملة الظرفية، نحو: إنَّ عندى أنك فاضل، وكأن فى تقديرى أنك جاد.

وقد أجاز هشام والكسائى ذلك دون فصل ومن غير قصر على الجملة الظرفية، كما فى نحو: أن أن زيدا منطلق حق، فقد وقعت (أن) الثانية ومعمولاها اسما لـ (إن) الأولى، ونحوها قول الشاعر:

وخبرتما أن أنما بين بيته ... ونجران أحوى والجناب رطيب

٢- كذلك تختص (أن) المفتوحة الهمزة بجواز وقوعها مع معموليها سادة مسد معمولى (ليت) عند جمهور النحويين نحو: ليت أنك ناجح.

فـ (إن) و معمولها سدا مسد معمولى (ليت).

وقد ألحق بعض النحاة بـ (ليت) فى جواز الاكتفاء بـ (إن) ومعموليها (لعل)، و(كأن)، و(لكن)، نحو: لعل أنك منطلق، ولكن أنك منطلق، وكأن أنك منطلق، فـ (إن) ومعمولاها فى الأمثلة قد سدت مسد معمولى الأدوات السابقة عليها.

٣- اختصت (لعل) بجواز اقتران خبرها بـ (أن) المصدرية المفتوحة الهمزة الساكنة النون، كما فى الحديث: لعل أحدكم ألحن بحجته.

ونحوه قول عمر بن أبى ربيعة[3]:

لعلهما أن يبغيا لك حيلة ... وأن يرحبا صدرا بما كنت أحصر

٤- يجيز بعض النحاة – وعلى رأسهم سيبويه – استخدام (إن) حرف جواب بمعنى

---

(١) انظر: أصول التفكير النحوى ٣٢٨- ٣٣٣.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٣٥، والدرر اللوامع ١/ ١١٣ وكتاب سيبويه ٣/ ١٦٠.

(٣) البيت فى ديوانه (١٨٨) بتغير لا يخرجه من كونه شاهدا.

نعم، ومن ثم لاتكون مقيدة للجملة الاسمية أو الظرفية، وبهذا تكون صيغة (إن) عندهم من قبيل المشترك اللفظى، ومرد هذا الجواز إلى بعض المأثورات اللغوية، ومن بينها قول ابن الزبير لرجل قال له: لعن الله ناقة حملتنى إليك – إذ أجابه: إن وراكبها، أى: نعم وراكبها، وإلى هذا الرأى استند الأخفش فى تخريج (إن) فى قوله تعالى:(إن هذان لساحران)[1]

ثالثا – (لا) النافية للجلس:

- يلحق النحويون بـ (إن) وأخواتها (لا) النافية للجلس لما يرونه من وجوه شبه تربط بينهما طردا وعكسا، وأهم وجوه الشبه هذه أربعة[2]:

١- أن كلا من(إن) و(لا) يدخل على الجملة الاسمية أو الظرفية دون سواهما من بقية أنواع الجملة العربية.

٢- أن كلا منهما تستعمل لإفادة التأكيد، فـ (لا) تفيد تأكيد النفى، و(أن) تفيد تأكيد الإثبات.

٣- أن من الممكن لمح ما بيهما من تناقض فى المعنى، وعلاقة التناقص تربط تلقائياً بين المتناقضين.

٤- أن كلا منهما لها حق الصدارة فى جملتها.

٥- بيد أن (لا) هذه لا تعمل مطلقا عمل(إن) فى كافة الجمل الاسمية الصالحة لدخول (إن) عليها[3]، بل لابد من استيفاء شروط محددة بالإضافة إليها لا تعمل (لا) عمل (إن) بدونها، وهذه الشروط هى[4]:

---

(١) انظر: كتاب سيبوبه ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى ٢/ ١٣٢، والبيان فى غريب إعراب القرآن لابن الأنبارى ٢/ ١٤٤، والحجة فى القراءات دراسة السبع لابن خالويه ٢٤٢ ، والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥. وقد درس أحمد الضانى هذه الآية دراسة مستفيضة فى بحثه للما جستير: ظاهرة التثنية فى اللغة العربية ٢٠ وما بعدها

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٤.

(٣) انظر:٣٦٧ من هذه الدراسة.

(٤) المصدر السابق، وانظر أيضا: شرح التصريح ١/ ٢٤١، وشرح الأشمونى ٣١٢، وتسهيل الفوائد ٦٧، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٤٠، وحاشية شرح الفاكهى لقطر الندى٣/ ٤٤، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٧٦، ٢٨٠، ٢٨٦، ورصف المبانى ٢٦١، والأصول ١/ ٤٦٤.

١- أن تستخدم (لا) لإفادة النفى. فلا تعمل إذا وقعت زائدة لتأكيد المعنى المستفاد من السياق، وشذ إعمالها زائدة فى قول الفرزدق:[1]

لـو لم تكـن غطفـان لا ذنـوب لهـا   إذًا لــلام ذوو أحـسابها عمـرا

٢- أن يكون المنفى بها الجنس بأسره لا أحد أفراده، فإن قصد نفى بعض أفراد الجنس عملت (لا) عمل (ليس) لا عمل (إن). فترفع الاسم وتنصب الخبر، نحو: لا مهمل ناجحا، ولا رجل فى المنزل بل رجلان. برفع ما بعد (لا) فى الموضعين.

٣- أن لا تسبق بجار، فإن سبقها حرف فإنها لا تعمل شيئاً ويجر الاسم التالى لها، نحو: حضرت بلا زاد، وشذ إعمالها إذا سبقت بجار كما فى نحو: جئت بلا شىء ببناء (شىء) على الفتح اسما لها شذوذا.

٤- أن يكون اسمها، نكرة وشذ إعمالها إذا كان اسمها معرفة عند جمهور النحويين.

وخالف الكوفيون فى ذلك؛ إذ أجاز بعضهم إعمالها فى العلم المفرد، نحو: لا زيد، والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، والمضاف للفظ(العزيز) أو (الرحمن) نحو: لا عبدالله، ولا عبد العزيز، ولا عبد الرحمن.

كذلك أجاز بعضهم إعمالها فى ضمير الغائب واسم الإشارة، نحو: لا هو، ولا هى، ولا هذين، ولا هاتين.

وكل ذلك خطأ عند جمهور النحاة، وقد أولوا ما ورد من المأثورات اللغوية التى ظاهرها إعمال (لا) النافية للجنس فى المعرفة، نحو قولهم فى المثل: قضية ولا أبا حسن لها، وقول عبد الله بن الزبير (بفتح الزاى وكسر الباء)[2]:

أرى الحاجـات عـند أبـى حبـيب   نكـدن ولا أمـيـة فـى الـبلاد

وقول أحد شعراء بنى دبير[3]:

(١) البيت فى ديوانه ١/ ٢٨٣ بتغير طفيف لا يخرجه من كونه شاهدا.
(٢) فى نسبة هذا البيت إلى ابن الزبير خلاف: إذ نسبته بعض المصادر إلى فضالة بن شريك، أو إلى ابنه عبدالله بن فضالة، انظر تخريجه فى ديوانه ١٤٦، والخزانة ٤/ ٦١.
(٣) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٢٤، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٩٦.

لا هيـــــثم اللـــــيلة للمطـــــى   ولا فتـــى مـــثل ابـــن خيـــبرى

وقول الآخر[1]:

نبكـــى علـــى زيـــد ولا زيـــد مـــثله   بـــرئ مـــن الحمـــى ســـليم الجـــوانح

ولعل أبرز وجوه تأويل هذه النصوص القول بأن اسم (لا) فيها محذوف، تقديره (مثل).

ويوجب بعض النحويين – فى حالة وقوع المعرفة بعدها – تكرارها – نحو : لازيد فى الدار ولا عمرو.

٥- أن يكون خبرها نكرة أيضاً، وذلك مبنى على أن الخبر لا يكون أعرف من الاسم، وما دام اسمها نكرة فقد وجب كون الخبر نكرة أيضاَ.

٦- عدم الفصل بين (لا) واسمها، فإن فصل أهملت (لا) وتعين رفع الاسم بعدها عند جمهور النحويين، نحو قوله تعالى:(لافيها غول)[2].

ويوجب بعض النحويين – فى حالة فصل (لا) عن اسمها – تكرارها، مستشهدين ببقية الأية السابقة:(ولا هم عنها ينزفون)[3].

٧- التزام الترتيب بين (لا) ومعموليها، فلا يصح أن يتقدم عليها اسمها أو خبرها، كما لا يجوز توسط الخبر بينها وبين اسمها مع بقاء عملها.

- ويرى النحويون أن القاعدة العامة أن تنصب (لا) اسمها تشبها لها بـ (إن)،بيد أنهم قد تناولوا بالتفصيل صور هذا النصب وفقاً لنوع الاسم نفسه. لأنه إما أن يكون (مفرداً)، أى: ليس مضافاً ولا شبيها بالمضاف، وإما أن يكون مضافاً أو شبيهاً به،

فإذا وقع الاسم مفردا فإن الأصل أنه يبنى على ما ينصب به: فهو يبنى على الفتح إذا كان

دالا على واحد، نحو: لارجل، أو جمع تكسير، نحو: لا رجال، أو اسم جنس نحو: لا قوم، ولا يهود، ولا ثمر.

---

(١) الدرر ١/ ١٢٤ والمقرب ١/ ١٠٩.

(٢- ٥) من الآية (٤٧) من سورة الصافات.

ويبنى على الكسر إذا كان مجموعا بالألف والتاء الزائدتين ، نحو: لا مؤمنات، ويجوز فيه أن يبنى على الفتح أيضاً، وقد ورد بهما معا قول سلامة بن جندل:[(١)]

إن الشباب الذى مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب

بكسر (تاء) لذات وفتحها، وقول الشاعر:

لا سابغات ولا جأواء باسلة ... تقى المنون لدى استيفاء آجال[(٢)]

بكسر (سابغات) بلا تنوين، وفتحها.

ويبنى على الياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالما وما ألحق بهما نحو قول الشاعر[(٣)]:

تعز فلا إلفين بالعيش متعا ... ولكن لوراد المنون تتابع

وقول الآخر:

يحشر الناس لا بنين ولا آ ... باء إلا قد عنتهم شئون

وقول الآخر[(٤)]:

أرى الربع لا أهلين فى عرصانه ... ومن قبل عن أهليه كان يضيق

وإذا وقع الاسم مضافا - أو شبيها به - أعرب ولم يبنِ، نحو: لا كلمة حق ضائعة، ولا قبيحاً فعله مبكى عليه. ولا طالباً حقا مهزوم دائماً، ولا محاصراً فكره صابر أبدا.

* * *

- بالإضافة إلى هذه القواعد التى حدد فيها النحويون استعمالات (لا) النافية للجنس وبعض آثارها المعنوية واللفظية، عرضوا لعدد من المسائل المتصلة بها بقية استكمال ضوابطها السياقية، وأهم هذه المسائل ما يلى:

---

(١) من الهمع ١/ ١٤٠، والأشمونى ٢/ ٨، وشرح التصريح١/ ٣٢٨، والخزانة ٤/ ٢٧ والدرر اللوامع ١/ ١٢٧.
(٢) الأشمونى ٢/ ٩.
(٣) الدرر اللوامع ١٢٦، والأشمونى ٢/ ٧.
(٤) الهمع ١/ ١٤٦ ، والدرر ١/ ١٢٦، والأشمونى٢/ ٧.

وصف الاسم[1]:

من الممكن أن يكون الاسم الموصوف معرباً، كما أن من الممكن أن يكون مبنياً كذلك فإن الوصف يمكن أن يكون مفرداً – أى ليس مضافاً ولا شبيهه – كما يمكن أن يكون غير مفرد.

وفى جميع الأحوال يجيز النحويون "نصب" الوصف عطفا على لفظ اسم (لا)، ورفعه، عطفاً على محل (لا) واسمها معا فإن محلهما معًا الرفع على الابتداء عندهم.

وقد أجاز النحويون بناء الوصف أيضا بشرطين:

أ- أن يكون الاسم الموصوف مبنيا مع (لا).

ب- وأن الوصف مفرداً متصلا بالاسم.

نحو: لا عمل خائن جدير بالاحترام. بفتح نون (خائن) على الفتح بدون تنوين، وبالتنوين على أنه منصوب، وبضمه مع التنوين على أنه مرفوع. وهكذا يجوز فى مثل هذا الوصف المستكمل الشروط ثلاثة أوجه إعرابية: بناؤها على الفتح، ونصبه ، ورفعه، جميعًا.

٢- العطف على الاسم[2]:

إذا عطف على اسم (لا) النافية للجنس التى لم تتكرر فى الجملة جاز فى المعطوف النصب والرفع ، كما فى الوصف. فالنصب عطفا على لفظ اسم لا ، و الرفع عطفا على محل لا واسمها.

أما إذا تكررت (لا) فإنه يجوز فى المعطوف – بالإضافة إلى النصب والرفع – البناء متى استوف الشروط، كما فى نحو: لا رجل ولا امرأة. ومن الرفع قول الراعى عبيد بن حصين[3]:

---

(١) انظر: همع الهوامع ١/ ١٤٦ ، وشرح التصريح ١/ ٢٣٩، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١٣، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٤٤، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٨٨، وحاشية على شرح الفاكهى للقطر ٢/ ٤٥.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣١٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٤، والأشمونى ٢/ ١٣، والخضرى ١/ ١٤٥.

(٣) انظر: الأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ١١ وكتاب سيبويه ٢/ ٢٩٥.

فمــا هجــرتك حتــى قلــت معلــنة   لا ناقــة لـــى فـــى هـــذا ولاجمــل

ومن البناء قول أمية بن أبى الصلت:

فـــلا لغـــو ولا تأثـــيم فـــيها   ومـــا فـــا هـــوا بـــه أبـــداً مقـــيم

وقد أجاز النحاة أن تكون (لا) فى هذه المواضع لنفى الوحدة لا الجنس، وبذلك تكون عاملة عمل (ليس)، كما أجازوا كونها نافية للجنس، أى عاملة عمل (إن)، وعلى ذلك يجوز فى حال إفرادها بصورة عامة وجهان: أن تكون عاملة عمل (إن) إذا كانت لنفى الجنس، وأن تكون عاملة عمل (ليس) إذا كانت لنفى الوحدة، وفى حال تكرارها يجوز اعتبار المتكرر من نوع واحد: نافيين للوحدة أو نافيين للجنس، كما يجوز كونهما من نوعين مختلفين: أحداهما لنفى الوحدة والأخرى لنفى الجنس. ورعاية لهذه الاعتبارت – التى لا يحددها إلا الموقف اللغوى – أجاز النحويون فى نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله – الصور الآتية:

١- لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله – بفتح اسم (لا) فى الموضعين – على اعتبار "لا" نافية للجنس عاملة عمل (إن) فيهما.

٢- لا حولَ ولا قوةً – بفتح اسم (لا) الأولى ونصب ما بعد (لا) الثانية – على اعتبار أن الأولى نافية للجنس والثانية زائدة والاسم منصوب بعدها عطفاً على اسم لا الأولى.

٣- لا حولَ ولا قوةُ – بفتح اسم (لا) الأولى، ورفع اسم (لا) الثانية – على اعتبار أن الأولى لنفى الجنس والثانية لنفى الوحدة.

٤- لا حولٌ ولا قوةٌ – برفع ما بعد (لا) فى الموضعين – على أن (لا) فيهما نافية للوحدة عاملة عمل (ليس)

٥- لا حولُ ولا قوةَ – برفع ما بعد لا الأولى وفتح ما بعد لا الثانية – على أن (لا) الأولى نافية للوحدة عاملة عمل (ليس)، ولا الثانية نافية للجنس عاملة عمل (إن).

٣ـ دخول همزة الاستفهام على (لا) [1]:

أجاز النحويون دخول همزة الاستفهام على (لا) لإفادة عدد من المعانى التى لا سبيل

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٤٧ وشرح التصريح ١/ ٢٤٤، والأشمونى ٢/ ١٤٠ والخضرى ١/ ١٤٥.

إلى فهمها من السياق بدونها، دون أن يغير دخولها من الوظيفة النحوية لها، وهى نصب الاسم بعدها لفظاً أو محلا.

وقد تدخل همزة الاستفهام على(لا) لإفادة الاستفهام عن الجملة المنفية بلا بعدها، كقول قيس بن الملوح[1]:

ألا إصطبار لسلمى أم لها جلدُ ... إذًا أُلاقى الذى لا قاه أمثالى

وقد تفيد الاسفهام الإنكارى بما يتضمنه ذلك من توبيخ ولوم وتقريع

كقول الشاعر[2]:

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده هرم

وقول حسان بن ثابت، وقيل خداش بن زهير[3]:

ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلا تجشؤكم حول التنانير

كما قد تفيد التمنى، كقول الشاعر[4]:

ألا عمر ولّى مستطاعٌ رجوعه ... فيرأبَ ما أثأت يد الغفلات

وينبغى التفرقة بين هذه الأداة المركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية العاملة عمل (إن)، وبين (ألا) التى تفيد التنبيه فى حال دخولها على الجملة الاسمية أو الظرفية فلا تعمل فيها شيئاً من الناحية الإعرابية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[5] وقوله: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[6]. أو تفيد الحث والتحضيض عند دخولها على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ

---

(١) الدرر اللوامع ١/ ١٢٨،وشرح التصريح ١/ ٢٤٤.

(٢) المصدران السابقان.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٢٨.

(٤) انظر: الخضرى على ابن عقيل ١/ ١٤٥، والهمع ١/ ١٤٧، والأشمونى ٢/ ١٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤٥.

(٥) من الآية (٦٢) من سورة يونس.

(٦) من الآية (٨) من سورة هود.

﴿ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [1] وقوله: (ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم) [2]، وبهذا يتضح أن (لا) من قبيل المشترك اللفظى الذى يتحدد مدلوله بحسب السياق والوظيفة.

٤ـ حذف خبرها: [3]

أجاز النحاة حذف خبر (لا) باطراد إذا دل عليه دليل من الموقف أو السياق. فإذا لم يدل عليه دليل لم يجز الحذف ووجب الذكر. نحو قولهم: لا أحد أغير من الله عز وجل، وقول حاتم الطائى، أو أبى ذؤيب الهذلى[4]:

هلا سألت هداك الله ما حسبى ... عند الشتاء إذا ما هبت الريح

ورد جارهم حرفا مصرمة ... ولا كريم من الولدان مصبوح

وقد ورد فى المأثورات اللغوية كثير من النصوص التى حذف فيها الخبر، ومن ذلك عند بعضهم: لا إله إلا الله، ولا ضرار، ولا بأس، ولا عدوى ولا طيرة.

٥ـ وجوب تكرارها[5]:

قرر بعض النحويين تكرار(لا) النافية – عاملة أو غير عاملة – وجوباً إذا اتصل بها خبر أو نعت أو حال، نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾ [6]، وقوله: ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ [7]، ونحوه: جاء خالد لا خائفاً ولا آسفاً، وهى فى هذه المواضع حرف نفى، ثم إنها تعرب – وظيفياً – فى كل موضع بحسبه.

ومقتضى وجوب تكرارها فى هذه المواضع أنها إذا لم تتكرر فيها وقع التركيب شاذاً،

(١) من الآية (٢٢) من سورة النور.
(٢) من الآية (١٨) من سورة التوبة.
(٣) انظر: الهمع ١/ ١٤٦، والأشمونى ٢/ ١٧، وشرح التصريح ١/ ٢٤٦، وكتاب سيبويه ٢/ ٢٧٥، وشرح المفصل ١/ ١٠٧.
(٤) انظر" شرح المفصل ١/ ١٠٧، والصبان على الأشمونى ٢/ ١٨، وقد حقق الأستاذ هارون نسبته إلى حاتم، انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٩.
(٥) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٥، والهمع ١/ ١٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ١٨.
(٦) من الآية (٤٧) من سورة الصافات.
(٧) من الآية(٣٥) من سورة النور.

وقد وردت بعض المأثورات اللغوية التى لم تتكرر فيها (لا) ومن ثم أوجب هؤلاء النحاة حفظها باعتبارها جزءاً من التراث اللغوى، دون أن يجيز القياس عليها منعاً لتوسيع دائرة الاضطراب والشذوذ فى اللغة، ومن ذلك قول الشاعر[1]:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقول الآخر[2]:

وبكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقوله[3]:

قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

***

(١) همع ١/ ١٤٨، والأشمونى ٢/ ١٨، والدرر ١/ ١٢٩، والخزانة ٤/ ٣٦.
(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٨، ورصف المبانى للمالقى ٢٦١، والدرر ١/ ١٢٩، المقرب ١/ ١٨٩، والخزانة ٤/ ٣٤.
(٣) الأشمونى ٢/ ١٨، والهمع ١/ ١٤٨، والدرر ١/ ١٢٩.

خامساً: (ظن) وأخواتها

يدرس كثير من النحويين ضمن (نواسخ) الجمل الاسمية (ظن) وأخواتها. ومن الثابت عند النحاة أن هذه الأدوات تصنف صرفياً على أنها أفعال، وأنها جميعاً ترفع فاعلا، كما أنها أيضاً تحتاج إلى اسمين منصوبين لاستكمال معناها، فهل هى أفعال تامة متعدية بنفسها إلى مفعول واحد صحبه فى الجملة حال، أو هى أفعال ناقصة دخلت على مأ أصله المبتدأ والخبر فتصحبها مفعولين[1]؟

من النحاة من ذهب إلى أنه لا مفر من مراعاة التلازم بين هذه الأدوات ومنصوبها فى كل الأحوال، ولا مناص من لحظ عدم إمكان الاستغناء عن أى منها دون خلل بالمعنى. فضلا عن أن الصياغة اللفظية تحول صناعة فى كثير من المواضع دون اعتبار ثانى المنصوبين حالا، الأمر الذى لابد معه من الاعتراف بأن ثانى الاسمين المنصوبين مفعول به أيضاً وليس حالا فإذا وضعنا إلى جوار هذا كله أن من الممكن- غالبا – تحويل هذين المفعولين إلى جملة اسمية أو ظرفية، وأنهما حال كونهما مفعولين لم يحدث فيهما تغيير يخالف ما هو مألوف فى النواسخ من تغير فى اللفظ وفى المعنى، جاز لنا أن نرى أن هذه الأدوات فى الحقيقة نواسخ، شأنها شأن بقية النواسخ التى تتناول الجمل الاسمية أو الظرفية بالتقييد.

ومن النحاة من رأى أن اعتبار هذه الأفعال نواسخ ينقضه عدد من الحقائق التى لا مجال لإغفالها فى طليعتها أن اعتبار المنصوبين مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ليس مطرداً فى المواضع، فإنه يصح أن يقال مثلاً: ظننت محمداً خالداً، ولا يتصور أن أصل التركيب:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٦٦، والمقتضب ٣/ ٩٤، ٤،١٨٩/ ٤٠٤ وتسهيل الفوائد ٧، والأشمونى ٢/ ١٨، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/ ٥١ وشرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٧٦، وشرح التصريح ١/ ٢٤٦، والهمع ١/ ١٥١.

محمد خالد، إلا على سبيل التشبيه وذلك غير مقصود، ثم إن هذه الكلمات أفعال باتفاق وهى تؤدى وظائف الأفعال المتعدية باتفاق أيضاً إذ يقترن فيها الزمن والحدث معاً دون أن تتجرد من أحدهما، ثم إنها ترفع فاعلا وتنصب مفعولا واحداً على الأقل. وأخيراً فإن اعتبارها نواسخ قد يسلم إلى الخلط بين أنواع الجملة العربية، بما يقتضيه من تصنيف البنية الأساسية فى عداد (الاسمية)، فى الوقت الذى لا مفر من تصنيف الجملة بعد القول بالنسخ فى نطاق (الفعلية)، فى حين أن من المقرر أن النسخ لا يغير من نوع الجملة وأن التغيير به وفيه محصور فى معنى الجملة ومبناها فحسب.

وبرغم ما لهذه الحجج من وجاهة، فإن جمهور النحاة يرفض الأخذ بها، جاعلا هذه الأدوات من قبل النواسخ الداخلة على كل ما تصلح (كان) الناقصة للدخول عليه من الجمل الاسمية والظرفية، مضافا إليها ما كان المبتدأ فيها اسم استفهام أو مضافا إليه فإنه يجوز أن تدخل عليه، شريطة أن يقدم اسم الاستفهام أو ما أضيف إليه على الفعل الناسخ، نحو: أيهم ظننت أفضل؟.

ولهذه الأدوات الناسخة عند جمهور النحاة تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة.

أولا: التقسيم بحسب الدلالة"وتنقسم بهذا الاعتبار إلى مجموعتين: الأولى "أفعال القلوب". أى الأفعال التى تدل على معان تتصل بالدلالة على الموقف النفسى أو العقلى إزاء علاقة الإسناد التى تربط – أو التى كانت تربط – بين المفعولين. والثانية "أفعال التحويل"، أى الأفعال التى تدل على تحويل أحد المفعولين إلى الآخر وصيرورته إليه دون صلة ما بالموقف العقلى أو النفسى.

ولأفعال القلوب الناسخة تقسيمات مختلفة، أهمها تقسيمها بحسب دلالتها على اليقين، أو الشك. وتنقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام: أفعال دالة على اليقين، وأفعال دالة على الشك، وثالثة تستعمل فى كليهما[(١)].

---

(١) من النحاة من يلجأ إلى تقسيم ثنائى لهذه الأفعال، إذ يجعلها دالة على اليقين أو الشك: ومنهم من يلجأ إلى تقسيم رباعى فيدرس الأفعال الصالحة من خلال رجحان اليقين فيها أو الشك عليها.
انظر: شرح التصريح ١/ ٢٤٧، وهمع الهوامع ١/ ١٤٨، والخضرى على ابن عقيل ١/ ٢٤٧، وحاشية على شرح الفاكهى للقطر ٢/ ٥١، وشرح المفصل ٧/ ٧٨، والتسهيل ٧٠.

● **والأفعال الدالة على اليقين هى:**

١- **علم**. ومعناها: تيقن، نحو قوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَتٍ** ﴾ [(١)]، وقول الشاعر[(٢)]:

علمتك الباذل المعروف فانبعثت ... إليك بى واجفات الشوق والأمل

وقوله[(٣)]:

علمتك منانا فلست بآمل ... نداك ولو ظمآن غرثان عاريا

٢- **وجد**، ومعناها: علم، نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَسِقِينَ** ﴾ [(٤)]، وقوله: ﴿ **تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا** ﴾ [(٥)].

٣- **ألفى**، ومعناها: وجد، ولا تستعمل إلا مزيدة بالهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ** ﴾ [(٦)]، ومنه قول الشاعر:[(٧)].

قد جربوه فألفوه المغيث إذا ... ما الروع عم فلا يلوى على أحد

٤- **درى**، ومعناها العلم، نحو قوله الشاعر[(٨)]:

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط ... فإن اغتباطا بالوفاء حميد

٥- **تعلم**، بصيغة الأمر، بمعنى: أعلم[(٩)]، نحو قول زياد بن سيار:

تعلم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف فى التحيل والمكر

---

(١) من الآية (١٠) من سورة الممتحنة.

(٢) ابن عقيل ١/ ١٤٧، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٠.

(٣) شرح الأشمونى ٢/ ٢١.

(٤) من الآية (١٠٢) من سورة الأعراف.

(٥) من الآية (٢٠) من سورة المزمل.

(٦) من الآية (٦٩) من سورة الصافات.

(٧) انظر: الدور اللوامع ١/ ١٣٢، والهمع ١/ ١٤٩.

(٨) انظر: المصدرين السابقين، وأيضاً: شرح التصريح ١/ ٢٤٧، والأشمونى ٢/ ١٣، وابن عقيل ١/ ١٤٧، وشرح الفاكهى ٢/ ٥٣.

(٩) انظر: ابن عقيل ١/ ١٤٨، والدرر ١/ ١٤٨، والدرر ١/ ١٣، والأشمونى ٢/ ٢٣.

● **والأفعال الدالة على الشك هى:**

١- **حجا**، بمعنى: ظن، ومضارعه: يحجو، نحو قول تميم بن مقبل، أو ابن شبل الأعرابى[١]:

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة   حتى ألمت بنا يوما ملمات

٢- **جعل**، ومعناها اعتقاد كون الشئ على صفة اعتقاداً غير مطابق المواقع،نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا﴾[٢].

٣- **عد**، وهى كجعل فى إفادة اعتقاد غير صحيح، نحو قول النعمان بن بشير الأنصارى[٣]:

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى   ولكنما المولى شريكك فى الفقر

وقول أبى دؤاد الإيادى[٤]:

لا أعد الإفتار عدما ولكن   فقد من قدر رزئته الإعدام

٤- **زعم**، وتقيد تقرير حكم مادون سند[٥]، نحو قول أبى أمية الحنفى:

زعمتنى شيخا ولست بشيخ   إنما الشيخ من يدب دبيبا

وقول أبى ذؤيب الهذلى:

فإن تزعمنى كنت أجهل فيكم   فإنى شريت الحلم بعدك بالجهل

٥- **هب**، بصيغة الأمر، من هب،بمعنى ظن، نحو قول ابن همام السلولى[٦]:

فقلت أجرنى أبا خالد   وإلا فهبنى أمرأ هالكا

وقول عقبة ابن هبيرة الأسدى[٧]:

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٤٨.وشرح التصريح ١/ ٢٤٨،والدرر ١/ ١٣،والأشمونى ٢/ ٢٣.
(٢) من الآية (١٩) من سورة الزخرف.
(٣) انظر: الهمع ١/ ١٤٨ ، والدرر ١/ ١٣١ ، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨ ،والأشمونى ٢/ ٣٢.
(٤) انظر:الهمع ١/ ١٤٨،والدرر١/ ١٣٠.
(٥) انظر: شرح المفصل ٧/ ٧٨، والأشمونى وحاشية الصبان عليه ٢/ ٢٢، والهمع ١/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٤٨.
(٦) ديوان الهذليين١/ ٣٦.
(٧)انظر: الهمع ١/ ١٤٩ ، والدرر١/ ١٣١ ، والأشمونى٢/ ٢٤ ، وابن عقيل ١/ ١٤٩.

فهـــبها أمــــة ذهـــبت ضــــباعاً يـــــزيد أميرهـــــا وأبــــو يـــــزيد

● **والأفعال التى وردت فى المأثورات اللغوية مستعملة للدلالة على المعنيين: اليقين والشك، وهى:**

١- رأى، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴾[١].

فالأولى للشك ، والثانية لليقين ، ومن ورودها دالة على اليقين – وهو أكثر شيوعا من دلالتها على الشك– قول خداش بن زهير[٢]:

رأيـــت الله أكـــبر كـــل شـــىء محاولـــــة وأكثـــرهم جـــنودًا

٢- ظن، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ ﴾[٣]،أى:تيقنوا،وهو قليل فيها ، والكثير استخدامها دالة على الشك ، نحو قول الشاعر:

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا فعـــردت فـــيمن كـــان عـــنها معـــرداً

٣- حسب، نحو قوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ ﴾[٤]، بمعنى: يظنهم، وهو كثير ، ومنه قوله سبحانه ﴿ وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ ﴾[٥]. ومن استخدامها دالة على اليقين – وهو قليل فيها – قول لبيد بن ربيعة[٦]:

حـــسبت التقـــى والجـــود غـــير تجـــارة رباحـــا إذا مـــا المـــرء أصـــبح ثـــاقلا

٤- خال، نحو قول النمر بن تولب[٧]:

دعانـــى الغوانـــى عمهـــن وخلتنـــى لى اســـم فـــلا أدعـــى بـــه وهـــو أول

وتفد فى البيت اليقين، وهو قليل فيها، والكثير استخدامها دالة على الظن والشك، ونحو قول الشاعر[٨]:

---

(١) من الآية (٦) من سورة المعارج.
(٢) انظر: الأشمونى ٢/ ١٩ والمقتضب٤/ ٩٧.
(٣) من الآية (٤٦) من سورة البقرة.
(٤) من الآية (٢٧٣) من سورة البقرة.
(٥) من الآية (١٨) من سورة الكهف.
(٦) البيت فى ديوانه (١١٦) بتغير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد به.
(٧) البيت فى ديوانه (٨٨) بتغير طفيف لا يغير وجه ألاستشهاد به.
(٨) انظر: الدرر١/ ١٣٣، والهمع ١/ ١٥٠. وشرح التصريح ١/ ٢٤٩ ، والأشمونى ٢/ ٢٠.

أخا لك إن لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد

وأما أفعال التحويل: فتلتقى جميعها فى الدلالة على التحول والصيرورة: وهى:

١- جعل، نحو قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلْنَهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [١]. وبهذا يتضح أن (جعل) من قبيل المشترك اللفظى: إذ تفيد الاعتقاد، كما تفيد الصيرورة والتحويل.

٢- صير، بتضعيف الياء، نحو قول رؤبة[٢].

ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول

٣- رد، نحو قوله تعالى: ﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَنِكُمْ كُفَّارًا ﴾ [٣] وقول عبد الله بن الزبير - بفتح الزاى وكسر الباء-[٤]:

رمى الحدثان نسوة آل حرب بمقدار سمدن له سمودا

فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا

٤- ترك، نحو قوله تعالى: (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض)[٥]، وقول فرعان بن الأعراف[٦]

وربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه

٥- تخذ، ومثلها: اتخذ نحو قوله تعالى: ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلاً ﴾ [٧]، وقوله: ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [٨]، فى قراءة، وقول أبى جندب بن مرة الهذلى[٩]:

تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا فى الحجاز ليعجزونى

(١) من الآية (٢٣) من سورة الفرقان.
(٢) انظر: الهمع ١/ ١٥٠، والدرر١/ ١٣٣، والأشمونى٢/ ٢٥وشرح التصريح ١/ ٢٥٢ والبيت فى المقتضب ٤/ ١٤١وكتاب سيبويه١/ ٤٠٨.
(٣) من الآية (١٠٩) من سورة البقرة.
(٤) انظر: شعر عبد الله بن الزبير الأسدى ١٤٣/ ١٤٤
(٥) من الآية (٩٦) من سورة الكهف.
(٦) انظر: الدرر ١/ ١٣٤ والهمع ١/ ١٥٠ والأشمونى ٢/ ٢٥.
(٧) من الآية (١٢٥) من سورة النساء.
(٨) من الآية(٧٧)من سورة الكهف.
(٩) انظر: ديوان الهذلين، القسم الثالث.٩

٦- وهب، بصيغة المضى، وهى ملازمة له، نحو: وهبنى الله فداءك،أى:جعلنى وصيرنى.

ومن النحاة من أضاف إلى هذه الأفعال أفعالا أخرى تفيد معناها، وتعمل- عندهم- عملها،اهمها:

٧- نبذ، بمعنى صير وجعل،نحو قوله تعالى: ﴿ نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ ﴾ [١].

٨- ضرب، بمعناها أيضا، نحو: ضربنا النحاس وساما ، وضربنا الرصاص نقودا.

٩- خلق، بمعناها كذلك ،ومنه عندهم قوله تعالى: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [٢] بالنصب فيهما على أنه جعله كذلك ،أى صيره.

بل إن من النحاة من أجاز تضمين الفعل المتعدى إلى واحد معنى (صير) ومن ثم يعمله عمله فى تقييد الجملة الاسمية ، ونسخها إعرابيا ،[٣] ومن ذلك: حفرت وسط المزرعة بئراً ،وبنينا الأرض مسجدا ،وقطعنا القماش قمصانا ، وصنعنا الخشب كراسى.

بيد أن جمهور النحاة يأبى هذا التوسع فى الإلحاق وفى التضمين معا ، نظراً لعدم ورود نصوص لغوية كافية لإجازتها.

* * *

ثانياً: التقسيم بحسب النقصان والتمام.

وتنقسم هذه الأفعال عند جمهور النحويين بهذا الاعتبار إلى قسمين: أفعال ناقصة دائماً ولا تستعمل قط تامة وهى:

أ ـ وهى أفعال التصيير، و(ألفى) ،و (هب) من أفعال القلوب

ب ـ أفعال يمكن أن تستعمل تامة كما يمكن أن تستعمل ناقصة ،وهى بقية أفعال القلوب،فهى حين تكون تعبيراً عن الموقف النفسى أو العقلى إزاء الحكم المستفاد من الإسناد فى الجملة الاسمية – ومثلها كما سنذكر الظرفية – تكون ناقصة، ناسخة، وإذا لم

(١) من الآية(١٠١)من سورة البقرة.
(٢) من الآية (٢٨) من سورة النساء.
(٣) انظر: همع الهوامع١/ ١٥١

تستعمل لأداء هذه المعانى النفسية والعقلية المتصلة بالعلاقة من طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية، وإنما تستخدم للتعبير عن معانٍ أخرى تستفاد من الموقف أو السياق. لم تعد ناقصة ، وإنما صارت تامة، وتغيرت بالضرورة وظيفتها فى الجملة: إذ إنها حينئذٍ ليست قيداً فى غيرها وإنما مؤسسة بذاتها.

ومن ذلك استخدام هذا القسم من الأفعال- التى لا تعد والحال كذلك أفعالا قلبية- للدلالة على المعانى الآتية[١]:

- **علم**، وتستعمل بمعنى: عرف: فتتعدى لمفعول به واحد،نحو قوله تعالى: ﴿ **وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا** ﴾[٢]، وكما تستعمل بمعنى علم علامة، أى شقت شفته العليا ، فتكون لازمة.

- **وجد**، و تستعمل بمعنى: أصاب فتتعدى لمفعول به واحد نحو: وجد فلان ضالته، أى أصابها وعثر عليها. وتستعمل بمعنى. استغنى، نحو: وجد فلان، أى: استغنى، كما تستعمل بمعنى: حزن، وبمعنى: حقد ، وهى فى ثلاثتها لازمة.

- **درى**، وتستعمل بمعنى: ختل وخدع ، فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو: درى الذئب الفريسة إذا استخفى لها.

- **حجا**، وتستعمل بمعنى: غلبه فى المحاجاة فتتعدى إلى مفعول به واحد، نحو: حجا المثقف الجاهل ، أى غلبه فى الحجاج ،وتستعمل أيضاً بمعنى: رد، نحو: حجا البخيل السائل ،أى: رده، وبمعنى: ساق ، نحو حجا الراعى الإبل، أى: ساقها ، وبمعنى: حفظ وكتم نحو: حجا الصديق الحديث، أى: كتمه ، وهى فيها جميعاً متعدية إلى مفعول به واحد. وترد أيضاً بمعنى: بخل نحو: حجا الرجل بماله ، أى: بخل به. وبمعنى: أقام، نحو: حجا الحاج بمكة ، أى: أقام بها. وهى فيهما لازمة لا تتعدى بنفسها.

- **جعل**، وتستعمل بمعنى: خلق وأوجد فتتعدى إلى مفعول به واحد، نحو قوله تعالى

---

(١) انظر:كتاب سيبويه ١/ ٣٩،٤٠،٤١،٤٦، ٣/ ١٣ وشرح التصريح٩/ ٢٤٠، وهمع الهوامع١/ ١٤٨ ، وشرح المفصل ٧/ ٨١ وشرح الأشمونى٢/ ٧٣ وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى للقطر ٢/ ٥١ وانظر (مواد) هذه الافعال فى المعاجم العربية.

(٢) من الآية (٧٨) من سورة النحل

﴿ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾ [1]،أي:خلقها كما تستعمل بمعنى: أوجب وفرض،نحو: جعلت للعامل خمس جنيهات ، وبمعنى:ألقى نحو جعلت بعض المتاع على بعض،وهى فيهما متعدية إلى مفعول به واحد.

- عد، وتستعمل بمعنى: حسب، فتتعدى إلى مفعول به واحد نحو عددت الكتب، أى حسبتها.

-زعم، وتستعمل بمعنى:كفل فتتعدى لمفعول به واحد ، نحو: زعمت المتهم ،أى كفلته وضمنته، وفى القرآن: ﴿ وَأَنَا۠ بِهِۦ زَعِيمٌ ﴾ [2]، أى: كفيل وضامن ، وتستعمل بمعنى: رأس فتتعدى تارة إلى مفعول به واحد ، وتارة بحرف الجر، وتستعمل بمعنى: قال نحو قول أبى زيد:[3]

يالهف نفسى إن كان الذى زعموا حقا وماذا يرد القوم تلهيفى

وبمعنى: سمن أو هزل، نحو:زعمت الشاة،أى:سمنت أو هزلت- وفق ما يفيده الموقف أو السياق-وهى فيهما لازمة.

- رأى، وتستعمل بمعنى:أبصر، نحو: رأيت الجانى، أى: أبصرته، وبمعنى: ضرب، نحو: رأى الصياد الفريسة، أى: ضرب رئتها، وبمعنى: ذهب إلى، نحو: رأى المشرع تحريم الخمر، أى: ذهب إلى ذلك.وهى فيها جميعا تتعدى لمفعول به واحد.

- ظن، وتستعمل بمعنى: اتهم:فتتعدى لمفعول به واحد،نحو: ظننت الرجل.أى: اتهمته.

- حسب، وتستعمل بمعنى: احمر لونه وابيض ، وتكون لازمة، نحو: حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالبرص.

- خال، وتستعمل بمعنى: العجب والكبرياء والتكبر والخلاء، وتكون لازمة، نحو: خال الرجل زهوا، إذا أعجب بنفسه وتكبر، وبمعنى: طلع:أى: غمز فى مشيته، نحو: خال الفرس-إذا كانت فى مشيته غمرة-وتكون لازمة أيضاً.

---

(١) من الآية (١) من سورة الأنعام.
(٢) من الآية (٧٢) من سورة يوسف.
(٣) شرح التصريح١/ ٢٥٠.

وجلى أن استعمال هذه الأفعال للدلالة على هذه المعانى وما ماثلها ينأى بها عن كونها "افعال قلوب"، ومن ثم يحول دون اعتبارها نواسخ، وهكذا تختلف وظائفها عن تلك التى ثبتت لها وهى تؤدى معانيها القلبية.

* * *

ثالثاً: التقسيم بحسب التصرف والجمود:

وتعد هذه ألافعال جميعاً متصرفة ، يأتى منها المضارع والأمر، ما عدا أفعالا ثلاثة حين تستخدم ناسخة لا تتصرف ، بل تلزم حالة واحدة ، وهى: (تعلم) و(هب) من أفعال القلوب ، وهما يلزمان صيغة الأمر، ولا يأتى منهما -حال كونهما فعلين قلبيين ناسخين- ماضٍ ولا مضارع. و(هب) من أفعال التصيير ، فإنها تلزم -حال كونها فعلاً ناسخاً دالا على التحول- صيغة الماضى.

* * *

رابعاً: التقسيم بحسب إمكان الإلغاء والتعليق.

و(الإلغاء) و (التعليق) أسلوبان يكشفان عن مدى ما تتسم به هذه الأفعال وظيفيًا من مرونة فى الاستعمال اللغوى. وليست (ظن) وأخواتها جميعًا سواء فى الاتصاف بهذه المرونة، ومن ثم لا تتساوى فى موقفها من إمكان إلغائها وتعليقها ، بل من الممكن-بصورة عامة-تقسيم هذه الأفعال بهذا الاعتبار إلى مجموعتين[1]:

الأولى: أفعال لا يجوز فى الراجح من أقوال النحاة إلغاء عملها ولا تعليقها ، وهى:

١- الأفعال الدالة على التصيير أو الصيرورة.

٢- الأفعال الجامدة.

والثانية: أفعال يجوز إلغاء عملها وتعليقها، وهى باقى أفعال القلوب المتصرفة.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١١٩، ١٤٩، ٢٣٦ ، ٣/ ١٤٩ ، والمقتضب ٢/ ١، ٣٣٤، ٣/ ٢٩٧ ، والأصول لابن السراج ١/ ٢١٨، والمفصل وشرحه٧/ ٨٤ و تسهيل الفوائد ٧١، وشرح الكافية ٢/ ٢٨١، ،وهمع الهوامع ١/ ١٥٣ ، وشرح التصريح ١/ ٢٥٣، وحاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى ٢/ ٥٣ ، وشرح الأشمونى ٢/ ٢٦ والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٥٠.

و (الإلغاء) مصطلح يقصد به الدلالة على أن الفعل القلبى يؤدى فى الاستعمال معناها المعجمى دون تأثيره الوظيفى ، أى أنه يفيد فى التركيب الدلالة على اليقين أو الشك دون أن يؤثر إعرابياً فى أطراف الإسناد فى الجملة. وهو بذلك يحتاج إلى فاعل فحسب.

ويعرفه النحويون بأنه: "ترك العمل لغير مانع لفظاً أو محلا "ونحسب أن تعبير (لغير مانع) لا يتسم بالدقة ، فإن النحويين يريدون به الإشارة إلى عدم وجود "موانع لفظية، تتضمنها الجملة تحول دون العمل. وإذا صح أنه لا يوجد فى الجملة موانع لفظية فى صورة (أدوات) تمنع إعمال هذه الأفعال، وتحول دون تأثيرها الإعرابى. فإن من الواضح أن (الموقع) الذى تحتله الأفعال يقوم بدور هذا المانع اللفظى. وبذلك يكون فى نفى الموانع جملة قدر من التجوز تأباه دقة التحديد والتحليل معاً.

ذلك أن ألاصل فى الإلغاء أنه ينتج عن وضع هذه الأفعال فى غير المواضع التى يطرد فيها تأثيرها اللفظى فى الجملة، وذلك إذا لم تتصدر مبناها، ولعدم تصدرها صور ثلاث[1]:

١- أن تتوسط بين ركنى الإسناد فى الجملة الاسمية أو الظرفيه، أى تقع بين المبتدأ والخبر، نحو قول منازل بن ربيعة المنقرى[2]:

أبا الاراجيز يا ابن اللؤم توعدنى ... وفى الاراجيز ـ خلت ـ اللؤم والفشل

٢- أن تتأخر عن ركنى الإسناد فى الجملة ،نحو قول أبى أسيدة الدبيرى[3]:

إن لـنا شـيخين لا ينفعانـنا ... غنـيين لا يجـرى علينـا غـناهما

همـا سـيدانا ـيـزعمان ـ وإنمـا ... يـسوداننا إن يـسرت غـنماهما

٣- أن تقحم بين الأجزاء المترابطة للجملة بقية إبراز ما تتضمنه من معنى قلبى يغلف المعنى المستفاد من الاسناد فيها ، ومن ذلك:

---

(١) المصارد السابقة.

(٣) انظر: الدرر اللوامع ١/ ١٣٥، وفى البيت رواية أخرى: (وفى الأراجيز رأس اللؤم والفشل)، وعليها لا شاهد فيه.

(٣) المصدر السابق.

(أ) أن تقع بين معمولى (إن)، نحو قول الشاعر[1]:

إن المحب - علمت - مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

(ب) أن تقع بين المتعاطفين، نحو قول الشاعر[2]:

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى ولكن دعاك الخبز - أحسب - والتمر

(ج) أن تقع بين حرف التنفيس (سوف) والفعل، نحو قول زهير[3]:

وما أدرى وسوف - أخال - أدرى أقوم آل حصن أم نساء

(د) أن تقتحم بين الفعل ومرفوعه عند الكوفيين، وإن خالفهم فى ذلك البصريون، نحو قول الشاعر:

شجاك - أظن - ربع الظاعنينا ولم تعبأ بعذل العاذلينا

ووفقا لذلك إذا تصدرت هذه الأفعال جملها لا ينبغى إهمالها بل يجب إعمالها، وهو ما أخذ به البصريون الذين أولوا ما ورد من نصوص تشعر صورتها أن هذه الأفعال قد ألغيت برغم تقدمها، كما فى نحو قول الحماسى:

كذاك أدبت حتى صار من خلقى أنى رأيت ملاك الشيمه الأدب

برفع (ملاك) على أنه مبتدأ و(الأدب) خبره، وبذلك تكون (رأى) ملغاة برغم تقدمها، وقد أوله البصريون متجهين إلى أن المبتدأ و الخبر تركيب إسنادى وقع مفعولا ثانياً.

والمفعول الأول ضمير الشأن المحذوف، وبذلك لا تكون (رأى) ملغاة بل عاملة. ونحوه قول كعب بن زهير.

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما - إخال - لدينا منك تنويل

أما (التعليق) فيعنى به النحويون وجود بعض الأسباب اللفظية التى تحول دون ظهور

(١) انظر: حاشية الشيخ يس على التوضيح ١/ ٢٥٣. والهمع ١/ ١٥٣ والدرر ١/ ١٣٦.
(٢) المصادر السابقة
(٣) المصادر نفسها، وانظر: النصرانية ٥٦٢.

الأثر الإعرابى للأفعال القلبية[1] فتعلق عن العمل فى اللفظ ، ولكنها لا تمنع من لحظ هذا الأثر فى المحل، وتتمثل هذه الأسباب فى وقوع ما حقه الصدارة بعد الأفعال المعلقة ، ولذلك يعرفه النحويون بأنه "إبطال العمل لفظاً لا محلا لمجيء" ماله صدر الكلام بعده "ويفصل النحاة مواضع (التعليق) فيما يأتى[2]:

١- يقع بعد الفعل القلبى أداة استفهام، يستوى فى ذلك أن تكون اسماً نحو قوله تعالى: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾ [3]، وقوله: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ [4]، أو حرفا نحو قوله سبحانه: ﴿ وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم

---

(١) من النحويين من أجاز التعليق فى غير الأفعال القلبية، مع الاستفهام خاصة ، ويمكن أن تميز بينهم ثلاث اتجاهات:

أولها- يضيق ما يلحق إلا عدداً محدوداً من الكلمات منها:

- (أبصر) ، نحو قول الله تعالى: (فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون)
- (تفكر) نحو قول الشاعر: وخرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر أ إياه يعنون أم قردا
- (سأل). نحو قول تعالى: (يسألون أيان يوم الدين).
- (انظر) ، نحو قوله تعالى: (أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت).
- (نسى) – عند ابن مالك خلاصة- نحو قول زياد الأعجم:

ومن أنتم إنا نسينا ما أنتم   ويحكم من أى ريح من الأعاصر

وثانياً- يتوسع فيجيز تعليق جميع الأفعال إذا وقع بعدها أداة استفهام نحو: ضربت أيهم فى المنزل، وقتلت أيهم فى البيت. ذاهبا إلى عدم الإعمال فى اللفظ، جاعلا التركيب المصدر بالاستفهام المفعول المعمول بمعنى.

وثالثها – يتوسط فيجيز التعليق إذا وقع الاستفهام بعد أنماط من الأفعال، هى:

- الأفعال الدالة على الشك:نحو: شك ،وتردد.
- الأفعال الدالة على العلم، نحو: تبين ،وتحقق.
- الأفعال الدالة على طلب العلم، نحو تفكر، وامتحن ، وبلا.
- أفعال الحواس الخمسة، نحو لمس، وأبصر، ونظر، وتذوق، وشم.

انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٥ ، وشرح الكافية٢/ ٢٨٤، والدرر اللوامع ١/ ١٣٧، وحاشية الشيخ يس على التصريح ١/ ٢٥٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٤٩، ٢٣٥، ٢٣٦، ٣/ ١٤٩، والمقتضب ٢/ ٢٣٤، ٣/ ٣٩٧، والتسهيل ٧٢، وشرح الكافية ٢/ ٢٨١، وشرح التصريح ١/ ٢٥٧ ، والهمع ١/ ١٥٤ ، والشذور ٣٦٤، الأشمونى وحاشية الصبان عليه.

(٣) من الآية (١٢) من سورة الكهف.

(٤) من الآية (٢٢٧) من سورة الشعراء.

بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴾ [1]، وسواء أكانت أداة الاستفهام تالية للفعل مباشرة كما فى الأمثلة السابقة، أم وقعت مضافة إلى ما ولى الفعل، نحو: علمت أبو من زيد؟.

٢- أن يلى الفعل (ما) النافية، نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ [2]،وقوله: ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [3].

٣- أن يلى الفعل (لام) الابتداء ، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [4].

٤- أن يلى الفعل(إن) النافيه ،نحو: علمت أن زيد قائم.

٥- أن يلى الفعل (لا) النافيه ، نحو: علمت لا رجل قادر على مواصلة الأكاذيب. ومن النحويين من اشترط فى (أن) و (لا) وقوعها فى جواب قسم ، سواء أكان ملفوظاً به أم مقدراً. نحو / علمت والله لا زيد مسافر ولا عمرو، و: علمت والله أن زيد قائم. بناء على أن (لا) ومثلها (إن) ليس لها حق التصدر دائماً، وإنها إذا وقعت فى صدر جواب القسم لحلولها حينئذ محل أدوات الصدر،

٦- أن يلى الفعل لام القسم ، على الرأى الراجح بين النحاة، كما فى قول لبيد بن ربيعة [5]:

ولقد علمت لتأتين منيتى … إن المنايا لا تطيش سهامها

٧- أن يلى الفعل (لو) الشرطية ، على خلاف فى ذلك بين النحاة، كما فى قول حاتم الطائى:

لقد علم الأقوام لو أن حاتماً … أراد ثراء المال كان له وفر

٨- أن يلى الفعل(لعل)، على خلاف فى الاعتداد بها بين المعلقات ، ومن ورودها معلقة للفعل قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴾ [6]، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ

---

(١) من الآية (١٠٩) من سورة الأنبياء

(٢) من الآية (٦٥) من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية (٤٨) من سورة فصلت.

(٤) من الآية (١٠٢) من سورة البقرة.

(٥) انظر: الدرر ١/ ١٣٧، والشذور٣٦٥، وليس البيت فى معلقته وديوانه.

(٦) من الآية (٣) من سورة عبس

ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾[1]. وقد أضاف ابن هشام إلى هذه المواضع موضعين آخريين[2]:
أحدهما: إذا وقع بعد الفعل(إن) المشددة فى خبرها اللام، نحو: علمت إن زيدًا لقائم. ونقل عن ابن الخباز جواز التعليق مع عدم وجود اللام أيضاً.

والثانى: إذا وقع بعده (كم) الخبرية ، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾[3]، حيث يجوز تقدير(كم) خبرية منصوبة بأهلكنا ، والجملة سادة مسد مفعولى (يروا) و (أنهم) بتقدير: (بأنهم) ، وكأنه قيل: أهلكناهم بالاستئصال وإذا كان مقتضى التعليق- كما هو ثابت من الأمثلة السابقة – أن لا يكون للفعل القلبى أثر إعرابى فيما يليه ، فإن هذا ألاثر ليس منعدما جملة بل إنه مقدر محلا ، ومن الممكن أن يظهر فى التابع إذا كان مفردا فيه معنى الجملة، كما فى قول كثير عزة[4]:

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

فعطف (موجعات) بالنصب بالكسرة على محل قوله: (ما البكا) الذى علق الفعل(أدرى) عن العمل فيه لفظاً أو محلا.

وجلى- بعد هذا العرض، أن الفارق الأساسى بين (الإلغاء) و(التعليق) يتمثل فى كون (الفعل الملغى) لا تأثير له من حيث النصب لا لفظاً ولا محلا، فى حين كان (للمعلق) تأثيره من هذه الناحية محلا وإن لم يظهر لفظاً.

* * *

الخصائص السياقيه لـ (ظن) وأخواتها

تتميز(ظن) وأخواتها من أفعال القلوب والتصيير بعدد من الخصائص المتميزة وظيفياً فى الاستعمالات اللغوية، وأهم هذه الخصائص ما يأتى:

أولاً- فى مجال التأثير الإعرابى تحتاج هذه الأفعال إلى مرفوع بعدها ،يعرب فاعلا لها كما تحتاج حين استخدامها ناقصة – إلى طرفين إسناديين منصوبين يعربان- فى الراجح من

(١) من الآية (١٧) من سورة الشورى.
(٢) انظر: شذور الذهب ٣٦٧.
(٣) من الآية (٣١) من سورة يس.
(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٥٧.

أقوال النحاة – مفعولين لها.وهذان الطرفان المنصوبان هما – فى الحقيقة (النواة) التى صيغت الجملة حولها، وبنيت من أجلها، وليس بقية التركيب إلا الإطار الذى يبين ما يحيط بها من حيث الموقف النفسى أو الفكرى معها، أو دور الفاعل فى مضمونها، ومن ثم قرر النحاة أن هذه الأفعال ليست إلا نواسخ لها ، فضلا عن أن من الممكن إعادة تكوينها من العناصر ذاتها، لو استقلت عن الأفعال الداخلة عليها ومر فوعتها الأمر الذى يعنى حينئذ استقلال (النواة) بلفظها ومضمونها.

وقد قرر النحاة فى مجال تحديد العلاقة بين هذه الأفعال الناسخة و (النواة) بعدها إمكان اتصالها معنويا دون أن يكون للأفعال تأثير لفظى فيها، ويتمثل ذلك عند النحاة جميعاً فيما أسموه بـ (الإلغاء) و(التعليق)، وهما فى جوهرهما إلغاء للآثار اللفظية دائما والمحلية أحياناً فى حال توسط هذه الأفعال أو تأخرها، أو وقوع بعض ألادوات ذات الطابع الخاص بعدها، كما يتجلى ذلك أيضاً فى إمكان إلغاء هذا التأثير ورفع الاسمين اللذين يكونان (النواة) بعدها دون أن يقعا فى مواقع الإلغاء والتعليق كلها.

وهو قول فريق من النحاة أجاز باطراد إلغاء الأفعال مع تقدمها، استنادًا إلى ورود بعض نصوص مختلف فى تخريجها[1].

---

(١) يجيز الكوفيون- باطراد- إلغاء أفعال القلوب المتقدمة، مستندين إلى عدد من النصوص التى ورد فيها الطرفان المكونان

(الجملة) التى يدخلان عليها مرفوعين ، ومن ذلك قول الشاعر الحماسة:

كذلك أديت حتى صار من خلقى ... إنى رأيت ملاك الشيمه الأدب

وقول كعب ابن زهير:

أرجو وآمل أن تدلو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وقول ابى ذؤيب:

أودى بينى وأعقبونى حسرة ... عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فلبثت بعدهم بعيـش ناصب ... وإخال إنى لا حق مستتبع

وقد رفض جمهور النحويين ذلك، وخرجوا هذه النصوص بأساليب شتى، أهمها:

أ- أن الفعل ليس ملغى بل عامل، ومفعوله الأول ضمير الشأن المحذوف. والتركيب الإسنادى. بعدها المفعول الثانى.

ب- أن الفعل ملغى لتوسطه ،لأن المقصود بالتقدم التصدر فى الجملة ،وذلك غير متحقق فى الآيات.

ج- أن الفعل معلق لا عامل ولا ملغى وأدلة التعليق محذوفة يجب تقديرها.

انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٣، والدرر اللوامع ١/ ١٣٦.

ثانيا- فى مجال تنوع الأساليب الواردة لها. قد أجاز النحاة فى هذه الناحية إمكان دخولها على المصدر المؤول من(أن) المشددة معموليها أو (أن) المصدرية ومدخولها. وقد قرر النحاة اطراد استخدام هذا الأسلوب فى بعض الأدوات، ومنها:[1].

تعلم – نحو قول زهير بن أبى سلمى[2]:

فقلت تعلم أن للصيد غرة ... وإلا تضيعها فإنك قاتله

فقد دخلت (تعلم) على (أن) المشددة المؤولة مع معموليها بمصدر سد مسد مفعوليها.

– زعم: نحو قوله تعالى: ﴿ **زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّن يُبْعَثُوا** ﴾ [3]، فقد دخلت على (أن) المصدرية فاكتفت بالمصدر المؤول. ونحو قوله سبحانه: ﴿ **وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ** ﴾ [4]. فدخلت على(أن) المشددة ومعموليها فاكتفت بالمصدر المؤول أيضاً ، ونحو قوله سبحانه: ﴿ **إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ** ﴾ [5] وقوله: ﴿ **أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ** ﴾ [6]. ومن ذلك قول كثير:

وقد زعمت أنى تغيرت بعدها ... ومن ذا الذى ياعز لا يتغير

– ظن: نحو قوله تعالى: ﴿ **يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُوا رَبِّهِمْ** ﴾ [7]. قد خلت على (أن) المشددة ومعموليها فاكتفت بها، ونحوه قوله سبحانه: ﴿ **وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا** ﴾ [8]، وقوله: ﴿ **إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ** ﴾ [9] ومن ذلك قول سبحانه: ﴿ **وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ** ﴾ [10] فدخلت على (أن) المصدرية ومدخولها، ونحوه قوله:

---

(١) انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٢٥.
(٢) انظر: البيت فى ديوانه (١٣٤) بتغير طفيف لا يغير وجه الاستشهاد.
(٣) من الآية (٧) من سورة التغابن.
(٤) من الآية (٩٤) من سورة الأنعام.
(٥) من الآية (٦) من سورة الجمعة.
(٦) من الآية (٦٠) من سورة النساء.
(٧) من الآية (٤٦) من سورة البقرة.
(٨) من الآية (٣٤) من سورة يونس.
(١) من الآية (٢٠) من سورة الحاقة.
(٢) من الآية (٨٧) من سورة الأنبياء.

﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴾ (١)،وقد ورد الأسلوبان معاً فى قوله تعالى: ﴿ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُواْ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (٢).

- حسب: نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَـٰنَهُمْ ﴾ (٣). فدخلت على (أن) المصدرية ومدخولها واكتفت بها ونحو قوله سبحانه: ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ ٱلْجَنَّةَ ﴾ (٤). وقوله: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ (٥)، و ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَـٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ (٦)، و﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا ﴾ (٧)، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ كَانُواْ مِنْ ءَايَـٰتِنَا عَجَبًا ﴾ (٨)، فقد دخل الفعل على (أن) المشددة ومعمولها، ونحو قوله: ﴿ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَـٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ (٩)، وقوله: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴾ (١٠).

* * *

ثالثاً: فى مجال حذف بعض معمولاتها(١١).

أجاز بعض النحاة حذف أحد المفعولين، أو حذفهما معاً، عند وجود دليل من الموقف أو السياق، يدل على المحذوف مستدلين ببعض النصوص المأثورة، ومنها قول عنترة(١٢):

---

(١) من الآية (١١) من سورة الانشقاق.
(٢) من الآية (٢) من سورة الحشر.
(٣) من الآية (٢٩) من سورة محمد.
(٤) من الآية (١٤٢) من سورة آل عمران.
(٥) من الآية (٥) من سورة البلد.
(٦) من الآية (٣) من سورة القيامة.
(٧) من الآية (٤) من سورة العنكبوت.
(٨) من الآية (٩) من سورة الكهف.
(٩) من الآية (٣٠) من سورة الأعراف.
(١٠) من الآية (٣) من سورة الهمزه.
(١١) انظر: شرح المفصل ٧/ ٨٢، وهمع الهوامع ١/ ١٥٢، وشرح التصريح ١/ ٢٥٨، والدرر اللوامع ١/ ١٣٤، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٥، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٥٣.
(١٢) البيت من معلقته.

ولقد نزلت فلا تظني غيره   مني بمنزلة الحب المكرم

أي: لا تظني غيره واقعاً مني فحذف المفعول الثاني ونحو قول الكميت بن زيد[1]:

بأي كتاب أو بأية سنة   ترى حبهم عارا علي وتحسب

أي: وتحسب حبهم عارا علي، فحذف المفعولين معًا.

وقد رفض كثير من النحويين حذف أحد المفعولين وإن وجد دليل على المحذوف، معللاً ذلك بأن المفعولين متلازمان لافتقار كل منها إلى صاحبه، إذهما مبتدأ وخبر فى الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، إذ إن أحدهما معتمد البيان والآخر معتمد الفائدة، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأن الحذف هنالك لا يؤدى إلى لبس، أما هنا فإنه يسلم إليه،إذ قد يوهم التباس ما تعدى إلى اثنين من الأفعال بما يتعدى إلى واحد.

فى حين أجازوا حذفها معاً عند وجود دليل يدل على المحذوف، إذ لا لبس حينئذ بل لقد تجاز بعض النحويين ذلك إلى القول بجواز حذفهما معا حتى مع عدم وجود دليل يدل عليهم، وهو أمر تأباه الضوابط العامة للغة التى تجعل الحذف مشروطا بفهم المحذوف من الموقف أو السياق.

رابعاً: فى مجال علاقتها بالضمائر[2]. يرى النحويون أن الأصل أن الأفعال المتعدية لا يوقعها الفاعل بنفسه بل بغيره، فإذا أريد الدلالة على أن الفاعل قد أوقع الفعل بنفسه لم يجز أن تتعدى الفعل إلى ضميرين متصلين مرجعهما واحد، فلا يقال: ضربتنى- بضم التاء- لأن الضميرين للمتكلم ولا: أكرمتك- بفتح التاء والكاف- لأن الضميرين للمخاطب.

بل يجب أن يستخدم المتكلم بدلا من ضمير النصب المتصل كلمة (نفس) فيقال: ضربت نفسى، وأكرمتَ نفسَك- بفتح التاء والسين. وهكذا.

---

(١٣) انظر: شرح الأشمونى ٢/ ٣٥، والهمع١/ ١٥٢، والدرر١/ ١٣٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩
(٢) انظر: همع الهوامع١/ ١٥٦، والدرر١/ ١٣٧، وشرح المفصل ٧/ ٨٨.

ولكن النحاة أجازوا- استثناءين من هذا الأصل- إمكان عمل الأفعال القلبية المتصرفة فى ضميرين لمسمى واحد. أى يرجعان لشخص واحد. وأحدهما فاعل والآخر أول المفعولين، مستندين إلى نحو قوله تعالى: ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾[1]، فقد وقع الضميران العائدان على المتكلم المفرد فاعلا ومفعولا، وقوله سبحانه: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾[2] فقد وقع كل من الفاعل والمفعول الأول ضميرا عائدا على المفرد الغائب، وكالآية الأولى قول ابن تولب[3]:

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى ... لى اسم فلا ادعى به وهو أول

قول مويلك المرزوم[4]:

فحملتها وحفرت عندك قبرها ... جزعا. وكنت إخالنى لا أجزع

وقول أبى محجن الثقفى[5]:

قد كنت أحسبنى كأغنى واحد ... نزل المدينة عن زراعة فوم

وقول قطرى بن الفجاءة[6]:

ولقد أرانى للرماح دريئة ... من عن يمينى تارة وأمامى

وقول الآخر[7]:

لسان السوء تهديه إلينا ... وجئت وما حسبتك أن تجينا

وكالآية الثانية قول طرفة[8]:

وجاشت إليه النفس خوفا وخاله ... مصابا ولو أمسى على غير مرصد

---

(١) من الآية (٣٦) من سورة يوسف.
(٢) من الآية (٧) من سورة العلق.
(٣)انظر: الهمع ١/ ١٥٦، والدرر ١/ ١٣٧، والأشمونى ٢/ ٢٠.
(٤) انظر: الهمع ١/ ١٥٦، والدرر١/ ١٣٨.
(٥) المصدران السابقان.
(٦) المصدران السابقان، وأيضا شرح المفصل ٨/ ٤٠.
(٧) الهمع ١/ ١٥٦، والدرر ١/ ١٣٨.
(٨) البيت من معلقته المشهورة (لخولة أطلال ثهمد).

ووفقا لذلك يصح أن يقال: ظننتنى قادرا على مواجهة الصعاب، بالإسناد إلى المتكلم. وأحقا ظتتك غير مستطيع القيام بالواجب، بالإسناد إلى المخاطب وزيد يظنه ناجحا، بالإسناد إلى الغائب[١].

***

مسائل ختامية

أولا: تنوع أساليب استعمال هذه الأفعال[٢].

أجاز النحاة استخدام الأفعال السابقة فى سياق الاستفهام، وقرروا أنه إذا أدخل الاستفهام على أى فعل منها لا يؤثر فى علاقته بماله من معمولات،سواء أكان بالحرف نحو: أترى زيدا ذاهبا؟، وهل تظن خالدا ناجحاً، أم بالاسم نحو: أين ترى عبد الله ذاهبا؟

وهكذا يمكن القول بأن هذه الأفعال يصح أن تستعمل فى بعض الأساليب الإنشائية، كما تستعمل فى الأساليب الخبرية نفياً وإثباتاً

ثانياً: جواز التعليق عن المفعول الثانى وحده[٣]:

أجاز كثير من النحاة- وعلى رأسهم سيبويه- التعليق عن المفعول الثانى وحده مع ظهور الأثر الإعرابى للفعل فى المفعول الأول. وذلك إذا وقع المفعول الثانى بعد أداة من أدوات التعليق التى سبقت الإشارة إليها[٤].

ومما مثل به سيبويه لهذه الصورة من صور التعليق قوله: قد عرفت زيدا أبو من هو؟ وقد دريت عبد الله أبو من هو؟ وفيما ذكره من أمثلة علقت الأفعال:

---

(١) ألحق بعض النحويين بأفعال القلوب المتصرفة فى جواز عملها فى ضميرين متصلين لمسمى واحد بعض الأفعال غير القلبية ، ومنها:

-(عدم)، نحو قول جران العود:

لقد كان لى عن ضرتين عدمة ... وعما ألاقى منهما متزحزح

-(فقد) ، نحو قولهم فى الدعاء: فقدتنى

بالإسناد إلى تاء المتكلم فى الفعلين.

(٢) انظر: كتاب سيبوبه١/ ١٢١، والهمع ١/ ١٥٧.

(٣) انظر: كتاب سيبويه١/ ١٢١.

(٤) انظر ص ١٧٩ من هذه الدراسة.

(عرف) و(علم) و(ظن) و(درى) عن العمل لفظا فى المفعول الثانى لوقوعه بعد الاستفهام، وقد ظهر النصب فى المفعول الأول لعدم دخول المعلق- وهو فى الأمثلة السابقة الاستفهام- عليه. على أنه فى جميع الأمثلة التى ذكرها يجوز أن يمتد التعليق فيتناول المفعول الأول أيضًا إذ كان المعلق مما يصح أن يدخل عليه. وهكذا يصح أن يقال: قد علمت زيد أبو من هو؟ برفع (زيد)، على تقدير تعليق (علم) عن التأثير فيه أيضا للاستفهام الذى بعده وجواز وقوعه عليه.

ثالثًا: الإلحاق بهذه الأفعال.

ألحق كثير من النحويين بهذه الأفعال فى الاستعمال عدداً من الأفعال، منها:

١- إلحاق (رأى) الحلمية بالعلمية[1]:

الأصل فى (رأى) الدالة على الحلم أن تتعدى إلى مفعول به واحد، فإذا وقع بعده منصوب آخر كان حالا. ولكن كثيرا من النحاة أجاز استعمال (رأى) هذه استعمال (رأى) الدالة على العلم من حيث دخولها على ما أصله تركيب إسنادى سمى بجمع ما بين الدلالتين من إدراك باطنى. استناداً إلى نحو قول عمرو بن أحمر الباهلى:

أبو حنش يؤرقنى وطلق ... وعمار وآونة أثالا

أراهم رفقتى حتى إذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا

إذا أنا كالذى يجرى لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا

فقد وقع الضمير (هم) المفعول الأول (أرى)، و (رفقتى) مفعولا ثانياً.

وجلى أن(رأى) فى النص حلمية لا علمية.

كذلك أجاز هؤلاء النحاة إعمال(رأى) هذه فى ضميرين متصلين المسمى واحد، مستشهدين

بقول الله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ و﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾[2].

---

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٣٤٩، وشرح التصريح١/ ٢٥٠، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٣، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه١/ ١٥٠ والهمع ١/ ١٥٦.

(٢) من الآية (٣٦) من سورة يوسف.

ولكن هؤلاء النحاة قد اتفقوا على عدم جواز تعليق (رأى) الحلمية أو إلغائها خلافا للشاطبى[1].

٢- إلحاق (قال) بظن[2].

تتعدد الأساليب الواردة لمادة القول ومشتقاتها فى العربية. ويمكن التمييز فيها بين أساليب ثلاثة:

الأول- أن يحكى بها الجمل أو التراكيب الإسنادية، نحو قوله تعالى: ﴿ **يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا** ﴾[3]، وقوله: ﴿ **وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَابًا أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ** ﴾[4]، و ﴿ **وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا كُنَّا عِظَـٰمًا وَرُفَـٰتًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ خَلْقًا جَدِيدًا** ﴾[5]، ولا يؤثر لفظ القول أو مشتقاته فى لفظ التركيب الذى وقع مفعولا له ، ومن ثم لا يصح أن ينصب طرفا الإسناد فى هذا التركيب بل يبقى حكمها الإعرابى الثابت لهما قبل دخول أى لفظ من مادة القول عليهما.

والثانى: أن يقع بعدها لفظ مفرد، وهو ينصب فى موضعين:

أحدهما: إذا كان يؤدى معنى الجملة، كألفاظ: الحديث، والشعر، والخطبة،والكلام.

والثانى: إذا كان مقصودا فى ذاته، نحو لو قلت كلاما فحرف ناقل كلمه منه فصححتها بذكر لفظها. وينصب مفعول القول فى هذين الموضعين لفظا، تقول: قلت حديثا، وقال شعرا، ويقول خطبة، ونحوه لو تحدثت عن(محمد) مثلا فحرفه مستمع إلى غيره فصححته بقولك: قلت محمدا.

ولا يجوز فى غير هذاين الموضعين نصب اللفظ المفرد على أنه مفعول للقول بل يجب

---

(١) انظر: شرح التصريح١/ ٢٥٠.

(٢) انظر: كتاب سيبوبه ٣/ ١٤٢، والمقتضب ٢/ ٢٤٩، وشرح الكافية١/ ٢٨٧، وتسهيل الفوائد ٧٣، وشرح الأشمونى ٢/ ٣٦، وحاشية على شرح الفاكهى للقطر٢/ ٥٦، وشرح التصريح ١/ ٢٦١، والهمع ١/ ١٥٦.

(٣) من الآية (١٦) من سورة آل عمران.

(٤) من الآية (٥) من سورة الرعد.

(٥) من الآية (٤٩) من سورة الأسراء.

حكايته على نحو ما ورد على أنه جزء من تركيب دخل عليه لفظ القول، كما فى قول امرئ القيس[1]:

إذا ذقت فاها قلت: طعم مدامة ... معتقة مما تجئ به التجر

برفع كلمة (طعم) على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: طعمه طعم مدامه.

والثالث: أن تلحق بـ (ظن) فتنصب مفعوليها لفظا ، وقد ورد ذلك باطراد فى لهجة بنى سليم، بغض النظر عن كون معناها دالا على الشك أو غير دال عليه ، بلفظ المضارع أو بغيره،

تقدمها استفهام أو لم يتقدم، وعلى هذه اللهجة ورد قول الشاعر[2]:

قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله اسرئينا

وقول امرئ القيس[3]:

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه ... تقول هزيزا لريح مرت بأثأب

وقول الحطيئة[4]:

إذا قلت أنى آيب أهل بلدة ... وضعت بها عنه الولية بالهجر

ولكن جمهور النحويين يأبى هذا الإلحاق المطلق، ويقيده بقيود من حيث المعنى واللفظ معا.

أما من حيث المعنى فإنه يجب أن يكون(القول) بمعنى (الظن) فى الدلالة على الشك،فإذا لم يكن دالا عليه لم يجز أن ينصب المفعولين.

وأما من حيث اللفظ فإنه لابد من استيفاء عدد من الشروط، أهمها:

١- أن يكون بلفظ المضارع، خلافا للسيرافى الذى أجاز إلحاق صيغة الماضى، والكوفيين الذين أجازوا إلحاق صيغة الأمر.

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٣٨، والبيت فى ديوانه.

(٢) انظر: الهمع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٣٩، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤.

(٣) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٢، والبيت فى ديوانه.

(٤) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٢، والبيت فى ديوانه (ضمن المقطوعة ١٠٠) ص ٣٦٦.

٢- أن يكون مسندا إلى ضمير المخاطب، فلا يصح الإلحاق إذا كان مسندا إلى ضمير المتكلم أو ضمير الغائب. فلا يجوز: أقول محمدا ناجحا، ولا: يقول محمدا ناجحا.

٣- أن يستبق المضارع المسند إلى ضمير المخاطب بأداة استفهام. سواء أكانت حرفا نحو ما حكاه الكسائى: أتقول للعميان عقلا؟

أى: أتظن، أو اسما نحو قول عمرو بن معد يكرب[1]:

علام تقول الرمح يثقل عاتقى؟ إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت

وقول هدبة بن خشرم[2]:

متى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما

وقول عمرو بن أبى ربيعة[3]:

أما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا

١- أن تتصل أداة الاستفهام بالفعل دون فاصل بينهما بأجنبى، أما غير الأجنبى فقد أجيز الإلحاق مع الفصل به.

ومن ذلك الفصل بالجار والمجرور، نحو: أفى الدار تقول خالدا؟.

أو الفصل بطرف المكان، نحو: أعند محمد تقول سعدا؟.

أو الفصل بظرف الزمان، نحو قول الشاعر[4]:

أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم أم تقول البعد محتوما

أو الفصل بالمفعول، نحو قول الكميت بن زيد[5]:

أجهالا تقول بنى لؤى لعمر أبيك أم متجاهلينا

---

(١) انظر: الهمع ١/ ١٥٧، والدرر ١/ ١٣٩، والأشمونى٢/ ٣٦.

(٢) انظر: الهمع١/ ١٥٧، والدرر١/ ١٣٩.

(٣) انظر: كتاب سيبويه١/ ١٢٤، وشرح التصريح١/ ٢٦٢و والبيت فى ديوانه ٥٧٤.

(٤) انظر: الأشمونى٢/ ٣٦، والهمع ١/ ١٧١، والدرر١/ ١٤٠.

(٥) انظر: الأشمونى٢/ ٣٧، والهمع١/ ١٥٧، والدرر١/ ١٤٠ ، وشرح التصريح ١/ ٢٦٣، والمقتضب ٢/ ٣٤٩، وكتاب سيبويه ١/ ١٢٣.

٢- أن لا يعدى الفعل باللام، فلا يصح أن يقال: أتقول لزيد عمرا منطلقا؟ بل يجب الرفع فيها.

فإذا توافرت هذه الشروط جاز إلحاق (القول) بالظن فى نصب المفعولين.ومعنى هذا أن الإلحاق- مع استيفاء الشروط- جائز لا واجب إذ من الممكن عدم النصب وإن توافرت الشروط كلها ،بل من النحاة من يرى أنه الأصل الذى لا يجوز العدول عنه إلا لسبب بلاغى.

سادساً: (أعلم) و(أرى)

لحظ النحاة أن كلا من (أعلم) و(أرى) فعل يتعدى إلى مفعولات ثلاثة، وأن بين ثانى هذه المفعولات وثالثها علاقة خاصة من حيث صلاحيتها- إذا حررا من التقيد بأعلم وأرى- لتكوين جملة اسمية مطلقة، كما أن كلا من الفعلين على علاقة من حيث المبنى بـ (علم) و(أرى) اللذين يدخلان على الجملة الاسمية فينصبان طرفيها على أنهما مفعولان لهما، شأنهما فى ذلك شأن باقى الأفعال القلبية المتصرفة. ومعنى هذا أن(أعلم) هى(علم) لفظا ومعنى، ووظيفة، لم يتغير فيها إلا زيادة الهمزة عليها. وما اقتضته هذه الزيادة من ضرورة زيادة مفعول آخر إلى مفعوليها. والأمر كذلك فيما بين (أرى) و(رأى) من وجود شبه تربط بينهما فى اللفظ والمعنى والاستعمال جميعا.

لهذه الاعتبارات رأى كثير من النحاة الاعتداد بـ (أعلم) و(رأى) ضمن نواسخ الجملة الاسمية. مقررين أن دخول أى منهما عليها ينصب طرفيها على أنهما مفعولان، كما ينصبان معهما مفعولا آخر هو الذى كان فاعلا لهما قبل زيادة الهمزة عليهما، إنك حين تقول مثلا: أعلمت محمدا خالدا ناجحا. وأريت سعداً سعيداً منتصراً، سوف تجد فى كل من الجملتين ثلاثة من المفعولات. أولها فاعل العلم والرؤية، والآخران هما اللذان يكونان مضمون القضية موضوع العلم ومناط الرؤية. يقول ابن يعيش: "هذان الفعلان منقولان من (علمت) و(رأيت)، وهما من الأفعال المتعدية إلى مفعولين.... كان الأصل قبل النقل: علم زيد عمرا قائما، ورأى بكر محمدا ذا مال. فلما نقلته من(فعل) إلى (أفعل) صار الفاعل مفعولا فاجتمع معك ثلاثة مفاعيل"[1].

هل يصح أن يلحق بهذين الفعلين- فى صورتهما التى ينصبان فيها المفاعيل الثلاثة- غيرهما من الأفعال؟.

---

(١) انظر: شرح المفصل ٧/ ٦٦ وأيضاً: المقتضب ٣/ ١٨٩.

من النحاة من ذهب إلى أن من الممكن تعدية باقى الأفعال القلبية المتصرفة من أخوات (ظن). وذلك بزيادة الهمزة عليها قياسا على زيادتها فى (أعلم) و(أرى). وهو قول الأخفش وابن السراج اللذين يجيزان: أظن زيدا عمراً أخاك قائماً، وأزعم بكر محمدا جعفراً منطلقاً[1]. وقد رفض ذلك جمهور النحويين ذاهبين إلى ضرورة الاقتصار على ما ورد به السماع.

ومن النحاة من ذهب إلى أن ثمة مسموعات لغوية مأثورة عن عصر الاستشهاد يجيز إلحاق عدد آخر من الأفعال بـ (أعلم) و(أرى)، سواء كانت من أفعال القلوب المتصرفة أو من غيرها، ومن ذلك[2]:

- أضاف سيبويه: (**نبأ**)، بتضعيف الباء.
- وزاد الكوفيون: (**حدث**)، بتضعيف الدال.
- وذكر الفراء: (**خبر**) بتضعيف الباء و(**أخبر**) بزيادة الهمزة.
- وألحق الجرجانى : (**استعطى**).
- وذكر الحريرى (**علم**) بتضعيف اللام.
- وزاد ابن مالك(**أرى**)، الحلمية.

وزاد ابن هشام:"**أنبا**"، و"**أشعر**"، و"**أدرى**"بزيادة الهمزة فيهن، و"**عرف**"بتضعيفها.

وألحق آخرون من النحاة: "**أكسى**".

ولقد رفض كثير من النحاة الاعتداد ببعض هذه الأفعال ضمن أخوات "أعلم" و "أرى"، وخرج ما ورد لها من نصوص عن طريق القول بالتضمين، أو حذف الجار،أو اعتبار ما يظن أنه المفعول الثالث بعدها حالا. ومن ثم استقر فى التراث النحوى أن هذا النمط من النواسخ المقيدة للجملة الاسمية محصور فى الأفعال التالية[3]:

---

(١) المصدر السابق.

(٢) انظر: همع الهوامع ١/ ١٥٩ ، وشرح المفصل٧/ ٦٦.

(٣) المصدران السابقان: وأيضاً تسهيل الفوائد:٧، وابن عقيل وحاشية الخضرى عليه١/ ١٥٤ واللمع لابن جنى ١٣٧، وشرح التصريح ١/ ٢٦٤، وشرح الأشمونى٢/ ٣٩، وكتاب سيبويه ١/ ٤١، والمقتضب ٣/ ١٢١. ٤/ ٣٣٨.

١ - (أعلم) وهى أم هذا الباب، والأصل الذى يلحق به غيره، وهى

- وإن لم تذكر لها المأثورات اللغوية شواهد- تنصب المفاعيل الثلاثة باتفاق النحاة.

٢- (أرى) وهى أخت أعلم فى المعنى والعمل باتفاق النحاة، والأصل فيها الدلالة على (العلم) و (اليقين)، نحو قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُرِيهِمُ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ حَسَرَٰتٍ عَلَيْهِمْ﴾[(١)] "فيرى- بضم الياء- مضارع (أرى) والهاء والميم مفعول أول، و(الله) فاعل،و(أعمالهم) مفعول ثان، و(حسرات) مفعول ثالث"[(٢)]. وألحق بها الدالة على الأحلام فى المنام ، نحو قوله تعالى ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾ [(٣)]،"فالكاف فيهما مفعول أول. والهاء، والميم مفعول ثان، و(قليلا) فى الأول و(كثيرا) فى الثانى مفعول ثالث"[(٤)].

٣- (نبَّأ) وبها ورد قول النابغة الذبيانى[(٥)]:

نبئت زرعة - والسفاهة كاسمها - يهدى إلى غرائب الأشعار

"فالتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، و (زرعة) مفعول ثان، و(يهدى إلى) مفعول ثالث"[(٦)].

٤ - (أنبأ) نحو قول الأعشى ميمون بن قيس[(٧)]:

وأنبئت قيساً - ولم أبله - كما زعموا - خير أهل اليمن

"فالتاء مفعوله الأول، و (قيساً) الثانى، و (خيرا) الثالث"[(٨)]:

---

(١) من الآية (١٩٧) من سورة البقرة.
(٢) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٣) من الآية (٤٣) من سورة الأنفال.
(٤) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٥) انظر: المصدر السابق، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٥٦، والبيت فى ديوانه ٥٤.
(٦) انظر: شرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٧) هذه رواية التصريح ١/ ٢٦٥، والأشمونى ٢/ ٤١، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٥٩، ورواية الديوان٢١٣ "نبئت"" بالتضعيف لا بالهمز، وهى رواية الهمع ١/ ٤٥٩، والدرر ١/ ١٣٩، وعلى هذه الرواية لا تكون شاهدا لأنبأ بلل لنبأ.
(٨) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.

٥ - خبَّر- بتضعيف الباء- نحو قول العوام بن عتبة بن كعب بن زهير[١]:

وخـــبرت ســـوداء الغمـــيم مريـــضة فأقـــبلت مـــن أهلـــى بمـــصر أعـــودها

" والتاء مفعول الأول، و(سوداء) الثانى، و(مريضة) الثالث"[٢].

٦- (أخبر)، بزيادة همزة النقل، نحو قول رجل من بنى كلاب[٣]:

ومـــا علـــيك إذا أخبرتنـــى دنفـــاً وغـــاب بعلـــك يـــوما أن تعودينـــى

و " (التاء) المكسورة مفعول أول، و(ياء) المتكلم الثانى، و(دنفا) الثالث"[٤].

٧ - (حدَّث)- بتضعيف الدال- نحو قول الحارث بن حلزة اليشكرى فى معلقته[٥]:

أو منعـــتم مـــا تـــسألون فمـــن حـــد دثـــتموه لـــــه علينـــــا الـــــولاء

و "الضمير(المرفوع) مفعول أول، و (المنصوب) مفعول ثان، و(الجملة) بعده مفعول ثالث"[٦].

* * *

ويقرر النحويون أن القاعدة العامة أن تخضع هذه الأفعال فى علاقتها بمفعوليها الثانى والثالث للقواعد المقررة فى أفعال القلوب المتصرفة فى باب (ظن). بيد أنه ثمة عددا من القضايا التى دار فيها خلاف فى مدى تطبيق قواعد أفعال القلوب عليها، على رأسها قضيتان:

---

(١) انظر: المصدر السابق وأيضاً: همع الهوامع ١/ ١٥٩، والدرر اللوامع ١/ ١٤١، وشرح الأشمونى ٢/ ٤١، والخضرى على ابن عقيل ١/ ١٥٦.

(٢) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.

(٣) هذه رواية التصريح ١/ ٢٦٥، الأشمونى ٢/ ٤١، والخضرى ١/ ١٥٦ وفى الهمع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤١ رواية أخرى، وهى (خبرتنى) بالتضعيف لا بالهمزة، فتكون شاهدا لخبر لا لأخبر.

(٤) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.

(٥) البيت من معلقتها التى مطلعها:

آذنتنا ببينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء

وقد ورد للبيت روايات تختلف اختلافا طفيفاً لا تمنع كونه لحدث بالتضعيف.

انظر: الهمع ١/ ١٥٩، والدرر ١/ ١٤١، والخضرى ١/ ١٥٦، الأشمونى ٢/ ٤١ وشرح المفصل ٧/ ٦٦.

(٦) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.

الأولى- إمكان إلغاء هذه الأفعال أو تعليقها.

والثانية- جواز حذف مفعوليها أو أحدهما.

ونشير إلى أهم مقومات هذا الخلاف فيما يأتى.

أولاـ الإلغاء والتعليق:

اختلفت الأقوال المأثورة فى التراث النحوى فى جواز إلغاء (أعلم) وأخواتها عن العمل فى مفعوليها الثانى والثالث أو تعليقها عن العمل فيهما لفظاً لا محلا. ويمكن التمييز بين اتجاهات ثلاثة فيها:

* **الاتجاه الأول** يمنع الإلغاء والتعليق مطلقا. مفرقا بين(علم) ومثيلاتها التى يجوز إلغاؤها وتعليقها- وبين(أعلم) وما جرى مجراها التى يمتنع عنده إلغاؤها وتعليقها بأن المعنى الخاص بينهما مختلف، والوظيفة الخاصة أيضاً تختلف" لأنك إذا قلت:(علمت) أو (ظننت) ونحوهما فهى أفعال ليست واصلة ولا مؤثرة، إنما ذلك شئ وقع فى نفسك لا شئ فعلته. وإذا قلت: (أعلمت) فقد أثرت أثرا أوقعته فى نفس غيرك، ومع ذلك فإن (علمت) و (ظننت) من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر،فإذا ألغيت عاد الكلام، إلى أصله من المبتدأ والخبر؛ لأن الملغى نظير المحذوف،فلا يجوز أن يلغى من الكلام ما إذا حذفته بقى الكلام غير تام وأنت إذا قلت: زيد ظننت منطلق، بألغاء (ظننت)، كان التقدير: زيد منطلق، فدخل (ظن) والكلام تام، ولو أخذت تلغى (أعلمت) و(أريت) ونحوهما فى قولك أعلمت بشرا خالدا خير الناس، لبقى: بشر خالد خير الناس، وهو كلام غير تام ولا منتظم"[(١)].

* **والاتجاه الثانى** يحظر الإلغاء والتعليق إذا كانت هذه الأفعال مبنية للفاعل، ويجيزها إذا كانت مبنية للمفعول، ووجه التفرقة بين الحالتين أن الفعل إذا بنى للمفعول صار مشابها- معنى ووظيفة- لعلم وأخواتها " لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته فى التعدى لاثنين"[(٢)]، أما المبنى للفاعل فإن إلغاءه وتعليقه يؤدى إلى تناقص، "لأن الفعل إذ ذاك يكون معملا ملغى فى حالة واحدة، وذلك تناقض".[(٣)]

---

(١) شرح المفصل ٧/ ٦٧-٦٨.
(٢) شرح التصريح١/ ٢٦٦.
(٣) المصدر السابق.

* **والاتجاه الثالث** يجيز الإلغاء والتعليق مطلقا، سواء بنى الفعل للفاعل أو المفعول. وذلك إذا وقع الفعل فى موضع من مواضع الإلغاء أو التعليق التى سبق ذكرها[١]، مستندا فى ذلك إلى ما ورد من نصوص لغوية تشهد لجواز إلغاء هذه الأفعال وتعليقها.

ومن شواهد الإلغاء قول الشاعر[٢]:

وأنت- أرانى الله- أمنع عاصم وأرأف مستلقى وأسمح واهب

" فأنت مبتدأ، و(أمنع) خبره، و(رأى) ملغاة لتوسطها بين المبتدأ وخبره"[٣].

ومن شواهد التعليق قوله تعالى:(ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد"[٤] "فالكاف والميم مفعول أول، و(جملة): (إنكم لفى خلق جديد) فى محل نصب سدت مسد المفعولين الثانى والثالث، والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت (إن)"[٥]. ومن ذلك ايضاً قول الشاعر[٦]:

حذار فقد نبئت أنك للذى ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

فنبئت - بالبناء للمفعول - فعل ماض، والتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول، و(جملة): (إنك للذى) فى موضع نصب سدت مسد المفعولين، ولذلك كسرت (إن)[٧].

وجلى أن الإلغاء والتعليق عند المجيزين لهما يتناول علاقة هذه الأفعال بطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية التى تدخل عليها، وهما المفعولان الثانى والثالث، أما بقية العلاقات التى تربط هذه الأفعال فى الجملة فلا سبيل إلى القول بإلغائها أو تعليقها، يستوى فى ذلك المرفوع منها، كالفاعل ونائبه، والمنصوب كالمفعول الأول. والأمر الذى يشير إلى أن هذه الأفعال تؤدى وظيفتها العملية- كما لو كانت أفعالا تامة- فى كل الأحوال. حتى مع القول بإلغائها أو تعليقها.

---

(١) انظر:١٧٦ من هذه الدارسة ومصاردها.
(٢) انظر: شرح الأشمونى٣/ ٣٩، وشرح التصريح١/ ٢٦٦، وهمع الهوامع١/ ١٥٨، والدرر اللوامع ١/ ١٤٠.
(٣) شرح التصريح١/ ٢٦٦.
(٤) من الآية(٧) من سورة سبأ.
(٥) شرح التصريح١/ ٢٦٦.
(٦) انظر: همع الهوامع١/ ١٥٨، والدرر اللوامع١/ ١٤٠، والتصريح١/ ٢٦٦.
(٧) شرح التصريح١/ ٢٦٦.

ثانيا-حذف أحد المفعولين أو كليهما:

يمكن التفرقة بادئ بدء بين الحذف لدليل يدل على المحذوف من الموقف أو السياق، والحذف لغير دليل، ويوشك أن يكون ثمة اتفاق بين النحاة على جواز الحذف لدليل[1]، إذ هو فى الحقيقة نوع من الاختصار الذى يتفق وطبيعة اللغة ويفى باحتياجات الموقف، وهكذا يمكن إذا سألك سائل: هل أعلمت الطلاب الأستاذ حاضراً ؟ أن تقول: أعلمت، دون ذكر أى من المفاعيل الثلاثة، أو أعلمت الطلاب دون حاجة إلى ذكر المفعولين الأخيرين، أو: أعلمت الأستاذ حاضراً، دون النص على المفعول الأول.

أما الحذف لغير دليل من الموقف أو السياق- ويصطلح عليه النحويون بالحذف اقتصارا- فقد تعددت آراء النحاة فيه، بين المنع المطلق والإباحة المطلقة، والمنع فى بعض الأحوال والإباحة فى بعض الأحوال، ويمكن أن نميز فى المأثور من هذه الأقوال الاتجاهات الآتية:[2]

الاتجاه الأول- يمنع الحذف مطلقاً، سواء بالنسبة للمفعول الأول أو المفعولين الثانى والثالث- وحجة أصحاب هذا الاتجاه أن المفعول الأول كالفاعل فلا يصح حذفه، والمفعولين الآخرين كمفعولى (ظن) ولا يصح عند أصحاب هذا الاتجاه حذفها لغير دليل، لأنها كانا مبتدأ وخبرا، يقول المبرد:" ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض" لأن المعنى يبطل العبارة عنه، لأن المفعولين ابتداء وخبر، والمفعول الأول كان فاعلا"[3].

والاتجاه الثانى- يمنع حذف المفعول الأول ويجيز حذف المفعولين الثانى والثالث، إذ الأول فى حكم الفاعل، أما الأخيران ففى حكم المفعول، يقول ابن يعيش:" يجوز الاقتصار فى هذه الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين على المفعول الأول وأن لا يذكر الثانى ولا الثالث، لأن المفعول الأول كان فاعلا فى باب (علمت) قبل النقل، فكما يجوز الاقتصار على الفاعل فى باب (علمت) كذلك يجوز الاقتصار على المفعول الأول فى

(١) انظر: شرح الأشمونى٢/ ٣٩.
(٢) انظر: المصدر السابق، وكتاب سيبويه١/ ٤٣، والمقتضب٣/ ١٢٢، وشرح المفصل٢/ ٩٨، وشرح التصريح١/ ٢٦٥. والهمع ١/ ١٥٨
(٣) المقتضب ٣/ ١٢٢.

باب (أعلمت)، ولا يجوز على الثانى ولا الثالث كما لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول دون الثانى وعلى الثانى دون الأول فى باب (علمت)، و (رأيت). وهذا لاخلاف فيه"[1]. والحق أن دعوى عدم وجود خلاف فى هذا الموضوع تفتقر إلى الدقة، فإن الآراء النحوية تختلف اختلافا بينا نرجو أن يتضح من الوقوف على بقية الاتجاهات.

والاتجاه الثالث يعكس ما يقرره الاتجاه الثانى، إذ يجيز حذف المفعول الأول وحده دون المفعولين الثانى والثالث، ويعزى هذا الرأى للشلوبين[2]. وذلك لتحقق الفائدة بذكر المفعولين. ومن ثم لا يجوز حذف الثلاثة، ولا الثانى والثالث، ولا الأول والثانى، ولا الأول والثالث، ولا الثانى وحده، ولا الثالث وحده. ويجب ذكرهما معا، ويجوز الاقتصار عليهما.

أما رابع الاتجاهات فيجيز حذف المفاعيل الثلاثة على التبادل. أى أنه يقسمها إلى مجموعتين إذا حذفت إحداهما ذكرت الأخرى، وتتمثل المجموعة الأولى فى المفعول الأول، وتشمل المجموعة الثانية المفعولين الثانى والثالث، ومن ثم يجيزون حذف المفعول الأول شريطة ذكر المفعولين الأخيرين، وحذف المفعولين إذا ذكر المفعول الأول، لأن الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الأول ولا فى الاقتصار عليه، إذ يراد الاخبار بمجرد العلم به، وبمجرد إعلام الشخص المذكور"[3]

وخلاصة هذه الأراء جميعاً أن حذف المفعولين الثانى والثالث- وهما اللذان كانا طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية قبل تقييدها بأعلم ومثيلاتها- أو أحدهما جائز إذا وجد دليل يدل على المحذوف.

أما عند عدم وجود دليل فإنه يمتنع حذف **أحد المفعولين باتفاق**. وأما حذفهما معا فموضع خلاف؛ إذ إن جمهور النحاة يمنعه، ولا يجيز منهم إلا عدد محدد وبشروط خاصة أهمها ذكر المفعول الأول- الأمر الذى يشير إلى أن مثل هذا الحذف مخالف للأصل المطرد- فإذا أضيف إلى ذلك عدم وجود نصوص تشهد له، لم يكن ثمة مفر من القول بأن

---

(١) شرح المفاصل ٧/ ٦٨.
(٢) همع الهوامع ١/ ١٠٨، وشرح التصريح ١/ ٢٦٥.
(٣) شرح التصريح ١/ ٢٦٥.

الحذف فى هذا الموضع يصدر عن التقسيمات الذهنية والافتراضات العقلية دون أن يبدأ من تحليل ظواهر النصوص اللغوية. ومن ثم نميل إلى ما تقرر فى التراث النحوى منسوبا إلى سيبويه والمبرد من ضرورة ذكر مفاعيل هذه المفعولات بأسرها. بما فى ذلك ما كان طرفا إسناديا فى الجملة الاسمية قبل نسخها.

***

نحسب أنه لا مانع- فى ختام هذا العرض لقواعد الجملة الاسمية فى التراث النحوى- من أن نشير- بإيجاز شديد- إلى عدد من الظواهر التى تجدر الإشارة إليها:

أولها- أن الجملة الاسمية يمكن أن تكون بسيطة ويمكن أن تكون مركبة، والذى يحدد مواقفها من حيث البساطة والتركيب نوع المسند فيها، ثم موقفها من النسخ ونوع الناسخ لها.

فإن نوع المسند ينتج عنه باطراد حالات تتسم بالبساطة وذلك إذا كان "الخبر" مفردا، جامدا كان أو مشتقا، كما ينتج عنه باطراد أيضاً حالات تتصف بالتركيب وذلك إذا كان"الخبر" تركيبا إسناديا. والجملة الاسمية المطلقة لا تركيب فيها إلا إذا كان المسند من النوع الثانى، أى وقع"الخبر" تركيبا إسناديا. أما الجملة المقيدة فيمكن أن تتحول من بسيطة الإسناد إلى مركبة وذلك إذا كان الناسخ من باب (ظن) أو من باب (أعلم)، باعتبار أن كلا من هذين النوعين من"الأفعال" الناسخة يمثل فى مبنى الجملة طرفا إسناديا فى حين يمثل مرفوعه الطرف الإسنادى الآخر، وبهذا يقدمان معا عملية إسنادية أخرى غير العملية الإسنادية الأساسية الرابطة بين طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية فيها بسيطة الإسناد فى ثلاث:

١- إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها مفرداً جامداً أو مشتقا.

٢- إذا كانت الجملة مقيدة بناسخ حرفى.

٣- إذا كانت مقيدة بناسخ فعلى من باب(كان) أو (كاد).

كما يمكن حصر الحالات التى تقع فيها الجملة مركبة فى أربع:

١-إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا اسميا.

٢-إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا فعليا رافعا لاسم ظاهر.

٣- إذا كانت الجملة مطلقة وقد وقع خبرها تركيبا إسناديا شرطيا.

٤- إذا كانت الجملة مقيدة بناسخ فعلى من باب (ظن) أو(أعلم).

* * *

ثانياً: أن الجملة الاسمية صالحة للامتداد، بيد أن العناصر الممتدة القابلة للدخول فى إطار الجملة الاسمية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين: مجموعة ترتبط وجودا وعدما بالأفعال، أو المشتقات الاسمية المماثلة للأفعال فى المادة. وأخرى لا ترتبط بها. والنوع الثانى من العناصر الممتدة يمكن أن يوجد فى كافة الأشكال النمطية للجملة الاسمية مقيدة ومطلقة، كما فى الامتداد بالإضافة، أو بالوصف، أو بالتوكيد، أو العطف، أو بالقسم. أما النوع الأول فإنه لا يوجد إلا فى الجملة الاسمية المطلقة إذا كان خبرها مفردا مشتقا أو تركيبا إسناديا فعليا أو شرطيا، أو المقيدة إذا كان الناسخ فيها فعلا. وذلك كما فى الامتداد بالظرف، والجار والمجرور، والحال فى أرجح الأقوال.

* * *

ثالثاً: أن الفروق الوظيفية والدلالية بين الجملتين:" المطلقة" و" المقيدة" تتجلى فى : المكونات، وشروطها، والحالة الإعرابية، ودلالة الجملة بأسرها. أما فى المكونات فيتمثل الفارق فى وجود عنصر ثالث غير ركنى الإسناد فى الجملة، هو الأداة الناسخة أو المقيدة لها. وهو عنصر له صفة "الوجود الدائم" فيها؛ إذا لم يمكن حذفه منها إلا فى مواضع محددة يفسرها الموقف أو يدل عليها السياق.

وقد يقتضى هذا العنصر الثالث عنصراً رابعاً هو المرفوع بالأداة الناسخة أو المقيدة إذا كانت من باب (ظن) أو (أعلم).كذلك قد يقتضى هذا العنصر عنصراً خامساً، هو المفعول الأول فى باب(أعلم). ومقتضى هذا أنه كانت عناصر الجملة المطلقة- فى حدها الأدنى تتمثل فى ركنى الإسناد، فإن هذه العناصر فى الجملة المقيدة تزيد عنصراً أو اثنين أو ثلاثا على حسب نوع الأداة الناسخة المستخدمة فى الجملة المقيدة.

وأما فى مجال تحديد شروط هذه المكونات، فإن الجملة المقيدة- رغم احتفاظها بشكل

عام بكثير من أحكام **الجملة المطلقة**- فإنها يخالفها فى بعض خصائصها، وأهم هذه الخصائص ما يتعلق بتعيين الدلالة، إذ يشترط هذا التعيين فى المحكوم عليه- وهو المبتدأ- فى الجملـة المطلقة، فى حين لا يشترط ذلك فى الاسم- وهو المحكوم عليه فى الجملة المقيدة[1]. بل إن فى التراث اللغوى ما يتجاوز ذلك إلى ما يوشك أن يكون عكس ما فى الجملة المطلقة، حين يتضمن ما فى ظاهره أن المحكوم به أعرف من المحكوم عليه، أو وفق ما يقرر النحاة فى هذه المسألة: أن من الممكن أن يكون "الخبر" أعرف من"الاسم"[2].

وأما فيما يتصل بالحالة الإعرابية لطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية " المطلقة" و"المقيد" فإن الفروق بينهما من الظهور بحيث لا تحتاج إلى بيان؛ إذ أن تغيير الحالة الإعرابية مسألة ثابتة لأحد الطرفين على الأقل، وقد يمتد هذا التغيير فيشمل الطرفين كليهما.بل إن كثيرا من النحاة يذهبون إلى أن الطرف الإسنادى الذى لاتتغير حالته بعد النسخ- لبقائه مرفوعا- يتأثر إعرابياً أيضاً بالأداة الناسخة من حيث عامل الرفع فيه . ومعنى هذا أن التغير الإعرابى لطرفى الإسناد معا فى الجملة الاسمية مسألة مقررة سواء تغيرت الحالة الإعرابية لأحدهما أو لكليهما. وأما فى مجال التغيير الدلالى فإن الفارق بين الجملتين يمتد- تلقائيًّا - عن وجود الأداة الناسخة وما تفيده فى الجملة من معان. وهو معان تختلف بحسب الأدوات نفسها من ناحية، وبحسب أساليب أستخدامها فيها من ناحية أخرى: إن (كان) مثلا يمكن أن تدل على ارتباط الحكم المستفاد من طرفى الإسناد بعدها بالزمن الماضى، كما يمكن أن تفيد الاستمرار، وإن (كان) مثلا يمكن أن تفيد التشبيه كما يمكن أن تدل على غيره. كالتحقيق، والتقريب، والتعجب، والنفى، والإفكار[3].

* * *

رابعاً: أنه برغم هذه الفروق فإن ثمة عناصر تشابه كثيرة تربط بين الجملتين "المطلقة" و"المقيدة" بحيث يمكن القول بأن الجملتين تتماثلان إلا فيما ينتج عن أدوات النسخ من اختلاف.

---

(١) انظر(٨٧) من هذه الدراسة.

(٢) انظر(٨٨) من هذه الدارسة.

(٣) انظر:(١٠٥) من هذه الدراسة.

فهما تتفقان فى احتوائهما على طرفى الإسناد الأساسيين، بأنواعهما وحالاتهما.

كما تتفقان فى العلاقات الرابطة بين هذين الطرفين، سواء فيما يتصل بضوابط التطابق العددى، أو النوعى، أو الترتيب، أو الحذف. وهكذا يمكن القول بأن الاتفاق بين الجملتين هو الأصل، والاختلاف - بالنسخ أو التقييد - هو الاستثناء.

* * *

خامساً: أن من الممكن تصنيف "النواسخ" المقيدة للجملة الاسمية نوعيا فى مجموعتين متميزتين: أولاهما الحرفية، والثانية الفعلية، وبرغم ما بين المجموعتين من عناصر اتفاق فى جوانب من الوظيفية النحوية باعتبارهما قيودا للجملة الاسمية- فإنهما تختلفان فى أمور، أبرزها:

١- أن النواسخ الحرفية لا تغير إعربيا إلا أحد طرفى الإسناد فى الجملة الاسمية، أما الفعلية فإنها قد تغير أحدهما، وقد تتناول بالتغير كليهما.

٢- أن النواسخ الحرفية تغير كميا الجملة الاسمية بإضافة عنصر ثالث فحسب إلى طرفى الإسناد فيها. أما الفعلية فمنها ما يضيف عنصراً ثالثاً كالحرفية مثل (كان)، ومنها ما يضيف عنصراً رابعاً، هو المرفوع فى (ظن) و(علم)، ومنها مايضيف أيضاً خامساً فى (أعلم) ومثيلاتها.

٣- أن وجود" الفعل" فى الجملة المقيدة- حتى وإن كان ناسخا- فإنه يحدث نوعيا شكلا من أشكال التشابه مع الجملة الفعلية حتى إن كثيراً من النحاة يصنفون بعض هذه النواسخ-(كظن) و (أعلم) وأخواتها- فى إطار الجملة الفعلية. رعاية لوجود" الفعل"- المزدوج الدلالة كالأفعال التامة، لاشتماله على الحدث والزمن، المتسق الوظيفة من الأفعال المتعدية، لحاجته إلى مرفوع ومنصوب- فيها.

وليس شئ من ذلك قائماً فى الجملة المقيدة بالحرف، بالرغم من أن الحروف إنما أثرت فى الجملة الاسمية- عند النحاة- لشبهها بالأفعال.

* * *

سادساً: كذلك من المستطاع تصنيف " النواسخ الفعلية" وظيفيا فى مجموعتين: تضم

الأولى (كان) و(كاد) وأخواتها وتضم الثانية (ظن) و(علم) ومثيلاتها. وأهم ما يميز كلا منهما ما يأتى:

١- أن المجموعة الأولى لا ينتج عن وجودها فى الجملة إلا تغير الحالة الإعرابية المقررة لأحد طرفى الإسناد، بل إن هذا التغير قد يكون أمراً تقديرياً بحتاً كما فى (كاد) وأخواتها، نظراً لأن الظرف الواجب التغير ليس مفرداً، بل يكون إما مصدراً مؤولا، أو تركيبا إسناديا. وفى كليهما لاتظهر العلامة الإعرابية بل تقدر. أما المجموعة الثانية فإنها تتناول بالتغير طرفى الإسناد كليهما.

٢- أن المجموعة الأولى- حال استخدامها قيودا فى الجملة الاسمية- لا تكتفى بحال بمرفوعها، بل لابد من المنصوب معها ، إذ إن المرفوع ليس إلا المحكوم عليه ولابد من اقترانه بالحكم أو المحكوم به، أى: المنصوب، إذ هو الطرف الثانى لها.

أما المجموعة الثانية فإن من الممكن- فى حالات بعينها- أن تكتفى الجملة بمرفوعها دون ذكر منصوبيها إذا المرفوع فيها طرف إسنادى للأداة ذاتها دون علاقة مباشرة بطرفى الإسناد فى الجملة الاسمية الأصلية، المنصوبين بعدها.

* * *

سابعاً: أن من الميسور تصنيف "النواسخ الفعلية" دلاليا من حيث المعانى التى تفيدها إلى مجموعتين أيضاً: الأولى تعبر عن التصور الداخلى: الذهنى أو الشعورى، والثانية تصور علاقات خارجية ، وتضم المجموعة الأولى أفعال الرجاء، وأفعال القلوب، وتتمثل الثانية فى (كان) وأخواتها، و(أعلم) ومثيلاتها، وأفعال المقاربة والشروع، وأفعال التحول والصيرورة

رفع أ.علاء الدين شوقى أسكنه الله الفردوس

المحتويـــات

الإهداء	٧
المقدمة	٩
الفصل الأول	١٥
إضاءة	١٧
الجملة الاسمية المطلقة	٢٢
تعريف المبتدأ	٢٢
أحكام المبتدأ	٣١
تعريف الخبر	٣٧
أحكام الخبر	٣٨
أنواع الخبر	٤٢
التطابق فى الجملة الاسمية	٤٩
الترتيب فى الجملة الاسمية	٥٢
الحذف والذكر فى الجملة الاسمية	٥٨
مسائل ختامية	٦٥
أولاً: تعدد الخبر	٦٥
ثانيًا: دخول الفاء فى الخبر	٦٧
ثالثا: التمييز بين المبتدأ والخبر	٧٠
الفصل الثانى	٧٣
الجملة الاسمية المقيدة	٧٥
أولاً: كان وأخواتها	٧٦

أحكام أصراف الإسناد بعد (كان) وأخواتها ٨٦
مسائل ختامية ١٠٠
أولاً: زيادة (كان) وأخواتها ١٠٠
ثانيًا: دخول الواو على أخبارها ١٠٢
ثالثاً: زيادة الباء فى أخبارها ١٠٣
رابعًا: نفى الخبر وإثباته ١٠٤
خامسًا: من خصائص بعض الأدوات ١٠٥
ثانيًا: الملحقات بليس ١١٠
الأداة الأولى (ما) النافية ١١٠
الأداة الثانية (لا) النافية ١١٣
الأداة الثالثة (إن) النافية ١١٤
الأداة الرابعة (لات) ١١٥
مسائل ختامية ١١٨
ثالثًا: (كان) وأخواتها ١١٩
خصائصها السياقية ١٢٧
رابعًا: (إن) وأخواتها ١٣٣
خصائصها السياقية ١٣٧
مسائل ختامية ١٥٢
تخفيف الأدوات ١٥٢
صور من الخصائص السياقية لبعض الأدوات ١٥٧
لا النافية للجنس ١٥٨
ظن وأخواتها ١٦٧
الخصائص السياقية لـ (ظن) وأخواتها ١٨١
مسائل ختامية ١٨٧
أعلم وأرى ١٩٣

كتب منشورة للمؤلف

١ ـ الظواهر اللغوية فى التراث النحوى.
٢ ـ أصول التفكير النحوى.
٣ ـ تقويم الفكر النحوى.
٤ ـ مقومات الجملة النحوية.
٥ ـ المدخل إلى دراسة النحو العربى.
٦ـ الجملة الفعلية.
٧ ـ الجملة الأسمية.
٨ ـ التراكيب الإستادية فى العربية.(الجمل الظرفية ـ الوصفية ـ الشرطية)
٩ ـ قضايا ونصوص نحوية.
١٠ ـ تعليم النحو العربى: دراسة فى المنهج.
١١ ـ إعراب الأفعال.
١٢ ـ تاريخ النحو العربى.
١٣ ـ التعريف بالتصريف.
١٤ ـ القواعد الصرفية ـ عرض ودراسة.
١٥ ـ القواعد والتقدير فى النحو العربى.
١٦ ـ مسائل نحوية.
١٧ـ النحو الميسّر (بالاشتراك)